الاثنين 19 تموز 2021
العدد 4394 السنة الخامسة عشرة
lundi 19 juillet 2021 nº 4394 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
ثلاثيّة حلقة التدهور المتسارع

• ماهر سلامة
مصرف لبنان لا يمكنه إنكار خسائر الـ«بونزي»

• محمد وهبة
حصار بعد فقر وبطالة وهجرة

نادي رؤساء الحكومات يفضل ميقاتي... والسعودية على الحياد [4]

نقابة المهندسين: الأحزاب تخسر [2]

إسرائيل تخشى «خراباً ثالثاً»

[10 ـ 11]

(أ ف ب)

ملف

رحيل مهندس «الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية» **وداعاً «غسّان»**

6

سوريا

بكين تطرق أبواب دمشق: **هل حان وقت الدعم الاقتصادي؟**

12

اليمن

اشتداد المعارك في مأرب **لا بوادر تهدئة في «الأضحى»**

12

قضية اليوم

«النقابة تنتفض» تطيح بالأحزاب و«المستقبل» الخاسر الأكبر

حصل ما كان متوقعاً. فازت لائحة «النقابة تنتفض» بكامل أعضائها في انتخابات نقابة المهندسين. حملة الشائعات المذهبية التي شُنّت على عارف ياسين لم تأتِ بنتيجة، ووصل الرجل إلى منصب النقيب بأكثريّة ساحقة تمثّلت بـ5798 صوتاً مقابل 1528 لمرشح تيار المستقبل باسم العويني و1289 للمرشح المستقل عبدو سكرية. وعليه، خسر «المستقبل» كلّ شيء في النقابة. التيار الذي كان منذ سنوات قليلة يرشّح النقيب مع عدد من الأعضاء لمجلس النقابة، لم يعد لديه مقعد واحد داخل المجلس. لا بل أنه كان عاجزاً عن حشد ناخبيه. تمسّكه بياسم العويني دفع بمعظم الأحزاب إلى الانسحاب من المعركة لـ«تنفذ بريشها» من الخسارة المحتمة. لم تكن انتخابات نقابة المهندسين مؤشراً للمزاج العام فحسب، بل كانت أشبه برد الثأر لمنظومةٍ أوصلت البلد إلى ما هو عليه اليوم

(هيثم الموسوي)

لينا فخر الدين

لم ينتظر تيار المستقبل حتى تُفتح صناديق الاقتراع داخل نقابة المهندسين أمس، بل بدأ حملة الشائعات باكراً. بحث كثيراً عن تهم يُمكن إلصاقها بمرشّح ائتلاف «النقابة تنتفض» إلى مركز النقيب عارف ياسين، فلم يجد. الرّجل ليس فاسداً وغير محسوب على طرف باستثناء أنه كان عضواً في الحزب الشيوعي. هكذا حوّل «المستقبل»، ومعه حزب «القوات اللبنانية»، الانتماء أو حتى القرب من «الشيوعي» إلى «تهمة» تم تسويقها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ربّما أقنعت هذه «التهمة» البعض،

> **هاشمية «اقنع» الحريري: انا والعويني سوياً في النقابة او معاً خارج «المستقبل»!**

لكنّها لم تكن كافية، إذ إن ياسين غير منظّم في الحزب. لذلك، عاد «التيار الأزرق»، كعادته، إلى قاموسه حينما يُحشر: التحريض الطائفي. بدأ الحديث قبل يومين من الاستحقاق بأن ياسين شيعي، وأن الطائفة الشيعيّة تريد الاستئثار بالنقابة، مشيعة بأن مركز النقيب هو حصراً للسنّة، وللبيارتة على وجه الخصوص. وسارعت بعض الصفحات إلى نشر إخراج القيد الخاص بياسين الذي شطب عنه مذهبه، علماً أنّ الثنائي الشيعي كان قد أخذ موافقة «المستقبل» منذ عامين بأن يكون النقيب في الدورة الحالية من الطائفة الشيعية قبل أن ينسحب مرشحو «حزب الله» و«أمل» خوفاً من اللعب على الوتر الطائفي بعد إصرار سعد الحريري بأن يكون النقيب من تيّاره.

ورد فعل طبيعيّاً لمعاناة الناس أمام محطات الوقود والصيدليات والمصارف والمحال التجاريّة.

ليس كلّ من صوّت لصالح لائحة الائتلاف يعرف مشروعه ومرشحيه أو حتّى ما تعاني منه النقابة. انتصار «النقابة تنتفض» أمس بدأ أقرب إلى الثأر من منظومة حزبية وشبكة مصالح تحكمت بالنقابة طوال عقود، ولها ما لها في الشارع أيضاً. أمس تمت معاقبة منظومة كاملة أغرقت البلد بالعتمة والفقر والذل والجوع. وهو القول بالفم الملآن لأحزاب السلطة: لم نعد نثق بخياراتكم.

نكسة الأحزاب تشير إلى أنّ سياساتها بقياس الناخبين بحسب طوائفهم لم تعد مجدية، فهؤلاء خرجوا بشكل واضح من العصبية سواء كانت طائفية أو مذهبية أو جهوية، حتى أن بعض من يعرف بقربه من أحزاب السلطة قرّر الذهاب نحو خيمة «النقابة تنتفض». هؤلاء يحبّون الأقوى، فيما الأحزاب هذه المرّة كانت هي الأضعف، عاجزة، بالحدّ الأدنى، عن الاتفاق على رأي واحد أو تشكيل لائحة موحدّة كما في كل استحقاق داخل النقابة.

الحريري رفض جميع العروض

كان بالإمكان أن يتحسّن الواقع قليلاً، لو أن تيار المستقبل قرّر أن يكون براغماتياً ويتراجع خطوة واحدة إلى الوراء، ولكن يبدو أنه لم يقرأ بعد مفاعيل 17 تشرين ولا نتائج الأزمة المالية والاقتصادية. ظنّ سعد الحريري أنّ مفاتيح نقابة المهندسين ما زالت في جيبه وبإمكانه سوق الناخبين كما يحلو له. لذلك، لم يأبه للعروض التي قُدّمت له. رفض سحب مرشحه باسم العويني لمركز النقيب مقابل دعم مرشح مستقل يرأس لائحة تضم مرشحين حزبيين. حاولت الأحزاب إقناعه بعبدو سكريّة الذي يملك مشروعاً مهنياً، فرفض. حاولوا تفهّم هواجسه، وعرضوا عليه إمكانية دعم مرشّح «المستقبل» محمد سعيد فتحة على اعتبار أنه كان عضواً في مجلس النقابة لسنوات قبل انتخابه لعضوية مجلس بلدية بيروت وهو على علاقة جيّدة مع معظم الأحزاب داخل النقابة. بالتالي، فإن عملية تسويق اسمه لدى المهندسين بأنّه مستقل مقرّب من الحريري، قد تكون أسهل.

سمع الحريري العرض، ولكن «الفيتو» أتى على لسان أحمد هاشمية الذي قال لأحد المسؤولين الحزبيين: «أنا وباسم العويني داخل النقابة، وإما أنا والعويني خارج تيار المستقبل». ولذلك، قد يكون مفهوماً لماذا سدّ الحريري أذنيه عن العروض التي سمعها من حلفائه على قاعدة المثل الفرنسي: «من يعطِ يأمر».

هكذا، دخل العويني وخرجت جميع الأحزاب من التحالف، باستثناء حركة أمل التي تلقّت طلباً من القيادة بدعم الحريري «على العمياني» لما «تقتضيه المصلحة الوطنية»، ولو أن لـ«الحركة» مصلحة في ذلك بأن أمس، لعبة التحريض ذات الخلفية الانتخابية، بلغ عند جماعة «المستقبل» بالقول إن ياسين مدعوم من حزب الله. صحيح أن عدداً غير قليل من مهندسي حزب الله صوتوا له أو عبروا عن دعمه قبل الانتخابات، إلا أن «المستقبل» باشر حملة عبر تطبيقي «واتساب» و«فايسبوك» إلى أهالي بيروت بضرورة إنقاذ «المركز السني» من «براثن» الحزب، إضافة إلى تركيب رسائل مزيفة تشير إلى أن التيار الوطني الحر دعا مناصريه إلى التصويت بكثافة لصالح ياسين.

شائعات كثيرة تم تداولها بالأمس. مرةً بأن صناديق الاقتراع أقفلت قبل موعدها بساعةٍ ونصف ساعة. وأخرى بأنّ ياسين وجميع مرشحي «النقابة تنتفض» انسحبوا من المعركة. مع ذلك، لم تفلح الشائعات، ومعها التحريض المذهبي، في تغيير المزاج العام: فاز ياسين بمنصب نقيب المهندسين ولائحة «النقابة تنتفض» بأكثرية 67 في المئة وبكامل أعضائها: 6 إلى الهيئة العامة، 3 من الفروع الثلاثة لعضوية مجلس النقابة، 1 لعضوية الصندوق التقاعدي، 2 لعضوية لجنة مراقبة الصندوق التقاعدي.

أما تحالف المستقبل - أمل، فلم يفز بعضو واحد لمجلس النقابة (محسوب على أمل) وهو المركز الذي تركته «النقابة تنتفض» شاغراً بعد فوز الأحزاب بالمقاعد الـ5 في الفرع السادس خلال المرحلة الأولى، إضافة إلى مقعد في لجنة مراقبة الصندوق التقاعدي الذي تركته «النقابة تنتفض» فارغاً هو الآخر.

معاقبة الأحزاب

في المحصلة، لم يكن فوز ائتلاف «النقابة تنتفض» أمس خارج السياق العام، بل كان صدى لغضب كبير موجود في الشارع عموماً، ولدى الطبقة الوسطى ضد الأحزاب التي أوصلت البلد إلى هذه الأزمة المعيشية، إدارة الصندوق التقاعدي، إذ نال مرشح «النقابة تنتفض» 6119 صوتاً مقابل 1699 لمرشح أمل والمستقبل الذي فاز بالمقعد!

في المقابل، كانت المفارقة واضحة بأن سلمان صبح المحسوب على أمل وكان مرشحاً على لائحة أمل - حزب الله، نال 238 صوتاً أكثر من الأصوات التي نالها مرشح المستقبل إلى مركز النقيب. فيما كانت واضحة محاولة المستقبل الانقلاب على الاتفاق مع أمل بدعم صبح، إذ أعطى بعض «المستقبليين» (300) أصواتهم لعضو الفرع السادس محمد الحجار الذي نال 300 صوت.

بالأرقام

لم يستطع تحالف تيار المستقبل - حركة أمل الدّخول في المعادلة أصلاً، إذ إن الفارق بين لائحته ولائحة «النقابة تنتفض» كان هائلاً بعدما حصد الائتلاف 5 أضعاف ما حصل عليه التحالف. ما يؤكّد هذا الأمر هو الأرقام التفصيلية بعد فرز جميع الصناديق: مرشحو «النقابة تنتفض» إلى الهيئة العامة مثلاً نالوا معدّل 5600 صوت مقابل حصول مرشحي لائحة باسم العويني على 1500، وهو المعدّل نفسه الذي حصلت عليه لائحة المرشح المستقل عبدو سكريّة!

وهذا أيضاً ما ظهر في نتيجة عضوية لجنة

أكثرية المجلس بيد ياسين

مع فوز لائحة «النقابة تنتفض» بكامل مرشحيها، صارت تمتلك الأكثرية داخل مجلس نقابة المهندسين. النقيب و9 أعضاء من أصل 16. في حين تتمثّل الأحزاب بـ6 أعضاء: 5 من الدورة الماضية تنتهي ولايتهم خلال العامين المقبلين (2 للقوات، 1 للتيار الوطني، 1 لحزب الله و1 للجماعة الإسلامية)، إضافة إلى عضوٍ واحد محسوب على حركة أمل تم انتخابه أمس.

«الحزب» منزعج؟

قبل أيّام من موعد الانتخابات، حاول حزب الله ألا يضع فيتو على عارف ياسين، ولو أنه لا يهضم التحالفات بين مكوّنات «النقابة تنتفض». ولذلك أشاع بين أوساطه أنّه يلتقي مع الائتلاف برغبته بالتغيير والتي قد يُمكن أن تحقق شيئاً داخل النقابة، ولكنه لا يستطيع دعمه.

وعليه، كان من المفترض ألا يمنع الحزب بعض مناصريه من التصويت لصالح ياسين، ولكن الفيديو الذي انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي أمس، غيّر كل شيء. في الفيديو يقول ياسين أمام عدد من الناخبين: «أنا ضد حزب الله لأنه الحزب الأقوى الذي يحمي هذه السلطة». وهذا ما رأى فيه مسؤولو الحزب تطاولاً عليهم، معتبرين أنّ «ما فعله ياسين أفقده أصوات المناصرين الذين تركنا لهم حريّة الاختيار».

نسبة اقتراع ضئيلة؟

كان من المفترض أن يُشارك في عملية الاقتراع أكثر من 12 ألفاً، مقارنةً بالأعوام السابقة. إذ شارك في انتخابات النقيب الأخيرة أكثر من 12 ألف مقترع، وكانت نسبة الاقتراع في المرحلة الأولى منذ أسابيع كثيفة، إلا أنّ نسبة الاقتراع أمس كانت ضئيلة بمشاركة 8842 مهندساً.

يعزو البعض الأمر إلى الأزمة المعيشية، خصوصاً أن نسبة الاقتراع في الدورة الأولى كانت هي الاستثناء. فيما يلفت آخرون إلى أن انسحاب معظم مرشحي الأحزاب التي لم تعد تستطيع الحشد كما في السابق، هو السبب. في المقابل، هناك من يتحدث عن قلة الناخبين المسيحيين، علماً أن هؤلاء شكّلوا وللمرة الأولى الأكثرية في انتخابات المرحلة الأولى منذ أسابيع. ويقول هؤلاء إن ضآلة مشاركتهم تعود لكون المرشح إلى منصب النقيب هو من المسلمين!

جعجعة بلا طحين

لكل حزب خيمته في الطريق المؤدي إلى باب نقابة المهندسين. تيار المستقبل كان منتشراً، ولكن بأسماء مختلفة. خيمتان لـ«المستقبل»، واحدة لجمعية متخرجي جامعة بيروت العربية، وأخرى لجمعية متخرجي جامعة بيروت العربية – فرع البقاع. ماكينات انتخابية ترفع شعار «التيار الأزرق» وأخرى لأصدقاء باسم العويني، معظم العاملين فيها غير مهندسين أصلاً يوزّعون ملصقات على الدرج المؤدي إلى صناديق الاقتراع وهم يرددون: «النقابة أفضل»... لتنتهي الانتخابات بحصول «المستقبل» على 10 في المئة من أصوات الناخبين!

ابراهيم الأمين

التغيير من أين وإلى أين؟

سقطت فكرة تشكيل سعد الحريري لحكومة جديدة. سقوطها ضربة لفريقه السياسي الداخلي والخارجي. ضربة لتحالف الإسلام السياسي الذي قام مطلع تسعينيات القرن الماضي. وضربة لتحالف نادي النصّابين الذين يطلقون على أنفسهم رجال مال وأعمال ممن بنوا أدوات النصب التابعة لهذا التحالف. وضربة للانتهازية التاريخية الموجودة في قلب الفكرة السياسية الانعزالية التي حكمت غالبية الأحزاب المسيحية، والتي لم يشفّ التيار الوطني الحر منها أيضاً.

لكن هذا السقوط لا يعني أنه تم مقابل قوى تغيير جاهزة لأخذ البلاد إلى وضعية أخرى. الخصوم، سواء من طينة القوى السياسية نفسها أو من المجموعات التي تطلق على نفسها اسم المجتمع المدني، ليست غالبيتها، في حقيقة الأمر، سوى خلايا تريد أن تحل مكان الفريق الذي مثّل سعد الحريري رمزه الأوضح. وهذه القوى سبق أن مرت على كل مرافق النادي الذي حكمه الأميركيون والسوريون والسعوديون منذ ثلاثين سنة. مرت على الحكومات والمجالس النيابية، وعلى المؤسسات المالية والمصرفية والاقتصادية، وعلى المرجعيات الدينية وعلى مؤسسات

> **من يحاولون تجاوز البعد القطاعي في انتخابات «المهندسين» ويقدمون البعد الهوياتي الوطني هم من نفوا عن الحراك الحقيقي في بدايات الربيع العربي صفته الوطنية**

القطاع الخاص نفسه، وأيضاً على السفارات والقنصليات والمراكز الأمنية نفسها من عوكر إلى عنجر ذهاباً وإياباً.

اليوم، تقف البلاد أمام الجدار. بيننا من يتفنن في وصف الأزمة. تارة انهيار كبير، وطوراً انهيار متسارع، ثمة انفجار عنيف أو ارتطام كبير... الخ من التوصيفات التي لا تفيد في قول أمر واحد: ما هو بديلكم؟ هل تسليم السلطة لرجال آخرين يعني أن الأزمة حلت. لنقم بهذا التمرين، ماذا سيكون موقف كل خصوم الفريق الحاكم من الآتي لو تسلموا السلطة:

- هل سيتم اعتماد انتخابات نيابية خارج القيد الطائفي؟
- هل سيتم وقف العداد ومعه وقف لعبة التوازن الطائفي والمذهبي؟
- ماذا سيكون موقف هؤلاء من مواقف وتصرفات الدول المحيطة القريبة أو البعيدة، من سوريا وإيران إلى السعودية ومصر وفرنسا وبريطانيا وأميركا... وقبل كل ذلك، كيف سيتولون حل مشكلة وجود إسرائيل؟
- هل سيعيدون الاعتبار إلى دولة الرعاية ويستعيدون ما نهب من قبل الجميع، مواطنين ومسؤولين ومراجع سياسية ودينية واقتصادية وخلافه، وهل سيلغون السرية المصرفية ويقفلون باب تهريب العملات إلى لبنان وليس إلى خارجه، وهل سيفرضون نظاماً ضريبياً يجبر الناس على سلوك استهلاكي مختلف عما هو عليه الأمر اليوم؟
- هل بين هؤلاء من هو مستعد للتصريح علناً عن كل تواصل سياسي أو مالي أو إعلامي أو خلافه بينه وبين أي جهة خارجية، وهل هم مستعدون للتصريح ليس عما يملكونه في لبنان بل ما يملكونه في الخارج أيضاً.

في الانتخابات والحزب السوري القومي الاجتماعي الذي دعم علناً سكريّة إضافة إلى مرشحه لعضوية الهيئة العامة. نصب هؤلاء الخيم في كلّ مكان: حزب الله، التيار الوطني الحر، القوات اللبنانية والجماعة الإسلامية، ولكنهم لم يكونوا مرغمين على الحشد. فلا مرشّح لديهم ولا مصلحة في المشاركة لصالح أحد المرشحين أصلاً.

في العلن يقول هؤلاء إنّهم يتركون حرية الاختيار للناخبين الذين يتسلّمون من ماكيناتهم الانتخابية أوراقاً بجميع المرشحين على أن يملأها الناخب حسبما يريد، ولكن في السر يشير كثيرون إلى أن المرشح الذي نال أعلى نسبة أصوات من الحزبيين كان سكرية. وكما لعبت «القوات» في انتخابات المرحلة الأولى في النقابة، مع كل الأطراف من تحت الطاولة، حاولت أمس توزيع أصوات ناخبيها بين سكرية والعويني.

يعطيها «المستقبل» لكسب معركة مرشحها إلى الفرع السادس سلمان صبح. وعليه، يبدو منطقياً الحشد الذي أظهرته «أمل» في خيمتها بشد عصب قواعدها واتصال ماكينتها الانتخابية بجميع الناخبين المقربين منها ومتابعة أوضاعهم. في حين أن الأحزاب الأخرى سحبت جميع مرشحيها. لاعتقادها بأن خوض المعركة بمرشّح «المستقبل» سيكون خياراً خاسراً، إذ إنّها لا تقوى أصلاً على حشد قواعدها الشعبيّة وإقناعهم بالأمر. أما الإبقاء على المرشحين إلى الهيئة العامّة من دون تحالف كامل فيعني إظهار ضعفهم علناً. وهذا أيضاً كان رأي بعض «المستقبليين» الذين سحبوا ترشيحاتهم لعضوية الهيئة العامة، فما كان من تيارهم إلّا أن رشّح مستقلين بدلاً منهم.

لذلك، ارتأت جميع الأحزاب أن تُشاهد، باستثناء الحزب التقدمي الاشتراكي الذي لم يُشارك تنظيمياً

قضية اليوم

وقائع من مسرحيّة الاعتذار
الحريري: ميقاتي مرشّحي

تكليف نجيب ميقاتي تأليف الحكومة هو مسألة وقت. ثلاثي نبيه بري ــ سعد الحريري ــ وليد جنبلاط يدعمه في الاستشارات. لكن مع ذلك، فإن المعركة لم تنتهِ. معركة التأليف لن تكون سهلة، وسيضطر ميقاتي إلى أن يكون أكثر براغماتية من الحريري، وأن رفع السقف بداية. لكنه قبل ذلك، يريد أن يضمن أمرين: الترشّح إلى الانتخابات النيابية والاستمرار في رئاسة حكومة ما بعد الانتخابات. أملاً بفترة تصريف أعمال طويلة بعد نهاية عهد ميشال عون

(هيثم الموسوي)

إيلي الفرزلي

قبل أن يعرض سعد الحريري مسرحية الاعتذار بشكلها النهائي، كان أمام خيارين: أقدّم اعتذاري من دون مقدّمات أم أرسل «تشكيلة أخيرة» ثم أعتذر؟ رسا القرار على السيناريو الثاني، الذي أتى بلا حبكة وبإخراج سيئ: التشكيلة اليوم والاعتذار غداً، وأي أمر آخر مرفوض! لذلك، واجه سعي رئيس الجمهورية إلى تنغيص الحلقة التلفزيونية، من خلال الإيحاء بأن التشكيلة لا تزال قيد الدرس، بطلب موعد يراعي مهلة الـ 24 ساعة، ويؤكد قراره عدم المشاركة في الحوار التلفزيوني الذي عرض بعنوان «من دون تكليف»، وهو رئيس مكلف. وهو ما حصل فعلاً.

أمر واحد كان يمكن أن يعدل قرار الحريري هو موافقة رئيس الجمهورية على التشكيلة كما هي. وعلى ما تؤكد مصادر موثوقة، فإن اليوم الذي سبق زيارة الحريري لبعبدا وتقديمه التشكيلة، لم يخل من طرح سؤال: «ماذا لو فعلها رئيس الجمهورية ووافق؟». ببساطة، وجهة النظر التي سوّقت لهذا الاحتمال، كانت تضع في حسبانها أنه إذا كان رئيس الجمهورية مدركاً أن الحريري

ميقاتي يشترط تروس حكومة ما بعد الانتخابات؟

صار يتعامل مع التكليف، وحتى مع رئاسة الحكومة في هذه المرحلة، كعبء لن يحمله، فليس أفضل من «تلبيسه» بدلة رئاسة الحكومة قبيل الانتخابات، وليتحمل عندها مسؤولية الأوضاع الصعبة التي يعيشها الناس والإجراءات القاسية المتوقع أن ترافق أي برنامج من صندوق النقد. لكن رغم أن الحريري كان واثقاً بأن عون «عنيد» ولن يفعلها، أراد، على قاعدة «عدم النوم بين القبور»، تصفير الاحتمالات وعدم ترك مجال لانقلاب قد ينفذه عون. ولذلك، لغّم توزيع المقاعد الذي تم تداوله في إطار مبادرة الرئيس نبيه بري، وخاصة في ما يتعلق بوزارة الداخلية. سحبها من حصة عون، واطمأن إلى أنه قضى على أي أمل في إصدار مراسيم التشكيلة. خلافاً لما يتردد، تجزم شخصية مطلعة بأن المصريين لم يحثوا الحريري على عدم الاعتذار. ما حصل أنه طلب موعداً من الرئيس عبد الفتاح السيسي ليبلغه قراره الاعتذار مسبقاً احتراماً منه للدعم المصري الذي تلقاه، فحصل على الموعد في اليوم نفسه لزيارة بعبدا. في مصر، كانت الأولوية، ليس للحريري نفسه، بل لتأليف الحكومة وعدم الوصول إلى الفراغ. ولذلك، سُئل الحريري عن اليوم الذي يلي. هل يرشّح بديلاً؟ لم يتردد الحريري في التأكيد أمام المصريين أن نجيب ميقاتي هو مرشحه.

عودة الحريري من مصر إلى لبنان، أعلنت، عملياً، انطلاق خطة «اليوم التالي» حكومياً وانتخابياً. لكن حماسة الحريري لبدء حملته الانتخابية دعته إلى إعلان حصول الأردن على موافقة أميركية لتصدير الغاز المصري إلى لبنان بوصفه انتصاراً لجهوده الدبلوماسية لإخراج البلد من أزمته، والأهم لكي يقول إن قضاءه أغلب وقت التأليف خارج البلاد لم يكن مضيعة للوقت، بدليل اتفاق الغاز. لكن بحسب مصادر النقد المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي محمود محيي الدين، فإن الأخير قال للحريري ولغيره، عندما التقاهم، إنه سمع خلال زيارته الرسمية للأردن، قبيل وصوله إلى لبنان، كلاماً عن سعي مع الأميركيين للحصول على استثناء يسمح بإعادة تشغيل خط الغاز العربي، مشيراً إلى أن الأجواء إيجابية في هذا الصدد، لكن من دون أن يحسم الأمر. وما أكد ذلك كان الجواب الذي تلقاه الحريري في مصر عند طرح مسألة الغاز. وبالرغم من إبلاغه حماسة مصر لتصدير الغاز إلى الأردن وسوريا ولبنان، لكن الجانب المصري بدا متفاجئاً من طرح الحريري لمسألة موافقة الأميركيين، فأوضحوا أنهم سيتكادون بأنفسهم من موقف واشنطن.

الأهم من الدعسة الناقصة الأولى للحريري، أن ما طرحه في القاهرة لم يردّده في لبنان، فلم يعلن دعمه لميقاتي، كما لم يُعلن الأخير موافقته على تولّي المهمة. فما الذي حصل؟ تعتبر مصادر قريبة من المفاوضات أن الحريري لم يشأ أن يكشف أوراقه منذ البداية. فهو يفترض أن عون سيحاول تسويق شخصية من 8 آذار في البداية، لكنه راهن على تراجعه عندما يكتشف مجدداً أن التكليف لن يكون سهلاً من دون اتفاق معه. إذ إن أي تجربة شبيهة بتجربة حسان دياب لن تكون ممكنة في المرحلة المقبلة، حيث يتطلّب الأمر رئاسة حكومة مدعومة من المكوّن السني، لتتمكن من القيام بالإجراءات الآيلة إلى بدء معالجة الوضع الاقتصادي. ولذلك، بعدما رفض الحريري أن يسمّي أحداً، ورفض ميقاتي العودة إلى رئاسة الحكومة، كانا في الوقت نفسه يبدآن المعركة، بدعم من الرئيس نبيه بري والنائب السابق وليد جنبلاط، انطلاقاً من أن تحالفهم سيعيق سعي عون وحزب الله لطرح أي بديل في الاستشارات التي ترجّح مصادر بعبدا أن تبدأ الاثنين المقبل.

التوقعات تشير إذاً إلى حسم اسم ميقاتي بنسبة كبيرة، لكن الأخير يشترط أولاً الحصول على دعم دولي واضح لمهمته الانتحارية، والأهم أنه يريد ضمانات بأن لا تكون الحكومة حكومة انتخابات فقط، بل أن تستمر حتى الانتخابات الرئاسية. الحجة أنه خلال أشهر قليلة تفصل عن الانتخابات، لن يكون بمقدوره تنفيذ برنامجه للخروج من الأزمة. لكن المضمر في الأمر، أن ميقاتي يراهن على فترة تصريف أعمال طويلة، بعد نهاية عهد ميشال عون، ويريد أن يضمن وجوده خلالها.

مشكلة إضافية لم تحسم بعد هي إصراره على الترشّح إلى الانتخابات المقبلة، مقابل ميل داعميه إلى أن يترأس حكومة انتخابات لا تضم مرشّحين.

إلى أن تتضح وجهة المفاوضات الحكومية الجديدة، فإن الحريري قرّر التفرغ للانتخابات النيابية متحرراً من تحمّل مسؤولية أي قرارات غير شعبية. فهو يُدرك أنه، كما الفريق المناوئ لحزب الله، داخلياً وخارجياً، لم يعد يملك شيئاً للرهان عليه، سوى الحصول على الأغلبية النيابية، بما يسمح بأن يكون له دور حاسم في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وفي تحديد مستقبل لبنان.

ولكي يحصل ذلك، لا بديل من دعم الرياض. ولذلك سيتعامل الحريري مع وجوده في المعارضة كفرصة جديدة لنيل الرضى السعودي، وبالتالي عودة الامتيازات المالية التي تضمن له الحصول على التمويل اللازم لمعركته الانتخابية. وهو إذ يدرك أن المهمة لن تكون سهلة، يُراهن على دور مصري ـ فرنسي ـ أميركي، قد يسمح لمحمد بن سلمان برؤية لبنان مجدداً على الخريطة.

ظروف ميقاتي مختلفة. هو زعيم طرابلسي يدرك أن لا مجال لهذه الزعامة بأن تتمدد خارج المدينة ومحيطها. رئاستان للحكومة لم تساهما في تغيير ذلك. ولذلك، تؤكد مصادر مطلعة أن عودته مجدداً رئيساً للحكومة، ولفترة طويلة نسبياً، هو حلم كبير، وحتى لو كان ذلك على حساب خروجه شخصياً من النيابة، مقابل احتفاظه بكتلة في البرلمان.

إذا كانت هذه هي فرضية ما بعد اعتذار الحريري، فكيف سيتعامل معها عون، هو الذي يترك الوقت حالياً للكتل للاتفاق على اسم تسمّيه في الاستشارات. حتى اليوم، ليست الخيارات واضحة، لكن مصادر مقربة من بعبدا تؤكد أن الأيام التي تفصل عن الاستشارات يفترض أن تكون كافية لحسم مسألة التسمية. ورغم أن نصف المشكلة مع الحريري كان شخصياً، فإن النصف المتعلق بالحصص والوجهة لن يكون سهلاً تجاوزه. يدرك الحريري وميقاتي ذلك جيداً. ولذلك، يعرفان أن رفع السقف في الوقت الراهن هو حاجة ملحة في إطار تجميع الأوراق. لكن بعد ذلك، يدرك الثنائي أن لا بديل من البراغماتية، التي تعني عملياً التراجع عن السقف الذي وضعه الحريري.

التوقعات بأن تنتهي كل التجاذبات المرتبطة بالتكليف والتأليف خلال ثلاثة أشهر، يتم بعدها تأليف حكومة لها مهمتان لا ثالث لهما: إجراء الانتخابات النيابية، وبدء التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

في الواجهة

«لو قبل عون التشكيلة ما كان المجتمع الدولي ليقبلها»
الرياض للسفيرتين: ليعتذرْ الحريري ولا أسماء لدينا

اعتذار الرئيس سعد الحريري عن عدم تأليف الحكومة صار من الماضي. يعرف الجميع - أو يكادون - أسبابه ومساره. أمضى في التكليف 8 أشهر و23 يوماً دونما كسر الرقم القياسي لسلفه الرئيس تمام سلام. كما دائماً، بلا أي مكسب. خرج من الرياضة التي اعتاد عليها

نقولا ناصيف

لم يكن منتظراً من اعتذار الرئيس المكلف سعد الحريري عن عدم تأليف الحكومة في 15 تموز، انزعاج رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، ولا كان محتملاً حمل حزب الله الذي دعم تكليفه على التوجس والقلق من المرحلة التالية أكثر مما مضى. وليد جنبلاط وحزب القوات اللبنانية - لئلا يقال أنهما شمتا - لم يُسرّا ولم يزعلا، كونهما لم يراهنا عليه في الأصل. وحده رئيس مجلس النواب نبيه بري يشعر بالخذلان.

للمرة الثالثة يفاجئه الحريري في توقيت غير مناسب: استقالتان من الحكومة أولى في 4 تشرين الثاني 2017 من الرياض - ولم يكن الحريري صاحبها الفعلي - وثانية في 29 تشرين الأول 2019. في المرة الثالثة اعتذر عن عدم تأليفها في مرحلة بلغت المواجهة بين عون وبرّي بالذات ذروتها، بدا رئيس البرلمان إبانها كأنه يخوض عن الرئيس المكلف معركة وصوله إلى السرايا، كواحدة من حلقات المواجهة المفتوحة، المتقطعة، ما بين الرئيسين منذ تشرين الأول 2016. ربما أحد أسباب إصرار برّي على الحريري، ناهيك بالكمّ الكبير من مبررات التناقض والخلافات بينه وبين عون وثقته بالزعامة السنّية للرئيس المكلف ورغبته في استرخاء التسعير السنّي - الشيعي في الشارع، توقّعه طوال المسار الطويل الذي سلكه التكليف تبدّل موقف الرياض منه، واعتقاده أنها لن تتخلى عنه نهائياً. تمسّك برّي بموقفه هذا - وكاد أن يكون الحليف الوحيد للحريري - فيما الإشارات الديبهية السلبية الأخرى تتوالى بلا توقف: منذ 25 تشرين الأول 2018 عندما شارك مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في منتدى الرياض، لم يزر الحريري المملكة، وكانت تلك المرة الأولى يقصدها بعد 11 شهراً على احتجازه هناك في 4 تشرين الثاني 2017. منذ أكثر من سنة ونصف سنة لم يزره السفير السعودي في بيروت وليد البخاري، رغم زيارته أسلافه رؤساء الحكومات السابقين وشخصيات سنّية، ولا زاره هو حتى، بما في ذلك يوم التضامن مع المملكة على أثر المشكلة الديبلوماسية بين البلدين التي تسبّب بها الوزير السابق للخارجية شربل وهبه في 18 أيار، إذ تبلّغ يومذاك عدم الترحيب به تأكيداً للقطيعة المستمرة. لا يلاقي عائلته سوى في أبو ظبي أو باريس.

لم يكن رئيس البرلمان متيقّناً من دوام القطيعة تلك، أو لعله لم يُرد أن يتيقّن منها، مراهناً على تحوّل ما في اللحظات الأخيرة. قد يكون تحرّك السفيرتين الأميركية دوروثي شيا والفرنسية أن غريو نحو الرياض في 8 تموز، من ثم اللقاء الذي جمعهما بالبخاري في 12 تموز، بعث آمالاً في احتمال تجاوز عقبات تأليف الحكومة، وإزالة تحفظات المملكة وحملها على الخروج من دور المتفرج والمتحفظ إلى دور المتعاون الإيجابي. بيد أن شيئاً من هذا لم يحدث. كان برّي وراء إقناع الحريري بالتقدّم بتشكيلة حكومية جديدة تكسر قطيعته مع رئيس الجمهورية، فيما هما بالذات في قطيعة لا تقل حدة. بيد أن الرئيس المكلف الذي لا يتقن التكحيل، قاد مهمته إلى خاتمة الاعتذار.

دخول الثنائي الأميركي - الفرنسي مباشرة في معترك تأليف الحكومة، في ما عُدّ استكمالاً للمبادرة الفرنسية، ثم تحوّله إلى ثلاثي بانضمام البخاري إليه، عكس دوراً جديداً للثلاثية الديبلوماسية، كواحدة من أدوات الضغط على الأفرقاء اللبنانيين للتوصل إلى حل لمشكلاتهم قبل الانهيار الشامل. على أن ما نُقل عن إحدى سفيرتي الدولتين العظميين، على أثر اعتذار الحريري، أفصح عن معطيات مهمة لا تقتصر على ذلك الحدث فحسب، بل تُنبئ بما يمكن أن تؤول إليه الاستشارات النيابية الملزمة.

في ما نُقل عن إحدى السفيرتين:

1 - كنا نتوقع اعتذار الحريري، لأننا تحققنا من أنه ورئيس الجمهورية لا يتبادلان نيّات إيجابية لتعاونهما، ولا يريدان هذا التعاون.

> **إحدى السفيرتين: في التشكيلة 20 موظفاً وثلاثة متقاعدين وقلنا لعون والحريري: حكومة تكنوقراط لا تعني حكومة موظفين**

2 - في معزل عن هذا السبب الذي من شأنه أن يؤدي إلى الاعتذار، ثمة آخر لا يقل شأناً هو التشكيلة التي حملها الحريري إلى رئيس الجمهورية ورفضها. لو قبلها، لم تكن نحن والمجتمع الدولي نُقبل بها. هل يُعقل في بلد موشك على الانهيار، مدمر الاقتصاد، مفلس، محاط بأزمات كبجال، يؤتى له بحكومة موظفين اعتادوا تلقي الأوامر وانتظار رواتبهم في نهاية الشهر؟ راجعنا التشكيلة التي كُشف عنها، فعثرنا من بين المرشحين الـ24 كوزراء - عدا الحريري - على 20 موظفاً وثلاثة متقاعدين، بينهم أعمارهم تتجاوز 75 عاماً. هل سيكون في وسع هؤلاء، القيام بأكبر عملية إنقاذ اقتصادي واجتماعي ونقدي يمكن أن يشهدها بلد في العالم، لا نظير لما يعيشه الآن؟ حكومة تكنوقراط لا تعني حكومة موظفين. قلنا مراراً لعون والحريري إن لبنان لم يفرغ من طاقاته وقدراته القيادية المتمرسة للاستفادة منها، والتعويل عليها.

3 - عندما تحدّثنا إلى السعوديين في الرياض، سألونا عن الضمانات التي نحملها من السياسيين اللبنانيين حيال مباشرة إصلاح نظام بلدهم، فأجبنا أننا حصلنا عليها من الرئيس المكلف الذي قال لنا إنه سيجري إصلاحات قوية. عقب السعوديون: نحن قبلكم وُعدنا بالضمانات ولم يصدقوا معنا، ولم يفعلوا شيئاً. شاركنا في مؤتمرات باريس 1 و2 و3 ومؤتمر سيدر وصولاً إلى مؤتمري روما 1 و2، وكنا محرّكاً رئيسياً فيها كلها. وعدنا اللبنانيون بأنهم سيجرون الإصلاحات، لكنهم لم يفعلوا، ولم يتخذوا أي إجراء أو مؤشر. نحن لم نترك لبنان ولم نهمله. ليعتذر الحريري أولاً، ثم نبدأ الحديث.

4. بحسب ما ذكره السعوديون أمامنا، ليس لديهم اسم لخلافة الحريري في رئاسة الحكومة. قالوا: لا اسم عندنا ولن نعطي أي اسم. لدينا المواصفات المتعارف عليها في المجتمع الدولي، وهي ما نوافق عليه فحسب.

اعتذار الحريري: تخلّص عون وباسيل منه، شماتة جنبلاط وجحيم به، وشعور برّي بالخذلان (هيثم الموسوي)

علم وخبر

واشنطن لا تريد تواصلاً لبنانياً ــ سورياً

قالت مصادر حكومية إن المساعي الأردنية ـ المصرية لتزويد لبنان بالغاز المصري عن طريق الأردن تركّز على تلبية طلب الولايات المتحدة بأن لا تكون الحكومة اللبنانية شريكة في أي اتفاق مباشر مع الحكومة السورية، وأن تتولى عمّان التفاوض مع دمشق والاتفاق معها على بدل نقل كميات الغاز عبر أراضيها الى لبنان، لأن واشنطن تعتبر أن في لبنان من يريد استثناءات في «قانون قيصر» لأهداف أخرى، علماً بأنها أساساً لا ترغب في حصول تواصل مباشر بين دمشق وبيروت.

صراع على مشايخ دار الفتوى

أبلغت جهات قريبة من دار الفتوى مسؤولين في مصر والإمارات العربية المتحدة أن تركيا تعدّ برنامجاً لدعم شبكة واسعة من رجال الدين وخدمة المساجد في أكثر من منطقة من لبنان، وأنه في حال عدم توافر موازنات كافية لهؤلاء، فإن تيار الإخوان المسلمين سيسيطر قريباً على كل مساجد لبنان، وخصوصاً في مناطق الشمال وبيروت.

تأديب طلاب في الطب بـ«جرم» إبداء الرأي

على خلفية رسالة داخليّة ناقدة للوضع التنظيمي في كلية العلوم الطبية في الجامعة اللبنانية وأجور الطلاب المتدرّبين، استدعى عميد الكلية يوسف فارس ثلاثة طلاب إلى المجلس التأديبي، أحدهم في السنة السابعة والثاني في السنة الأولى اختصاص والثالث في السنة الثالثة اختصاص، واستصدر قراراً تأديبياً بتأخير التخرج للطالبين الأخيرين. كذلك منع الطالب في السنة الرابعة هادي شماع من إجراء امتحاناته لأنه شارك رأياً لأستاذه يقول إن العميد يشترط وضع اسم ابنه على الأبحاث التي تجرى في الكلية. ورغم اعتذار الطالب وسحبه البوست وزيارة والده للعميد، رمي شماع في معركة قضائية وسيكون عرضة لخسارة سنته إذا استمر مفعول القرار. إلا أنه ينتظر أن يرفع محاميه حسن برّي دعوى جزائية اليوم مدعمة بالتسجيلات الصوتية لوقف التنفيذ.

اللافت ما تقوله مصادر الطلاب لجهة أن ثمة تضارباً في المصالح بين المنصب الذي يشغله فارس عميداً للكلية ومديراً لمستشفى خاص في الوقت نفسه. كذلك فإن الحكم التأديبي صدر من دون موافقة رئيس الجامعة وهو لا ينطبق أساساً على حالات الطلاب لأنه يشترط أن يكون الطالب قد أساء للجامعة أو تعدّى على أحد أساتذتها أو آثار النعرات الطائفية.

ملف

رحيل مهندس «الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية» بصمت

وداعاً «غسان»

إذا كانت منظمّة «الجيش الأحمر الألماني» قد اشتهرت بالثنائي بادر- ماينهوف، فإن التاريخ العسكريّ سيذكر «الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية»» بالثنائي جاكلين إسبر - سليم الخوري، أو ريما وغسّان، الرفيقين اللذين لم يُعرفا إلا كثنائيّ رفاقيّ يكاد يكون توأماً. لم تفرقهما الحياة، حتى وفاة جاكلين إسبر في تشرين الثاني 2016. ويوم الجمعة 18 حزيران 2021، كان موعد لقاء الرفيق «غسّان» بالرفيقة «ريما»، ليجمعهما الموت مجدداً

قبل أن تنشر «الأخبار» قصة جاكلين إسبر بعد وقت على غيابها، لم يكن لدى غالبية الشباب العربي فكرة عن هذه المناضلة الكبيرة. كل ما كان يجري التداول به، صدر عن الأجهزة الأمنية في جبهة الأعداء. كانت المعلومات عنها توزع من قبل مؤسسة الشرطة الدولية (الإنتربول) والتي زودت بها من قبل استخبارات فرنسا وإيطاليا وأميركا وإسرائيل بشكل خاص. وكان الملف يحوي على معلومات حول عمليّة تصفية الدبلوماسي الإسرائيلي في فرنسا يعقوب بارسيمانتوف إلى عمليات أخرى نفّذتها إسبر بين العامين 1981 و1984، لكن لم يجر التطرق إلى تفاصيلها. وظلت ريما كما غسان يتمسكان بمبدأ عدم الحديث عن أعمال من باب التبجح. بل كانا من صنف المناضلين الذين لا يخرجون إلى الضوء إلا عند استشهادهم أو وفاتهم. الرفيق غسان، عرف بالنسبة لرفاقه بمدير التفجيرات ضد الأهداف. بقي «غسّان» متخفيّاً قدر الإمكان. معادياً لـ«سدسات الكاميرات. أصرّ على «مجهوليته» حتى تاريخ 18 حزيران الماضي، عندما مات وأعلن عن اسمه الحقيقي: «سليم جبريل الخوري». ابن بلدة عندقت في عكار، شمال لبنان، شُيّع في جنازة كبيرة في كنيسة البلدة بحضور مسؤولين في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين التي كان غسان منخرطاً في صفوفها، أو وصفه البعض بالمقرب منها. وهو أوصى بأن يلف جثمانه بعلمي فلسطين والجبهة الشعبية.

«المهندس»

ولد سليم الخوري في الأشرفية 21 كانون الأول 1954، وعاش فيها طفولته والشباب. درس في مدرسة الفرير فرن الشباك. كان المؤثر الأكبر على جاكلين إسبر، ابنة الأشرفية أيضاً، والعكاريّة أيضاً. كان سليم الخوري مصدر قناعاتها الأيديولوجية. انخرط الرفيقان في العمل الفدائي الفلسطيني. وتشاركا في تأسيس «الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية»، التي عرفت بتنظيم عنقودي لأسباب تتصل بطبيعة عملها الأمني. وكان لغسان الدور المركزي في استقطاب وتدريب المنخرطين وإعدادهم لمهمات تلت.

لكنّ الأهم يبقى أن غسّان/ سليم الخوري رصد وخطط ونفّذ مجموعة عمليات كبيرة مُهرت باسم «الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية». التجربة سترد بتفاصيل كثيرة ضمن كتاب يجري إعداده ليصدر في وقت ينبغي ألا يكون بعيداً، وفيه تفاصيل وشهادات مناضلين من هذه الفصائل، ومنهم من لا يزال على قيد الحياة، يعيش في الظل كما رفاقه الذين سبقوه. وقد أتيح لـ«الأخبار» الاطلاع على أرشيفهم، وجرى تخصيصنا بمقاطع من الكتاب الذي يرجح أن يصدر باسم «الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية».

جريمة في بيروت ورد في باريس

في السابع عشر من أيلول 1982، عشية «روش هَشانا» (رأس السنة اليهوديّة)، وفيما كانت تصل أخبار مجازر صبرا وشاتيلا إلى الدنيا بالصوت والصورة، كان غسّان/ سليم الخوري قد اتخذ القرار النهائي وأعدّ العدّة لتفجير يهزّ بعثة التسلح العسكريّة التابعة لوزارة الحرب الصهيونيّة في شارع كاردينيه الباريسي. تلك البعثة التي عقدت أهم صفقات التسلح حينها مع الكيان الصهيوني، من بيعه الطائرات الحربيّة إلى الصواريخ وكل مستلزمات الاعتداء على الشعوب العربيّة.

في أحد أحياء الدائرة السابعة عشر من العاصمة الفرنسية باريس، اتخذت البعثة العسكريّة الصهيونيّة عنوان التزوّد بذخيرتها الكُبرى. هناك تركن سيارات العملاء العاملين فيها. وتتنقل طواقمها قرب المدارس، وتتخذ من الطلاب دروعاً بشريّة، خصوصاً قرب مدرسة الليسيه كارنو.

عملية التفجير التي قام بها غسّان/ سليم الخوري، التي أتت بتوقيتها الدقيق رداً على مجازر صبرا وشاتيلا، هزّت باريس لا شك، لكنها في العمق تركت أثرها على حسابات العدو الصهيوني وحركات بعثاته. والأهم أنها تركت أثرها في المجتمع الفرنسيّ. فقد صدر بيان من أهالي طلاب الليسيه كارنو، حيث تُركن سيارات بعثة التسلح العسكري الإسرائيلي، يقول: «إننا نعارض ونستنكر الوجود الدبلوماسي الإسرائيلي على مقربة من مدارس أبنائنا ومدنيينا الذين لا ذنب لهم ولا دخل في عملية الصراع العربي - الإسرائيلي». وفي البيان نفسه، توجهوا إلى حكومتهم بالقول: «إننا لا نطالب بإنزال العقوبات بالإرهابيين، فلا جدوى منها.

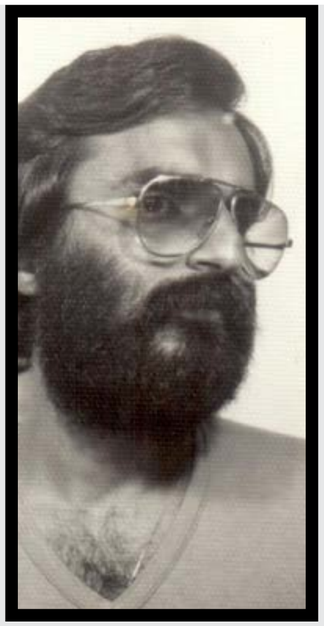

من تفجير شارع كاردينيه (أ ف ب)

> تفجير شارع كاردينيه الباريسي واحدة من العمليات النوعية التي تولى غسان التخطيط لها أو الإشراف على تنفيذها أو تنفيذها بنفسه

ولكننا نطالب بعزل الإسرائيليين في مناطق خاصة بعيداً من الشعب الفرنسي المسالم وغير المتحيّز، فنحن حياديون». هكذا استطاعت العمليّة أيضاً أن توجّه إصبع الاتهام إلى أصل البلاء، أي الإسرائيليين الصهاينة، وتالياً بعثاتهم الحربيّة المتمركزة في أحياء سكنيّة. أمّا عاموس مانئيل الذي أصيب بهذا التفجير، فقد كان من ضبّاط بعثة التسلح العسكري التابعة لوزارة الحرب الإسرائيلية، ومعه الزوجان ماندبل - شميت اللذان أصيبا أيضاً. لكن حتى اللحظة لم يفرج العدو الصهيوني عن بيان يقرّ بدور مانئيل المباشر أو رتبته، وكان حينها في الـ61 من عمره.

رصد الشهيد غسّان/ سليم الخوري هذا الهدف على مدى أشهر. ومباشرة بعد اندلاع الحرب واجتياح العدو للبنان، اتخذ القرار بالتنفيذ. رصد سليم حركة سيارة البعثة التسلحيّة -ذات الرقم الدبلوماسيّ 59 CD 233 - وتتبعها. ومع دخول القوات المتعددة الجنسيات لمساندة العدو في ترحيل المقاومين الفلسطينيين عن لبنان، أعدّ غسان العبوة مستخدماً دراجة ناريّة للتفخيخ. ومباشرة بعد إذاعة الأنباء عن مجازر صبرا وشاتيلا، كان الرد حاضراً. ستة ألوية هيكسوجين، يعادل وزنها تقريباً عشرة كيلوغرامات من المتفجرات العادية، تم ربطها وتغطيتها بالدراجة الناريّة. وعند الساعة الثالثة و25 دقيقة شغّل عاموس مانئيل محرك سيارته البيجو 504، فضغط «غسّان» على زر التفجير. وكانت العملية (التفاصيل الكاملة في الكتاب، وفي الوثائقي المصوّر عن العمليات وتاريخ المجموعة، اللذين سيصدران لاحقاً).

أمّا بيان التبنّي فقد أبلغت به الشرطة الفرنسيّة بعد أقل من ساعة وفيه: «إن هذه العملية هي الرد الطبيعي المتواضع على اجتياح العدو الإسرائيلي أرضنا وعرضنا وعاصمتنا (...) لن ندع العدو الإسرائيلي يعمّق خنجره في الجسد اللبناني سنقوم بضرب المصالح الإسرائيلية والإمبريالية الأميركية في كل أنحاء العالم».

هذه واحدة من العمليات النوعية التي تولى غسان التخطيط لها أو الإشراف على تنفيذها أو تولي أمرها بنفسه. المناضل الذي عاش وعمل ومات بصمت. وعاش آخر سنوات عمره مكتفياً بقوت يومه. رفض الأضواء وقاومها كعدو. وظل حتى آخر لحظات عمره، يحلم بالعودة إلى العمل الفدائي، تدريباً أو تأهيلاً أو مساعدة حتى في التنفيذ.

(الأخبار)

كتاب يوثق تجربة «الفصائل المسلحة»: «وراء العدو في كل مكان»

أنجز رفاق جاكلين وسليم (ريما وغسان) عملية توثيق تجربتهم النضالية. وتم جمع الأرشيف الخاص نصوصاً وصوراً وبالفيديو أيضاً. وللراحلين ريما وغسان مساهمتهما أيضاً. وتم جمع التجربة في كتاب تنشر «الأخبار» مقاطع منه:

من المقدمة:

نحن «الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية»، نقدم على نقل تجربتنا كاملة بكل ما فيها من إخفاقات وإنجازات في الصراع مع العدو الصهيوني والإمبرياليّة الأميركية وأعوانهما «في كل مكان».

لقد قررنا نحن مخططي ومنفذي وراصدي العمليات التي تبنّيناها باسمنا في وقتها مباشرة - وحتى تلك التي فشلت/ أو أفشلت - قررنا سرد كل الوقائع كما حصلت.

اليوم بعد أكثر من ثلاثين سنة على المقارعة المستمرة بيننا وبين الأعداء، نخوض غمار السرد التاريخي هذا، علّه يكون بادرة لاستخلاص العبر. وحماية لأي فعل مقاوم، كما جفظاً له من التزوير. كي يبقى التاريخ المقاوم شوكة دائمة في عين العدو. آملين أن يكون كشف اللثام نقطة جديدة في التحدي، ومحفزاً للجيل الناشئ للاستمرار ولانطلاقة نهج جديد في العمل المقاوم استناداً إلى التجارب، ولاستكمال درب التحرير.

بعد أكثر من ثلاثين عاماً، أصبح لزاماً علينا إظهار كل الحقائق للعلن - بشكل خاص - بعد الكم الهائل من المغالطات المتداولة في ما يخص طبيعة عملنا، وهويتنا، وعملياتنا، وانتمائنا، وترويج الإعلام غافلاً لما لا يشبهنا (وهو طبيعي في ظل بروباغاندا التشويه، واعتمادنا في المقابل حينها سياسة الصمت وعدم الرد على الإشاعات، لعدة اعتبارات ليس آخرها الأمنيّ). لعل الصورة اليوم تتضح وتكتمل في الأذهان.

إننا نكتب اليوم وفاءً وواجباً، بعد أن زرع العدو على مر العقود في أذهان الأجيال الجديدة مبدأ «السلميّة»، مُعلنين أن الأيام لم تدجّننا. ونُهدي هذه الكلمات لمن سبقونا في العمل المقاوم وللرفاق من الفدائيين كما للاحقين ممن سيكملون طريق التحرير. كي يبقى الكفاح المسلّح بكافة أشكاله هو النهج البديهي الراسخ في الصراع مع العدو الصهيوني ومنظومته ومشروعه وأعوانه. ومع الإمبريالية الأميركيّة وأذنابها من الرجعيات العربيّة.

نؤرّخ عملنا، مدركين التبعات الصعبة التي ستلحقنا، وقد اعتدنا عليها في طبيعة صراعنا مع الأعداء. وها نحن مصمّمون على المضيّ قُدُماً حتى الرّمق الأخير... هو النصر أو النصر.

(2016)

(أ ف ب)

من النص:

«في مطلع الثمانينيات. حين كان العدو الصهيوني يمعن تنكيلاً بالشعب الفلسطيني واغتصاباً ونهباً في الماء والهواء والأرض الفلسطينية، كانت ترتسم أعوام الصدام اللبناني المحتدم مع العدو الصهيوني نفسه. هنا كل الظروف كانت مهيئة للمقاومة والغوص في أي شكل من أشكال الكفاح المسلح ضد العدو. فهو يدمر، يقصف، يقتل، يرتكب المجازر، ينكّل... منذ ما قبل عام 1948. والواجب كان يستدعي من كل شاب وفتاة عربية التصرف لمجابهة العدوان في وجهيه المباشر وعملاء الداخل.

وما عزّز الروح الثورية لدى الرفاق والرفيقات في لبنان هو أيضاً اتساع الشرخ الأفقي بين الطبقات الاجتماعية، لصالح قيام شرخ عَمودِيٍّ طائفيّ يصب لمصلحة الصهاينة، وتأجيج الحرب الأهلية منتصف السبعينيات. لم تكن تحركات الأحزاب اللبنانية اليسارية بشكل عام في وجه الاحتلال الصهيوني لأرضنا راديكالية بما يكفي بنظرنا، بسبب إلهائها في الصراع الداخلي الأهلي بشكل أساسي. لذا كان اتجاهنا عدم الغرق في وحل الحرب الأهلية، رغم توفّر كامل الظروف لتنفيذ عمليات نوعية ضد العملاء على الأرض اللبنانية.

كنا نعرف عدوّنا جيداً ولم يغشّنا أي قناع، لذا اخترنا الذهاب نحو المواجهة المباشرة مع العدو الصهيوني ورموز الإمبريالية الأميركيّة، إلى مكان نحن من يحدده، بعد أن كان العدو هو من يحدد المكان. وإلى زمان نحن نختاره بعد أن كان هو من يختار زمان قصفنا واغتصاب أرضنا وتدمير منشآتنا وقتل أطفالنا ونسائنا وخيرة رجالنا. ونهب ثرواتنا.

لم يتعدّ عددُنا حينها عدد أصابع اليد الواحدة. اتفقنا على الهدف الأسمى: التصدي والمواجهة، فدائيون، وراء العدو في كل مكان. ونمت المجموعة.

كنا جميعاً آتين من خلفيات يسارية بطبيعة الحال، فالبيمين اللبناني المتمثّل بالكتائب والقوات (في بداية تشكيلها)، كما الأحرار وحرّاس الأرز والرابطة المارونية والعميل الصهيوني سعد حداد وغيرهم، كانوا بمثابة آذرع لرأس الأخطبوط الصهيوني في لبنان. فيما خيار الأحزاب اليسارية لم يكن جذرياً إلى الحد الذي نريده. إذ كانت بغالبيتها مرهونة لسلاح أبو عمار وقراراته، فإن هادن هادنت، وإن سلّم سلّمت. فكان تقاربنا الرّفاقي انطلاقاً من هذه الجذرية التي تصبغ قناعتنا في مواجهة الاحتلال الصهيوني حتى اليوم.

في حين كانت ترزح الجماهير العربية تحت عبء اتفاقية مصر مع الكيان الصهيوني في كامب دايفيد 1978 بمساعدة ملك المغرب الخائن وتمهيده للعملية (كغالبية ملوك العرب المرتهنين للصهاينة وأسيادهم الأميركان). بدأت أيضاً تتضح الصورة السلبية التي يقوم بها أبو عمار منذ قبوله بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 عام 1967 وبالتالي ترسيخ ذهنية الهزيمة في النفوس وقطع الأمل من جدوى الكفاح المسلح للتصدي للاحتلال واغتصاب الأرض ونهبها والتنكيل بشعبها وتهجير من بقي حياً. في المقابل كان النموذج الجزري الأمثل الذي هزَّ الكيان الصهيوني ومرتزقته، هو العمل النوعي الخارجي الذي أسس له وديع حداد. رافضاً القبول بأي مساومة، مدهشاً كل مقاتل ملهباً قلوب المقاومين حماسة في السبعينيات. مُعوِّلاً القضية الفلسطينية ومشكّلاً بالتالي صحوة نضالية في كل بقاع الأرض مقابل بث الروح الاستسلامية التي شرّعها أبو عمّار.

كما كان الشعار المؤثّر «وراء العدو في كل مكان» الذي وسّع أفق التصدّي وأعطى خياراً مغايراً عن الخيارات المعتادة في المواجهة المفروضة على شعوبنا وأرضنا المحتلة. مذكّراً أن لا حوار ولا تفاوض ولا تنازل ولا لغة بيننا وبين العدو إلا لغة الحديد والنار.

تبدلت المعادلة وأصبح العدو حينها مربكاً بعدم قدرته على التصدي لتلك العمليات المسلحة غير الكلاسيكية في الميدان العسكري. كنا نرى الأثر، ونسعى أن نكون جزءاً من هذا النمط في التصدي للعدوان، باعتباره الأكثر جدوى من ناحيتين: أولها هزّ الضمير العالمي النائم عما تمارسه حكوماته من تآمر على الإنسانية. بإعطائها الغطاء السياسي الكامل للاحتلال الصهيوني وتدميرنا وقتلنا علناً على مرأى ومسمع من شعوب الكون، من دون أن يرف للأمم جمعاء جفن. وثانيها، هو ملاحقة الرؤوس العسكرية للعدو التي تعمل في الخارج لتشتري السلاح لقصفنا وتعقد صفقات موتنا العلني واغتصاب أرضنا. فكان المسرح الأوروبي بشكل خاص هو الحاضن لقادة ورؤوس وعقول العدو الصهيوني والأميركي وأعوانهما للتآمر على شعوبنا وسفك دمائنا. فكان الخيار واضحاً. ضرب الرأس لشلّ الجسد».

الكرة المعولمة

الديون تجاوزت مليار دولار... شبح الإفلاس يطارد الأندية الفرنسية

إلغاء الموسم الماضي أدّى إلى تدهور وضع الأندية (أ ف ب)

يعاني الدوري الفرنسي الممتاز لكرة القدم «ليغ 1» من أزمة مالية خانقة وضعته على حافة الإفلاس إثر غرف الأندية بالديون. وبحسب التقارير الصحافية، فإنّ الكرة الفرنسية تعيش سيناريو كارثياً، مع الإشارة إلى أن الأسوأ «لم يأتِ بعد»

حسينة فحص

لم تولد مشاكل الدوري الفرنسي بين ليلة وضحاها، بل هي تراكمت منذ منتصف الموسم ما قبل الماضي. سبق أن سدّد رئيس رابطة أندية الدوري الفرنسي بيرنارد كايازو على أهمية عدم اللجوء إلى إلغاء الدوري الموسم الماضي، متوقّعاً أن هذا القرار سيعصف بجميع الأندية الفرنسية مهما كان حجمها، وسيعرّض الكثير منها للإفلاس في المستقبل القريب. ورغم تشكيل رابطة الدوري حينها فرقاً «إنقاذية» لضمان استمرار الموسم، أعلن رئيس الوزراء الفرنسي إدوار فيليب عن إلغاء منافسات «الليغ 1» على خلفية أزمة كورونا، ليكون بذلك الدوري الوحيد الذي تم إلغاء موسمه من الدوريات الخمسة الكبرى. قرارٌ أنزل من أسهم الدوري الفرنسي في بورصة الدوريات الكبرى وساهم بشكل مباشر في ما تعانيه منه الأندية هذا الموسم.

وكشف رئيس المديرية الوطنية للرقابة الإدارية (DNCG)، جان مارك ميكلر، عن الوضع المأسوي للأندية الفرنسية وذلك في مقابلة أجراها مع صحيفة «L'Equipe»، مشيراً إلى خسارة «الليغ 1» ما يقارب من مليار و500 مليون يورو في الموسم الماضي مقابل تجاوز ديون الأندية مليار يورو هذا الموسم.

تأثرت فرق الدوري الفرنسي بشدة من جائحة فيروس كورونا وفشلت شركات البث التلفزيوني في إيفاء استحقاقاتها المالية لتتكبّد بذلك الأندية خسائر فادحة. وفي حال تكرار هكذا سيناريو على المدى القريب، سيصبح من الصعب اللحاق وتدارك الموقف نظراً إلى شح العائدات. وفي هذا الإطار، يوضح ميكلر أنه إذا واجهت فرنسا موجة رابعة من كورونا، وإذا لم يتوفر مبلغ 330 مليون يورو، فإنه لا يمكن استبعاد سيناريو الإفلاس لموسم 2021- 2022.

> لم يعد هناك أيّ مؤسسات مالية ستوافق على تمويل كرة القدم الفرنسية

وفي محاولة للبقاء والاستمرار، تأمل الأندية أن تكون مبيعات اللاعبين قادرة على تعويض جزء كبير من الخسائر. بالنسبة إلى موسم 2021-2022، تقدّر الخسائر قبل بداية الانتقالات بأكثر من 1,3 مليار يورو. وللحؤول دون تضخم العجز، تخطط الأندية لتحقيق مكاسب بقيمة 850 مليون يورو من الانتقالات، وهو مبلغ غير واقعي تماماً بحسب ميكلر. بالنسبة إليه، سيتعين على المساهمين أن يدفعوا من مالهم الخاص لتفادي الأزمة، مع الإشارة إلى عدم قدرة الجميع أو رغبة بعضهم في ذلك.

«الأسوأ لم يأتِ بعد»، هكذا يصف ميكلر الوضع قبل أن يتابع: «لا يمكننا استبعاد الإفلاس في نهاية الموسم. لأنه مع وجود مليار ديون وانعدام حقوق الملكية، لم يعد هناك أي مؤسسات مالية أو صناديق ستوافق على تمويل كرة القدم الفرنسية».

وفي ظل ندرة العائدات، يعتقد ميكلر أنه يجب اتخاذ تدابير صارمة على أن تتركّز المعركة الرئيسية للأندية في تقليص الرواتب. في المتوسط، يمتلك كل نادٍ من الدوري الفرنسي 37 لاعباً، مع امتلاك سبعة أندية أكثر من 40 لاعباً ضمن لوائحها. وتبعاً لميكلر، يجب تحديد عدد اللاعبين المتعاقد معهم بـ 25 (باستثناء الشباب المدربين في النادي) وذلك للحد من نفقات الرواتب والأجور. ويشدد رئيس DNCG على ضرورة وضع حد أقصى للراتب، وهو سقف يحدّ من كشوف المرتبات لكل نادٍ، كما يصرّ على ضرورة معاقبة كل من يخالف الإجراءات.

الدوري على شفير الانهيار، يعكس ذلك عدد الصفقات المبرمة وطريقة التوقيع. سوق الانتقالات الحالي هو سوق استثنائي بكل تفاصيله نظراً إلى تأثره بوضوح بما أثره وباء كورونا على الاقتصاد العالمي. الأندية الفرنسية تعاني من نقص في الأموال والموارد بعد إغلاق الملاعب في وجه الجماهير، لكنها ظلت في حاجة مُلحّة إلى تدعيم صفوفها، ما استدعى وجود حلول مبتكرة مثل الصفقات التبادلية أو الإعارات بنية الشراء وغيرها.

الأزمة طاولت الجميع بدرجات مختلفة، إذ لم يتأثر باريس سان جيرمان مثل بقية الأندية نظراً إلى تنوع مصادر عائداته. رغم ذلك، اعتمد «بي أس جي» بشكل كبير على الصفقات المجانية هذا الصيف بعدما ضم الثلاثي سيرخيو راموس من ريال مدريد وفابنالدوم من ليفربول وجيان لويجي دوناروما من ميلان مجاناً.

الأندية الفرنسية في حالة هلع بانتظار بروتوكولات جديدة تخفف من وطأة الانهيار، وإلا سيكون الإفلاس بالمرصاد لأغلب الفرق بدءاً من الموسم المقبل.

الألعاب الأولمبية

كورونا «يخترق» قيود القرية الأولمبية

تبلغ سعة القرية الأولمبية 17 ألف نسمة (أ ف ب)

أعلن منظمو أولمبياد طوكيو المقرر في الفترة بين 23 تموز/يوليو الحالي والثامن من آب/أغسطس المقبل، عن حالتي إصابة بفيروس كورونا في صفوف الرياضيين المقيمين في القرية الأولمبية أمس الأحد، مضيفين إكتشاف حالة ثالثة لرياضي يعيش خارجها.

ولم تحدد اللجنة المنظمة طوكيو 2020، الجنسيات والتخصصات التي يمارسها هؤلاء الرياضيون، لكنها أوضحت أنه ثبتت إصابة أربعة رياضيين بـ«كوفيد-19» منذ وصول الوفود إلى العاصمة، مشيرة إلى أنها ستعلن كل يوم نتائج الإختبارات التي يتم إجراؤها يومياً على الرياضيين والمؤطرين والمسؤولين المعتمدين للألعاب. كما أكدت اللجنة الأولمبية الدولية أن نتيجة فحص أحد أعضائها، وهو الكوري الجنوبي سونغ مين ريو، جاءت إيجابية لدى وصوله إلى الأرخبيل. ومن المقرر أن يجتمع أعضاء الهيئة الـ102 الثلاثاء والأربعاء في فندق بالعاصمة اليابانية لحضور إجتماعات جمعيتها العمومية.

وكان المنظمون أعلنوا السبت الفائت عن أول إصابة بالفيروس في القرية الأولمبية، لكنها لم تكن لرياضي بحسب التقرير المحدث.

وتبلغ سعة القرية الأولمبية 17 ألف نسمة، ولكن لن يقيم هناك في نفس الوقت سوى 6700 شخص بحسب جدول المسابقات الذي أعدته اللجنة الأولمبية الدولية. وسيتم الوصول إلى هذا العدد في منتصف الألعاب في بداية آب/أغسطس.

وتتضاعف الحالات قبل خمسة أيام من إفتتاح الأولمبياد، لكنها تظل هامشية بالنسبة إلى العدد الإجمالي للمشاركين في هذا الموعد العالمي.

وكان رئيس اللجنة الأولمبية الدولية الألماني توماس باخ أكد نهاية الأسبوع أنه من بين 15 ألف رياضي ورياضية ووفود أولمبية وصحفيين وصلوا إلى اليابان منذ الأول من تموز/يوليو، أثبتت الإختبارات إصابة 15 شخصاً، «بمعدل منخفض جدًا» بنسبة 0,1%.

وستقام جميع الأحداث الأولمبية تقريباً خلف أبواب مغلقة وسيخضع عشرات الآلاف من المشاركين من الرياضيين إلى المسؤولين، بما في ذلك الصحافيون من الخارج، لقيود صارمة بسبب المخاطر الصحية.

لكن هذه «الإجراءات المضادة» ليست كافية لطمأنة السكان في اليابان، حيث سجلت طوكيو 1410 حالة إضافية لـ«كوفيد-19» السبت الماضي، وهو أعلى إجمالي يومي منذ كانون الثاني/يناير.

السلة اللبنانية

سيدات بيروت بطلات لبنان... والرجال على الخط

شربل كريم

حققت سيدات «بيروت فيرست كلوب» ما عجز عنه فريق الرجال حتى الآن منذ تأسيس هذا النادي الحديث العهد، فتقدّمن الرياضي (3-1) إثر فوزهن عليه بفارق 19 نقطة (62-43)، في رابع مباراة ضمن سلسلة مباريات النهائي، ليتوّجن باللقب الأول في تاريخهن. إنجاز انطلق من ثقة إدارة بيروت بمنح لاعب فريق الرجال وصانع ألعاب منتخب لبنان سابقاً رودريغ عقل مهمة التدريب، فنجح بالقيام ما لا يستطع فعله مع زملائه بعدما عجزوا عن بلوغ مرحلة «الفاينال 4» في بطولة الرجال.

«العقل المفكّر» هو أوّل الأسباب التي أوصلت نادي العاصمة إلى منصة التتويج، وثانيها كانت شقيقته ريبيكا التي أكدت نجوميتها الكبيرة محلياً قبل عودتها إلى أوروبا حيث يُنتظر أن تدافع عن ألوان فريق برنو التشيكي بعدما لعبت مع باناثينايكوس اليوناني العريق. أما ثالثها فكانت النجمة الأخرى عايدة باخوس (أفضل مسجلة في المباراة الرابعة بـ 23 نقطة و15 متابعة) التي احترفت بدورها في السعودية قبل قدومها للدفاع عن ألوان الفريق البطل.

بيروت استطاع التفوّق على الرياضي لأنه خاض الموسم بتشكيلة ضمّت 7 لاعبات أحرزن اللقب المحلي سابقاً، أي أن عامل الخبرة كان حاضراً بقوة، وتعزّز بوجود 11 لاعبة من أصل 12 توّجن بالألقاب مختلفة في مسيرتهن. واستفاد بيروت أيضاً من «النفس الطويل» الذي امتلكه مقارنة بالرياضي الذي أعاد إلى صفوفه لاعبات ابتعدن لفترة طويلة عن الملاعب، أمثال تمارا خليل ونايلة علم الدين، إضافة إلى التحاق لمى مقدّم بالفريق قبل أسابيع قليلة بحُكم إقامتها في دبي الإماراتية، حيث كان يُعوّل عليها للتسجيل من خارج القوس، لكنها لم تنجح إلا في 4 ثلاثيات، واحدة في المباراة الأولى، و3 في الثانية، بينما عجزت عن التسجيل من المسافة البعيدة في المباراتين الأخيرتين، لتستفيد لاعبات بيروت اللواتي أتعبن الفريق الخصم بفعل طريقة التسجيل المنوّعة من المسافات المختلفة.

من تتويج نادي بيروت باللقب (سركيس بريتسيان)

كما كانت ميزة بيروت الأهم هي العمق في تشكيلته، فاستطاع عقل الاستفادة من أكثر من لاعبة تحت السلة لإحداث الفارق، وذلك في موازاة امتلاكه طريقة دفاعية محكمة أجبرت الرياضي على تسجيل أقل عدد من النقاط له هذا الموسم، وتحديداً في المباراتين الثانية والرابعة.

الواضح أن الرياضي الذي لم يخض مباريات صعبة خلال الموسم، حاول تدارك الوضع أمام بيروت وتصحيح أخطائه، لكن المسألة كانت صعبة بسبب الضغوط الكبيرة التي حملتها المباريات ولو أنه فاز في المباراة الثالثة على ملعبه.

هذا اللقب البيروتي يبدو أنه ليس سوى مقدّمة لمشروع كبير سيطلقه بيروت قريباً ويهدف إلى إحراز لقب الرجال، حيث ينتظر أن يعلن رئيسه نديم حكيم اليوم عن تعاقدات كبيرة خلال حلقة تلفزيونية، لتسمية المدرب أحمد فران على رأس الجهاز الفني وعن اللاعبين الذين يتفاوض معهم بعدما ترؤد اسم لاعب الرياضي هايل غيوقشيان وغيره من الأسماء البارزة.

استراحة

كلمات متقاطعة 3791

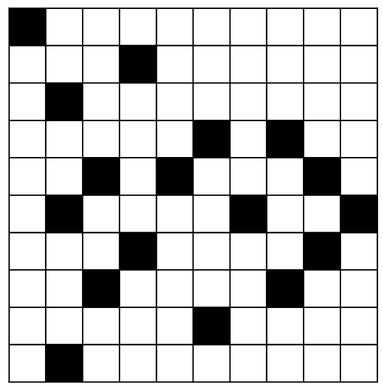

أفقيا

1- فنان لبناني راحل – 2- ماركة ساعات – أراق الماء – 3- الإسم السابق لمدينة رأس الخير السعودية – 4- أصل – متسامحة وعاقلة – 5- سوّر الكرم – للنفي – 6- سحب – ممثلة مصرية – 7- حائط – وجع في الإمعاء – 8- حفر البئر – ينضح الماء – طائر وهمي كبير – 9- من جبال لبنان – الرمس – 10- الوسيلة التي أنقذت البشرية من الفناء بعد الطوفان الكبير

عمودياً

1- عائلة مغني بوب بورتوريكي مشهور – مدينة فرنسية – 2- نهر فرنسي – سلاح أبيض – 3- شجعَ – مقعد الخيل – ضمن – 4- مدينة في فلوريدا الأميركية – حسابات مستحقة الوفاء – 5- من الحيوانات – أغنية لعبد الحليم حافظ – 6- مدينة في اليمن – نوع من الحمام البرّي – 7- من أسماء الذئب – ضد مرّ – 8- اعلم واعرف – بحر – خالص من كل شيء – 9- مرتفع من الأرض – سئم وضجر – خلاف شرق – 10- مسجد في القدس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جانيت فغالي – 2- وجر – بودروم – 3- روسيا – ايزي – 4- جرير – فنجان – 5- ساموس – 6- ذمّ – عناكب – 7- آقرّ – در – وبر – 8- رامبو – أبوا – 9- زو – قسيس – رد – 10- قلعة المضيق

عمودياً

1- جورجينا رزق – 2- أجور – مقاول – 3- نرسيس – رم – 4- يراع – بقة – 5- تبأ – مندوسا – 6- فو – فؤار – يل – 7- غدانسك – إسم – 8- أريج – بوي – 9- لوزان – بوري – 10- يمين – سرادق

sudoku 3791

		6	7	2	5			1
3		5					4	
		9		4			6	
2	1	8		3				
			9		6			
				7		1	3	5
				9		6		3
	9					7		4
6			4	5	1	8		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3790

1	3	7	6	5	2	4	8	9
9	6	4	3	7	8	1	2	5
8	2	5	1	4	9	7	6	3
3	9	6	8	1	5	2	4	7
7	8	1	2	3	4	9	5	6
5	4	2	9	6	7	3	1	8
2	5	3	4	9	6	8	7	1
6	1	8	7	2	3	5	9	4
4	7	9	5	8	1	6	3	2

مشاهير 3791

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسي إنكليزي (1916-1995) زعيم حزب العمّال البريطاني. تولى رئاسة الحكومة في سبعينات القرن الماضي. تطوع في الخدمة العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية

9+11+10+7+11 = طيور الربيع ■ 2+5+3+1 = السنّور ■ 8+4+6 = بلدان

حل الشبكة الماضية: **يوسف السباعي**

إعداد
نعوم مسعود

الكرة اللبنانية

نادر مطر يؤكد إقترابه من المعيذر القطري

أكد لاعب خط وسط منتخب لبنان نادر مطر في اتصال مع «الأخبار» أنه لن يلتحق بفريق الأنصار إستعداداً للموسم الجديد، بل اتفق مع نادي المعيذر القطري للتوقيع على عقد معه لمدة موسم واحد.

وينتظر مطر الموجود في المغرب حالياً إستكمال الإجراءات الإدارية للسفر إلى العاصمة القطرية الدوحة حيث سيخضع للفحص الطبي قبل إكمال انتقاله الى فريقه الجديد.

وسبق لمطر أن لعب لأندية خارجية عدة في إفريقيا وأوروبا قبل انضمامه إلى النجمة قبل 5 أعوام، ومنه انتقل في الموسم الماضي الى غريمه الأنصار حيث لعب دوراً أساسياً في قيادته الى لقبي الدوري اللبناني وكأس لبنان.

على الغلاف

ارتداع بوجه المقاومة واشتباكٌ «يهودي» بيني

إسرائيل تخشى «خراباً ثالثاً»

تماماً كما جرى إبان «مسيرة الأعلام» في حزيران الماضي، التزمت السلطات الإسرائيلية، في ذكرى «خراب الهيكل»، بكبح لجام مستوطنيها، منعاً لأيّ تداعيات من شأنها إعادة تنشيط معادلة «غزة - القدس» التي لا تزال المقاومة محافظة على مفاعيلها، على ان هذا الجانب على أهميّته، لم يكن العنصر الأبرز في مشهد اليومين الماضيين. بل كاد يتقدّم عليه «الاشتباك الأهلي» بين التيارات اليهودية نفسها، والذي أعاد تذكير الإسرائيليين بانقساماتهم، التي لم يمتنع رأس الهرم السياسي نفسه، أي رئيس الحكومة نفتالي بينت، عن اعتبارها شبيهة بالمقدّمات التي أدّت إلى «الخرابين» الأول والثاني. تحذيراتٌ ظهر لافتاً سريانها على السنة عدد كبير من السياسيين والإعلاميين والمراقبين، في مايدا إجماعاً على ان إسرائيل تُشارف، إن لم تستدرك حالة الكراهية المتعاظمة في داخلها، «خرابها الثالث» الذي قد لا ينجيها منه لا صديق ولا حليف

يحيى دبوق

مرّت ذكرى «خراب الهيكل»، بحسب روايـة الصهاينة لتاريخ القدس ودولتيهم البائدتين، من دون التسبّب في تصعيد كبير بين المستوطنين والمقدسيين. مردّ ذلك إلى اتّخاذ إجـراءات حالت دون «انفلاش» التعبير عمّا يسمّونه «صهيونية» المدينة بشطريها، وهو ما منع ظهور ردّ فعل فلسطيني متطرّف، ومن ثمّ وقوع مواجهات، كانت لتتسبّب في تفعيل ما بات يُعرف بمعادلة «غزة - القدس»، والتي يحرص العدو على أن لا يُحرّك عواملها، ويعيد اختبارها من جديد. إلّا أن ذكرى «خراب الهيكل» في العـام الحـالي لم تكن موضع مراقبة لارتباطها بإمكان تجدّد التصعيد مع الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً لانطوائها على بُعد آخر لم يسبق للإسرائيليين أن اختبروه بهذا الشكل، وهو البُعد الذي يمكن

> **لم تعُد الانقسامات تسمح بالحديث عن مجتمع يهودي واحد، بل عن مجتمعات مختلفة بينها كراهية وعداوة**

اختصاره بسؤالَين رئيسَين: هل تتّجه إسرائيل الحالية إلى «خراب ثالث» شبيه بـ«خراب» الهيكلَين السابقَين؟ وهل يمكن للإسرائيليين منْع مصير كهذا؟ علماً بأن عوامل الخراب، كما يرد على لسان أرفع المسؤولين في تل أبيب، هي عوامل داخلية مبنيّة على التفرقة والكراهية والعدوانية داخل صفوف اليهود أنفسهم، المجتمعين منذ عقود في فلسطين المحتلة.

بالأمس، برز في المشهد الإسرائيلي اتّجاهان: يتعلّق الأول بمسيرة لمئات من المستوطنين، الذين جابوا عدداً من أحياء القدس عشية ذكرى التاسع من آب وفقاً للتقويم العبري القمري، في محـاولة منهم لتأكيد «وحدة» القدس كـ«مدينة يهودية»، وبوصفها «العاصمة الأبدية» لإسرائيل، كما يقولون. وإذ حرصت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، على اختلافها، على أن تمرّ المسيرة من دون التسبّب في تصعيد مع المقدسيين، فهي نجحت في ذلك على ما يبدو. لكن، على خطّ موازٍ، كانت المواقف والتصريحات والتعليقات التي ملأت الإعلام العبري تطرح جميعها سؤال «الخراب»، بعد أن باتت عوامـله متوافرة، مثلما كانت عليه الحال في الماضي البعيد.

لكنّ اللافت أن تلك المواقف لم تصدر عن مراقبين أو مُعلّقين أو أصحاب اختصاص في العلوم الاجتماعية، بل جـاءت علـى لسان رأس الهـرم السياسي، وهـو رئيس الحكومة نفتالي بينت، إضافة إلى عدد آخر من السياسيين، كما لدى العاملين في المستويات البحثية ذات الصلة، الأمر الذي وجد تعبيراته أيضاً في الإعلام العـبري، الـذي تـولّى بـدوره مهمة التحذير من «الخراب».

والـتـاسـع مـن آب، وفـق التـقـويـم العـبري، يتعلّق بذكرى اليمة لدى اليهود، ولربّما هي الأشدّ إيلاماً في تاريخهم، كما يرد في موروثاتهم الدينية والثـقافية؛ إذ هـي تشير إلى «خـراب الهيكل الأوّل»، وكذلك - للمفارقة -، في اليوم نفسه، «خراب الهـيـكـل الـثـانـي». و«الـهـيـكـلان» لا يعنيان مجرّد معبدَين يهوديَّين، بل الدولتَين اليهوديتَين الوحيدتَين عبر التاريخ البعيد، واللتين لم تُعمّرا أكثر من سبعة عقود وعدّة سنوات أخرى. فهل هي سُنّة تاريخية يهودية من شأنها الانسحاب أيضاً على إسرائيل الحالية (الهيكل الثالث)، التي أكملت عقدها السابع وعدّة سنوات إضافية. في هذا الإطار، وفي موقف لافت في دلالاته، حذّر رئيس حكومة العدو، نفتالي بينت، من «الخطر التاريخي» المحدق بإسرائيل، والمتمثل تحديداً في «الانقسام لدى الشعب اليهودي، والفشل في استكمال الاتّحاد في ما بينه، في العقد الثامن من السيادة الموحّدة» للكيان. وقال بينت: «فشلنا مرّتين وخسرنا دولتنا اليهودية. لقد كان للشعب اليهودي دولتان يهوديتان عبر التاريخ على أرض إسرائيل (في إشارة إلى فلسطين)، وفي المرّتين، لم ننجح في إكمال العقد الثامن كدولة مستقلّة، ويعود ذلك إلى الحروب الأهلية الداخلية (بين اليهود) والكراهية البينية».

دلالة كلام بينت تكمن في اعتباره أن المقدّمات التي أدّت إلى خراب الدولتَين، تكاد تستكمل تشكّلها الآن، وهو ما أوحى به بوضوح قوله: «عندما كنّت طفلاً، لم أفهم أبداً ما ورد في التلمود من أن الهيكل الثاني قد دُمّر بسبب الكراهية (بين اليهود) التي لا أساس لها»، لكن «اليوم، أفهم جيّداً معنى ذلك»، في إشارة منه إلى الانقسامات السياسية والاجتماعية الراهنة في إسرائيل. هكذا، يتماهى الحاضر مع الماضي، وتحديداً في ما يتعلّق بـ«الكراهية بين اليهود أنفسهم»، كما سمّاها بينت، في تهديد داخلي لا يقلّ، بل ربّما يفوق التهديدات التقليدية التي تواجهها إسرائيل. ذلك أن الانقسامات في المجتمع اليهودي، بعد سبعة عقود على إنشاء «دولته»، لم تَعُد تسمح واقعاً بالحديث عن مجتمع واحد، بل عن مجتمعات مختلفة، ليس منفصلاً بعضها عن بعض فقط، بل بينها كراهية وعداوة وسعي متبادل للإضرار والإيذاء، بما أمكن، ومن دون توقّف. ولعلّ من أبرز وجوه هذا الواقع ما يلي:

انقسام يهودي داخلي بين متديّن وعلماني، وآخر بين متديّن صهيوني ومتديّن مُعادٍ للصهيونية، وثالث بين اليهود الأرثوذكس (الأغلبية في إسرائيل) واليهود الإصلاحيين وكذلك المحافظين (الأغلبية في الولايات المتحدة)، ورابع بين يهودي كامل ويهودي ناقص؛ فضلاً عن تكفير متبادل بين عدد من الفئات داخل اليهودية الأرثوذكسية نفسها، بين «حسيديم» و«متنكديم» و«شرقيين» و«غربيين» و«سفارديم» و«شكينـاز». ويُضاف إلى ما تقدّم رفْض للاعتراف بشرائح معيّنة من حاملي الجنسية الإسرائيلية، كما هي حال خُمس سكّان الكيان من فلسطينيي 48، و«المهاجرين» إلى إسرائيل ربطاً بالأب اليهودي دون الأم، وكذلك المتهوّدين عبر طوائف غير أرثوذكسية. والانقسامات هنا لا تبقى من دون تعبيرات عنفية، أو في الحدّ الأدنى من دون خشية وقلق على الذات والحياة، بمنعان التواصل بين هذه الفئات، بل يوصلان إلى الانفصال التلقائي الوقائي عن الآخر.

أمـس، ذكّـرت إسـرائـيـل نفسها بانقساماتها وكراهية مركّباتها بعضها لبعض؛ إذ اقتحم المئات من اليهود الأرثوذكس اليمينيّين ساحة الصلاة المخصّصة للطائفة اليهودية المحافِظة، ومنعوا المنتمين إليها من ممارسة العبادة وفق معتقداتهم وتعاليمهم، بما يشمل طرد المصلّين، وتحديداً النساء منهم، اللواتي يُعدّ أصل وجودهنّ في المكان استفزازاً لـ«الحريديم»، ليس لكونهنّ نساءً فحسب، بل وأيضاً من طائفة المحافظين، بدنْسن باختلاطهنّ مع الرجال مكاناً مقدّساً لليهود. والحيّز الجغرافي المتاح لهؤلاء جرى الاتفاق عليه بموجب تسوية توصّلت إليها واحدة من حكومات بنيامين نتنياهو عام 2016، ضمن مسعًى لاستهداف منْع تعمّق الخلاف بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل، إلّا أن هذه التسوية لم تكتمل، بعد «الفيتو» المتكرّر من الأحـزاب الحـريـديـة في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ولم يقتصر تصعيد أمس بين التيارات اليهودية، على المشاجرة، بل أدّى إلى اشتباكات وعمليات كرّ وفرّ، رواها كلّ منهم وفق أهدافه، إذ أعلنت حركة «ليبا» الأرثوذكسية، التي تقود النضال ضدّ التيارات اليهودية الليبرالية في إسرائيل، أن مبادرتها جاءت كـ«جزء من النضال من أجل الهوية اليهودية لحائط المبكى»، الأمر الذي دفعها إلى العمل على «طرد هؤلاء من المكان»، فيما اعتبرت جهات مسؤولة في الطائفتَين الإصلاحية والمحافظة أن على الحكومة والشرطة التدخّل لوضع حدّ لـ«التنمّر الذي تغطّيه عباءات دينية».

وتخشى الحكومات الإسرائيلية من تداعيات أحداث كهذه، سواءً في حائط المبكى أم غيره، على علاقات يهود الشتات، وتحديداً في الولايات المتحدة وكندا، مع الكيان، لناحية تأثيرها السلبي المحتمل على ولاء اليهود الأميركيين لإسرائيل، والذي كان في السابق ولاءً شبه أعمى، فيما بات الآن موضع أخذ وردّ. ومع أن حكومات نتنياهو سعت دائماً إلى إيجاد تسويات ما، من شأنها إبعاد الخلافات بين التيّارات اليهودية عن الإعلام والحيلولة دون «انفلاشها»، بما يتيح تالياً حصْر تداعياتها وسلبياتها، إلّا أن معظم تلك التسويات باء بالفشل، نتيجة استمرار احتياج نتنياهو إلى رضى الأحـزاب «الحـريـديـة»، التي تنظر إلى التيّارات الدينية الأخرى نظرة تشكيك، تصل إلى حدّ إخراج الكثير منها من الديانة اليهودية، على تفصيل يصعب احتواؤه بالمطلق.

في محصّلة التاسع من آب اليهودي، مشهدان متعارضان: مسيرات ليلية قادها مستوطنون في سعي منهم لتأكيد «يهودية القدس»، مقابل مشهد آخر ظهر فيه انقسام اليهود في ما بينهم ورفض بعضهم لبعض. هو إذاً إجماع على «يهودية القدس»، مقابل الخلاف على اليهودية نفسها! إلّا أن أهمّ ما في المناسبة هو تذكير الإسرائيليين أنفسهم، وعلى لسان رأس الهـرم السياسي لديهم، بأن واحداً من التهديدات التي تشكّل خطراً وجودياً على الدولة العبرية، هو الكراهية الداخلية التي تصل إلى حدّ العداوة، وبأن ما تسبّب في السابق بـ«خراب الهيكلَين الأوّل والثاني»، قد يكون هو أيضاً سبب «خراب الهيكل الثالث»، حتى قبل البدء ببنائه.

اقتحم المئات من اليهود الأرثوذكس اليمينيين ساحة الصلاة المخصصة للطائفة اليهودية المحافظة (أ ف ب)

إجراءات استثنائيّة لتفادي التصعيد مع غزة

لا تُعدّ مسيرة السابع من آب، وفقاً للتقويم العبري، تقليداً يهودياً مبنياً على معاني ذكرى «خراب الهيكلَين الأول والثاني» بحسب السرديات التاريخية والدينية اليهودية، بل هي تقليد حديث نسبياً، بدأ عام 1994، كردّ فعل على «اتفاقات أوسلو» ومسيرة التسوية بين الاحتلال و«منظمة التحرير الفلسطينية». والهدف كان ولا يزال تأكيد «السيادة» الإسرائيلية على مدينة القدس بشطريها، كـ«عاصمة أبدية» للكيان الإسرائيلي «غير قابلة للتقسيم»، على نقيض ما أُقرّ في حينه، بناءً على منطق التسوية وديباجتها المعلنة. هكذا، فإن حداثة هذا التقليد، الذي بدأ منذ 27 عاماً فقط، من دون أسباب ودوافع دينية، نزع عن المسيرة قابلية التوسّع، بحيث تقتصر فعالياتها على معناها الرمزي، عبر مشاركة عدة مئات من المستوطنين.

في المقابل، وهنا الأهمّ، عملت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، هذا العام، على منع أيّ إمكانية مادية للاحتكاك بين المستوطنين، على قلّة عددهم، وبين المقدسيين، سواء في ما يتعلّق بالمسيرة نفسها وأماكن اجتيازها وتجمّعاتها، أو بمنع المقدسيين مسبقاً من الوجود في أماكن الاحتكاك، كما خلصت إليها تقديرات الشرطة. وعليه، جاءت الإجراءات صارمة جدّاً ومتحكّمة بالميدان، إن لجهة المستوطنين أو لجهة المقدسيّين، إذ كان اهتمام إسرائيل، منذ البداية، يتركّز على اتجاهين اثنين، من شأن أيّ خلل فيهما الإضرار بالكيان وأمنه: الامتناع عن تأجيل المسيرة أو إلغاؤها كي لا يكون ذلك تعبيراً جديداً ومحدثاً عن معادلة «غزة - القدس»؛ ومنع الاحتكاك كي لا يؤدي إلى تصعيد من شأنه جرّ الجانبين الى اختبار المعادلة من جديد، الأمر الذي ثبت أن تل أبيب غير معنيّة به.

(الأخبار)

تقرير

عرب الـ48 وعلاقات «الأمر الواقع»: الشرخ باقٍ

بفعل الأحداث العنيفة والاحتجاجات التي اندلعت إبّان العدوان على غزة، توسّع الشرخ في علاقات فلسطينيي الـ48 مع اليهود الإسرائيليين. أحداثٌ استهدف فيها المستوطنون والشرطة الإسرائيلية «المواطنين العرب» المضطربين، بحكم بقائهم في مدنهم وقراهم بعد النكبة وفرض الجنسية الإسرائيلية عليهم، إلى التعاطي مع «الأمر الواقع». لا سيما في ما يُعرف بـ«المدن المختلطة». كيافا وعكا واللد والرملة وحيفا. «الأخبار» استطلعت أفق هذا «الشرخ» من خلال عدد من المقابلات

أم الفحم - يحيى أمل جبارين

لم تنشأ العلاقات بين الفلسطينيين ومَن احتلّ أرضهم إلّا بحكم الاضطرار. فالشعور الكامن بالكره المتبادَل أظهرته الأحداث الأخيرة التي ما فتئت أن أعادت البوصلة إلى حيث القضية الأساس. فهل ستعود «علاقات الأمر الواقع»؟ أم أن شيئاً لن يصلح الإناء الذي انكسر؟ هذا ما سيجيب عليه أوّل حدث قد يفجّر البركان من جديد. وحتى ذلك الحين، يبدو أن ثمّة شبه إجماع هنا على حجم الشرخ الذي كرّسته أحداث أيار وتأثيراتها المستقبلية.

الأزمة البنيوية ووهم الاندماج

«العلاقات كانت وستبقى مأزومة بنيوياً طالما أنّ الطرف الآخر ينكر علينا مجرّد انتمائنا الفلسطيني ويتنكّر لحقوقنا وحقوق شعبنا، وعلى رأسها حقّه في كنس الاحتلال لإقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس. لقد أثبتنا أن انتماءنا ليس خاضعاً للمقايضة أو المساومة»، يقول سكرتير «الحزب الشيوعي» في حيفا وعضو بلديتها، رجا زعاترة. ويذكّر بأنه «في أحداث أيار الأخيرة، تعرّضت الأحياء الفلسطينية في حيفا لاعتداءات من الشرطة الإسرائيلية ومن عصابات المستوطنين الفاشية بهدف قمع تظاهراتنا وتماثلنا المشروع مع نضال شعبنا في القدس المحتلّة وضدّ العدوان على غزة».

«الصورة النمطية حول العلاقات بين العرب واليهود عموماً في حيفا تُعتبر أفضل - أو لنقل أقل سوءاً - منها في مدن أخرى كاللد والرملة وعكا». ويعزو زعاترة السبب في ذلك إلى «قوّة السكان العرب الاقتصادية والاجتماعية في المدينة والحضور العربي القوي في المرافق العامّة كالمستشفيات والجامعات والقطاعات الحيوية الأخرى». ويستدرك: «لكنّنا لا نعيش في جزيرة منعزلة، بل نتأثّر بالأوضاع العامة ومن تزايد العنصرية في المجتمع الإسرائيلي. هناك أجواء عنصرية ومقاطعة اقتصادية للمحال التجارية العربية والأحياء العربية في حيفا ولكنها أخذة في التراجع شيئاً فشيئاً»، وذلك بالتوازي مع «مبادرات لتعزيز الاقتصاد المحلي». ويتوقّف زعاترة عند الإضراب العام، معتبراً أنه كان «إضراباً ناجحاً لناحية كسره وهم الاندماج والفصل المصطنع بين الحقوق والخدمات اليومية وبين القضية الوطنية الكبرى فلسطين».

تعزّف النسيج الاجتماعي الرقيق

تقول الناشطة سماح سلايمة، إن «الاحتجاجات التي تحوّلت إلى مواجهات عنيفة إثر استشهاد موسى حسونة في اللد، أجّجت فتيل المواجهات بين المستوطنين من جهة، والسكان الأصليين من جهة ثانية. وقاد ذلك إلى حرق البيوت والممتلكات والتهديدات بالسلاح في الشوارع، ما جعل كل فلسطيني في مدينة ذات أغلبية يهودية يشعر أنه في خطر وعرضة للتهجم والاعتداء». إثر هذه الأحداث «دُمّر النسيج الاجتماعي الرقيق بين اليهود والعرب. واتّسعت الفجوة، فيما تصاعد منسوب الكراهية والتحريض وصولاً إلى الاعتداءات المتكرّرة من المستوطنين ضدّ الفلسطينيين أو الشرطة وحرس الحدود اللذين تحوّلا إلى كتائب عسكرية لحماية ومرافقة المستوطنين».

وتلفت سلايمة، في المقابل، إلى الشعور بالوحدة والتناغم بين كل الفلسطينيين بغض النظر عن مكان وجودهم «وذلك بسبب الشعور الجامع بأن الاستهداف يطاول الكل الفلسطيني». «المواجهات في القدس كانت متوقّعة نتيجة سياسات المستوطنين المستفزّة والمتواصلة بحماية الجيش والشرطة. أحداث أيار الماضي تزامنت مع شهر رمضان، ولم تتوقّف الاعتداءات من قِبَل اليهود في القدس، ممّا أثار السخط والغضب في كل أنحاء فلسطين». وتشير إلى اندلاع «شرارة الإسناد للقدس» من «المدن التي تُعرف كمختلطة، واكتملت بالتكافل والتضامن مع أهل غزة تحت القصف... كل هذا نتيجة كمّ هائل من القهر على مدى عقود طويلة من التحريض والتمييز العنصري؛ حيث يقبع فلسطينيو الـ48 تحت وطأة العنف والجريمة، الفقر والسياسات العنصرية». وتخلص الناشطة إلى أن الأحداث أظهرت «نواح جدّدة، منها ارتفاع منسوب الوعي السياسي والحسّ الوطني عند الشباب العرب الذين لطالما اتُّهموا بالأسرلة وطمس هويتهم الفلسطينية خاصة في المدن المختلطة».

الغضب من التمييز المؤسساتي سيبقى مشتعلاً

من جهته، يرى الناشط السياسي غسان منير، أن «العلاقات بين العرب واليهود متفاوتة ومتغيّرة بحسب الأحداث الإقليمية أو المحلية، وأيضاً بحسب انتماءات رؤساء البلديات في المدن المختلطة». «تعامل السلطات مع فلسطينيي اللد وعكا يختلف عن

> **هناك أجواء عنصرية ومقاطعة اقتصادية للمحال التجارية العربية والأحياء العربية في حيفا**

تعاملها مع فلسطينيي حيفا ويافا والرملة»، وأسباب ذلك عديدة «بينها التعامل مع الوجود الفلسطيني كتهديد ديموغرافي حيث يسكن الفلسطينيون في عكا واللد في الأحياء التاريخية القديمة والمناطق التي تعتبر سياحية».

«بعد الأحداث، وكما حصل بعد هبّة تشرين الأوّل عام 2000، عوقب الفلسطينيون اقتصادياً من طريق مقاطعة الأحياء العربية والمرافق السياحية من قِبَل اليهود، بالإضافة إلى حملات اعتقالات لا تتوقّف لأعداد كبيرة من الشباب تخلّلتها تهديدات وعنف وصولاً إلى محاولات تلفيق تهم والضغط عليهم للاعتراف بما لم يفعلوه، وليس نهاية بإصدار أوّل أمر بالاعتقال الإداري». ويتابع: «غضَبُ السكان العرب في المدن المختلطة ليس وليد اللحظة، وإنّما بسبب تراكم التمييز العنصري والاضطهاد المؤسساتي تجاه السكان العرب في كل مجالات الحياة، وطالما هذه العوامل لم تتغيّر فإن شرارة الغضب ستبقى مشتعلة حتى وقوع حدث كبير آخر».

الأحداث الأخيرة، بحسب منير، فاقمت من «سوء العلاقة القائمة أساساً بين السكان الفلسطينيين والسلطات وخصوصاً مع الشرطة في اللد ويافا وعكا». وانعكاسات ذلك ستكون «بمحاولات السلطات استثمار الكثير من الجهد والمال لإعادة عملية تخريب الهوية والانتماء والوحدة التي ظهرت خلال الأحداث الأخيرة». ويتنبّه إلى أن هذه الجهود ستشمل «محاولة الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات لاستشراف المستقبل وكيفية ردع المجتمع العربي، كما ستحاول السلطات تجنيد أكبر عدد من العملاء وترهيب الشباب بواسطة لوائح اتهام وإعتقالات تعسفية». وبالتوازي مع هذا الترهيب «ستبذل السلطات جهوداً لتحسين الوضع الاقتصادي والخدماتي بواسطة وقف هدم البيوت أو الموافقة على خريطة هيكلية هنا وإقامة مشروع اقتصادي هناك».

وإن كان احتمال عودة «العلاقات بين الجانبين تدريجياً مثلما عادت بعد هبّة أكتوبر عام 2000»، قائماً، لكن بحسب منير فإن «الترسّبات ستبقى موجودة، لاسيما في ظلّ تحريض الإعلام العبري، والتغييب المتعمّد لرواية الفلسطينيين».

لقطة شبه إجماع على حجم الشرخ الذي كرّسته أحداث أيار وتأثيراتها المستقبلية (أ ف ب)

تقرير

بكين تطرق أبواب دمشق: هل حان وقت الدعم الاقتصادي؟

بدت لافتة، في زيارة وزير خارجية الصين قبل يومين الى دمشق، والتي غلب عليها الطابع الاقتصادي، الدعوة الصريحة لسوريا للدخول في مشروع «مبادرة الحزام والطريق»، والتي يرى اقتصاديون انها قد تكون مدخلاً إلى علاقات اقتصادية ترقى الى مستوى الدعم السياسي الذي قدّمته بكين لدمشق خلال سنوات الحرب

دمشق - **زياد غصن**

فيما كان أكثر من 850 شخصاً يغادرون قصر الشعب بعد تلبيتهم دعوة خاصة من رئاسة الجمهورية لحضور مراسم أداء الرئيس بشار الأسد القسم الدستوري أوّل من أمس، كان موكب وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، يصل إلى المكان نفسه للقاء الأسد. تزامُنٌ ليس مجرّد مصادفة عادية أو ترتيب لمواعيد اتفقت عليه سفارتا البلدين، فالزيارة التي هي الأولى لمسؤول صيني بهذا المستوى منذ سنوات، أرادت بكين من خلال اختيار توقيتها التأكيد مجدداً على دعمها لنتائج الانتخابات الرئاسية السورية الأخيرة، في مواجهة حملة المقاطعة الغربية لدمشق، من جهة، والتحضير لمرحلة جديدة في علاقات البلدين، لا سيما مع تصدّر الملف الاقتصادي لمباحثات الوزير وانغ مع المسؤولين السوريين، من جهة ثانية.

«الحزام والطريق»

ومع أن تفاصيل الاجتماع الموسّع الذي جرى في الخارجية السورية لا تزال غير معلنة، إلا أن تصريحات الوزير الصيني، والتي أكّد فيها «أن المرحلة المقبلة ستشهد تعزيزاً للتعاون بين سوريا والصين بما يعمّق قدرة البلدين على مواجهة التحديات القائمة»، يمكن اعتبارها مؤشراً إلى تحوّل صريح في موقف الحكومة الصينية من التعاون الاقتصادي مع سوريا، والذي بقي طيلة سنوات الحرب محصوراً بالتبادل التجاري وبعض المنح الإنسانية والعلمية فقط، بخاصة أن الوزير الصيني أبدى، خلال لقائه الأسد، «اهتمام بلاده بمشاركة سوريا في مبادرة الحزام والطريق، نظراً لموقعها ودورها الإقليمي المهمّ»، وهي المبادرة التي يأمل مسؤول اقتصادي سوري، في حديثه إلى «الأخبار»، أن تكون «البوّابة أو المدخل لنقل العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى مرحلة جديدة من التعاون والاستثمار المشترك في مختلف القطاعات الاقتصادية». وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، فقد جرى خلال الاجتماع الذي عقد في وزارة الخارجية السورية مع الوفد الصيني، «اقتراح مجموعة من المشاريع التي يمكن تنفيذها في إطار المبادرة، منها ما هو في مجال النقل كالربط السككي بين مرفأ طرطوس والحدود العراقية، وإنشاء طريق برّي سريع يربط جنوب البلاد بشمالها، ومنها ما هو في مجال توليد الكهرباء، وكذلك في مجال استكشاف النفط والغاز، إضافة إلى إنشاء مناطق حرة صينية في سوريا (حسياء، توسع اللاذقية). مع التركيز على البعد الإقليمي لهذه المشاريع، بما يتوافق مع روح مبادرة الحزام والطريق».

الفتور الاقتصادي

الدعم السياسي الصيني غير المحدود لدمشق منذ بداية الأزمة، والذي تجلى في جانب منه باستخدام بكين لحق النقض «الفيتو» أكثر من 16 مرة ضد مشروعات غربية كانت تستهدف الحكومة السورية، قابله فتور اقتصادي آثار علامات استفهام كثيرة لدى السوريين وقطاع الأعمال حول الأسباب التي تجعل بكين مترددة في دعم دمشق اقتصادياً كما تفعل سياسياً، إذ باستثناء برنامج المساعدات والمنح الإنسانية السنوية المقدمة لعدة دول من بينها سوريا، وبعض المنح البحثية والتدريبية والتي استفاد منها عشرات الطلاب والعمال السوريين، لم يكن هناك أي حضور اقتصادي فاعل للصين كحكومة أو قطاع خاص. فمثلاً تشير بيانات هيئة الاستثمار السورية إلى أن عدد المشروعات الاستثمارية الصينية المشتركة مع سوريين والممولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار لم تتجاوز مشروعين اثنين فقط خلال الفترة الممتدة من عام 2009 ولغاية عام 2019، الأول مشروع لنقل الركاب والمجموعات السياحية في عام 2011 والثاني لإنتاج خلاطات المياه بأنواعها في عام 2019، واللافت أن المشروعين لم يرد ذكرهما في قائمة المشروعات المنفذة أو قيد التنفيذ، حيث ورد في قائمة المشروعات المنفذة مشروع مشمل في عام 2006 لإنتاج وتجميع السيارات السياحية والبيك أب. وبحسب ما تذكر مصادر في هيئة الاستثمار السورية لـ«الأخبار» فليست هناك أي طلبات جديدة لتشميل مشروعات عائدة لمستثمرين صينيين أو مشتركة.

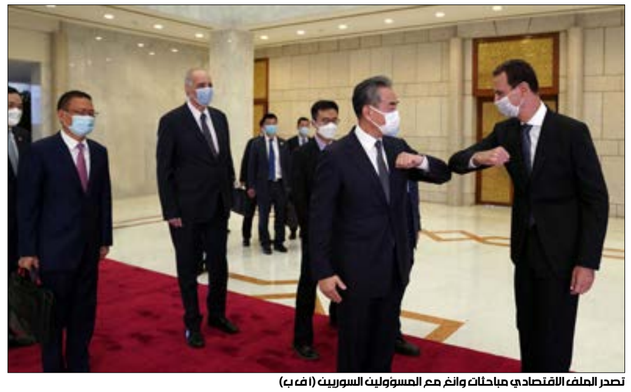
تصدر الملف الاقتصادي مباحثات وانغ مع المسؤولين السوريين (أ ف ب)

> طرح الوفد الصيني مجموعة من المشاريع التي يمكن تنفيذها في إطار مبادرة «الحزام والطريق»

أمّا على صعيد التبادل التجاري، فعلى رغم تصدّر الصين قائمة الدول الموردة للسلع والبضائع إلى سوريا، حيث بلغت قيمة صادراتها خلال عام 2019 حوالي 718 مليون يورو، بزيادة قدرها 119 مليون يورو عن عام 2018، تبعاً لبيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، إلا أن ذلك مؤشر لا يمكن الركون إليه في ضوء الحصار الاقتصادي الغربي الذي تتعرّض له دمشق، فضلاً عمّا يعانيه العديد من المستوردين السوريين جرّاء مخاوف الشركات الصينية من تبعات تعاونها التجاري مع شركات وجهات سورية، وإمكانية فرض واشنطن عقوبات مباشرة عليها، وهذا ما يجعل شركات صينية تشترط - بحسب ما يقول رجال أعمال سوريون - «تنفيذ إجراءات خاصة، كشحن البضائع إلى موانئ عبر سورية، على رغم أن السلع قد تكون غير مشمولة بالعقوبات الأميركية، أو تسجيل إجازات الاستيراد بأسماء شركات تجارية غير سورية، وجميعها إجراءات تسهم في زيادة تكاليف الاستيراد والتأخر في إيصال البضائع والسلع إلى الأسواق السورية وغير ذلك». والمخاوف المشار إليها آنفاً، هي نفسها التي تمنع شركات صينية أخرى من دخول السوق السورية، والاستثمار في قطاعات هامّة كالطاقة والبناء وإعادة الإعمار وغيرها.

تفاؤل

يأمل السوريون في أن يشكّل الاجتماع المقبل للجنة السورية ـ الصينية المشتركة، والمتوقّع عقده في دمشق، بداية جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، علماً أن آخر اجتماع عُقد للجنة المشكّلة في عام 2001، كان في بكين عام 2010. ويعزّز ذلك الأمل أن مباحثات وزير الخارجية الصيني الأخيرة، والتي غلب عليها الطابع الاقتصادي، شهدت توقيع اتفاقية مساعدات ومنح مجانية بقيمة 100 مليون يوان صيني، لتكون بهذا خامس اتفاقية تبرمها بكين مع دمشق في إطار مساعداتها الإنسانية للأخيرة، والتي استُخدمت لاستقدام معدّات تصبّ في صالح تخفيف المعاناة (كهرباء، نقل داخلي/باصات، ...). ويعمل الجانب السوري حالياً على وضع قائمة من الاحتياجات، ليصار إلى تمويلها من المبالغ المتبقّية من المنح السابقة والمنحة المقدّمة حديثاً، كمعالجة النفايات الصلبة، والحصول على تجهيزات صحية ودوائية، وتأمين علاجات للمكفوفين، وتجهيزات اتصالات، وغيرها. لكن تركيز الحكومة السورية يبقى على بندين أساسيّين: الأول الاستفادة من إمكانية التمويل الصيني في تنفيذ مشاريع في سوريا، والثاني دعوة الشركات الصينية إلى الاستثمار في البلاد. إلا أن دمشق تدرك أن كلا البندين بحاجة إلى قرار سياسي صيني، قبل القرار الاقتصادي، فهل تحقّقت الإرادة السياسية الصينية، التي بموجبها سيُعاد ترتيب علاقات بكين الاقتصادية مع دمشق؟

اليمن

مأرب: لا بوادر تهدئة في «الأضحى»

صنعاء - **رشيد الحداد**

لم تشهد جبهات جنوب مأرب وغربها أيّ انحسار للقتال مع اقتراب عيد الأضحى، إذ لا تزال المعارك على امتداد خطوط التماس في الجبهات الجنوبية والغربية والشمالية الغربية للمدينة، على أشدّها. وامتدّت المواجهات، في خلال الساعات الـ48 الماضية، من أطراف البَلق القِبْلي إلى مناطق الدشوش والعطيف والتومة السفلى عند تخوم مركز المحافظة، فيما دارت معارك عنيفة بين الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» من جهة، والقوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، من جهة ثانية، في الجبهة الصحراوية الشمالية الواقعة بين محافظتي مأرب والجوف. وأفادت مصادر قبلية، لـ«الأخبار»، بشنّ قوات صنعاء أعنف هجوم على قوات هادي وميليشيات «الإصلاح»، منذ فجر السبت وحتى فجر الأحد، في مختلف الجبهات المتقدّمة غرب مدينة مأرب وشمال غربها. ونفت المصادر «وجود أيّ بوادر تهدئة من قِبَل الطرفين خلال عطلة العيد»، مشيرةً إلى أن «طرفَي القتال استقدما المزيد من التعزيزات خلال الأيام الماضية لمواصلة المعركة». وأشارت إلى أن «جبهات جنوب المحافظة شهدت هدوءاً في حريب والجوبة وشرق مديرية رحبة، ولكن المواجهات عادت لتشتعل مرّة أخرى في شرق مركز مديرية رحبة وشماله، على إثر قصف طيران التحالف مناطق سبق لقوات هادي أن خسرتها الأسبوع الماضي».

> دفع الضغط الذي تفرضه قوات صنعاء عند تخوم مأرب قوات هادي إلى إعلان حالة استنفار قصوى

ومع تكثيف الغارات الجوية، امتدّت المواجهات، خلال الساعات الماضية، إلى أطراف منطقتَي رحوم والصدارة وأطراف جبل شانق، وصولاً إلى منطقة الخرفة في حيد آل أحمد في جبل مراد. ووسط تكتّم من جانب قوات هادي، كشفت مصادر قبلية في محافظة شبوة (شرق)، السبت، عن مقتل العشرات من المقاتلين الموالين لحزب «الإصلاح» - معظمهم من أبناء المحافظات الجنوبية - في قصف صاروخي مجهول ومركّز استهدف تعزيزات عسكرية لهم أُرسلت بتوجيهات من قيادة القوات السعودية التي تتّخذ من مطار مدينة عتق - عاصمة شبوة - مركزاً لها، لتعزيز جبهات جنوب مأرب. ووفقاً للمصادر، فقد تعرّضت تلك التعزيزات لقصف صاروخي أدّى إلى سقوط 45 بين قتيل وجريح، عقب وصولهم إلى مديرية جبل مراد.

ودفع الضغط العسكري الذي تفرضه قوات صنعاء عند محاور تخوم مدينة مأرب، منذ أوّل من أمس، قوات هادي، إلى إعلان حالة استنفار قصوى، استدعت على إثرها تعزيزات عسكرية من محافظات الجوف وشبوة والبيضاء. وقالت مصادر محلية في محافظة البيضاء إن القيادي السلفي، لؤي الزامكي، الذي يقود معسكر «اللواء الخامس - مشاة» في مديرية مودية في محافظة أبين، والذي يتواجد حالياً في مديرية الصومعة، وجّه كتيبة عسكرية مدعّمة يصل قوامها إلى 300 عنصر، بالانتقال إلى مأرب للدفاع عن المدينة بوجه تقدُّم محتمل للجيش و«اللجان». وأشارت المصادر، التي أكدت انحسار معركة الصومعة خلال اليومين الماضيين، إلى أن رئيس أركان حرب لواء الزامكي، عبد ربه الأصبحي، انسحب، فجر الثلاثاء، من جبهة طياب مع كتيبة عسكرية، عائداً إلى مأرب عبر طريق بيحان في محافظة شبوة.

في غضون ذلك، دانت «اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى» في العاصمة صنعاء، تعرُّض أسيرين من أسرى الجيش و«اللجان» للذبح على يد من سمّتهم «العناصر التكفيرية» في محافظة البيضاء. وقالت اللجنة، في بيان صدر عنها السبت، إنه «عُثر على الأسيرين بعد تحرير مديريتَي الزاهر والصومعة مقطوعَي الرأس»، معتبرةً أن «هذا السلوك الإجرامي الذي لم يسبق له مثيل، يضع مصداقية المجتمع الدولي الذي يدّعي محاربة الإرهاب على المحكّ، ويكشف بجلاء أمام الرأيين المحلي والدولي ارتباط تحالف العدوان، ومن ورائه أميركا، بعناصر الإرهاب في اليمن». من جانبه، نشر تنظيم «القاعدة» «مقطعاً مصوّراً للجريمة، فيما توعّد مصدر عسكري في صنعاء بملاحقة تلك العناصر وإنزال الجزاء الرادع في حقّها على ما اقترفت بحقّ الأسيرَين محمد أحمد مرشد طواف، وصقر غانم راشد المالكي. وفي الإطار نفسه، طالب نائب وزير الخارجية في حكومة صنعاء، حسين العزي، حكومة هادي وحزب «الإصلاح»، بتسليم مرتكبي الجريمة إلى حكومة صنعاء، قائلاً، في تغريدة، إن «العناصر الذين أعدموا أسيرين ذبحاً بالسكين موجودون في مدينة مأرب بعدما فرّوا من البيضاء، ومن المؤسف أن تصبح هذه المدينة الآيلة ملاذاً آمناً للقاعدة»، مضيفاً: «نتمنّى ضبط القَتَلة وتسليمهم للدولة في صنعاء، وإغلاق معسكرات القاعدة في مأرب، فشعبنا المقاتل في حالة غضب ولن يهدأ له بال ما دام في ربوع أرضه بقيّة من إرهاب».

استقدم طرفا القتال تعزيزات عسكرية لمواصلة معركة مأرب وسط غياب أي بادرة لوقف القتال أيام العيد (أ ف ب)

مصر

معتقلون جُدُد خلف القضبان... كُرمى لواشنطن

القاهرة ــ **الأخبار**

بعد أيام على قرار النائب العام إخلاء سبيل 46 شاباً من المحبوسين على دَفعة قضايا سياسية، أخلت النيابة العامة، وبشكل مفاجئ، خلال الساعات الماضية، سبيل عدد من المسجونين السياسيين البارزين. ومن بين هؤلاء، الكاتب الصحافي، جمال الجمل، الذي أوقف بعد عودته من تركيا، والناشطة إسراء عبد الفتاح، مؤسِّسة «حركة 6 أبريل»، بالإضافة إلى صحافيين آخرين، جرى توقيفهم خلال السنوات الماضية على خلفية مواضيع نشروها، من بينهم معتز ودنان الذي نشر حواراً مسجّلاً مع الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، هشام جنينة، حول المخالفات في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

قرارات إخلاء السبيل من دون إجراءات احترازية، والتي شملت أيضاً الناشطة ماهينور المصري، والصحافي مصطفى الأعصر، ونائب رئيس حزب «التحالف الشعبي» عبد الناصر إسماعيل، جاءت دفعة واحدة، على رغم اختلاف القضايا التي سُجن المستهدفون بها بسببها. هؤلاء عادوا جميعاً إلى منازلهم بعد ساعات قليلة من قرارات النيابة، والتي نفّذتها وزارة الداخلية في وقتٍ قياسي، إثر صدورها من جهات عليا. وكانت الاتهامات التي وُجّهت إلى المُفرَج عنهم قد تراوحت بين بثّ أخبار كاذبة، ونشر أخبار هدفها الإساءة إلى الدولة. وبينما لم تُبلَّغ النيابة المتّهمين ومحاميهم بمنعهم من السفر خارج البلاد، فقد خلا قرار إخلاء سبيلهم على ذمّة التحقيق من أيّ إجراءات احترازية يجب أن يقوموا بها، على رغم الطلب إليهم، بشكل غير رسمي، عدم الحديث عمّا جرى معهم خلال الفترة الماضية.

اختيار المفرَج عنهم لم يكن وليد الصدفة، في ظلّ وجود عشرات الأسماء المعروفة التي لا يزال أصحابها داخل السجون. إذ جاءت هذه الخطوة بعد مفاوضات قادتها «مجموعة الحوار الدولي»، التي يترأسها النائب السابق، محمد أنور السادات، رئيس «حزب الإصلاح والتنمية»، والتي تضمّ في عضويّتها عدداً من الشخصيات العامّة، وأعضاء من مجلس النواب، لهم قنوات تواصل مع الجهات الخارجية، بشكل مباشر، ويعملون، على تحسين صورة مصر أمام «المجتمع الدولي». وفي مقدّمة هؤلاء، يأتي السادات الذي صوّت البرلمان السابق على إسقاط عضويّته بسبب تلك العلاقات نفسها، وحَرَمه الترشّح للانتخابات التي جرت العام الماضي. وتسعى المجموعة المذكورة، بدعم رسمي، إلى تبييض صورة مصر الحقوقية، وخصوصاً أمام الإدارة الأميركية الجديدة، التي يجد النظام نفسه مُجبراً على تقديم مزيد من التنازلات لها، على طريق استعادة العلاقات معها شكلها الطبيعي، وخصوصاً بعد جفاء الأشهر الأولى من حُكم الرئيس جو بايدن.

على أن «مجموعة الحوار الدولي»، التي تضمّ مؤيّدين متطرّفين للنظام، على غرار النائب يوسف الحسيني، والسفيرة مشيرة خطاب، لا تزال تصطدم بقرارات مفاجئة تُتّخذ من الجهات العليا. وعلى الرغم من أنها تُبدي إصراراً على تنفيذ مهمّتها، يبقى الرهان الحقيقي على مدى قدرتها على انتزاع قرارات أخرى بإخلاء سبيل مَن بقوا خلف القضبان، وهم بالآلاف. إضافة إلى الحصول على عفو رئاسي لِمَن أُدينوا بأحكام قضائية، لم يعد يملك النائب العام سلطة التدخّل لإلغائها أو تعديلها.

إعلانات رسمية

إعلان عن فقدان سند تمليك بحري

تفيد المديرية العامة للنقل البري والبحري أن السيد بولس بطرس بولس قد تقدم بطلب الحصول على سند تمليك بحري بدل عن ضائع لمركب الصيد المسمى:
الشقراء EL CHAKRAA ذي المواصفات التالية: رقم تسجيل المركب 3312/ب تاريخ ومكان الإنشاء: 1965 – طرابلس – نوع المحرك: بيتر – قوة: 10 أحصنة رقم 761466 – الاسم السابق للمركب: نفسه.
يمكن لمن لديه أي اعتراض التقدم من رئاسة مرفأ بيروت خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان، للاتصال هاتف 03878103.
رئيس مرفأ بيروت بالتكليف
أيمن كركر

إعلان

من أمانه السجل العقاري في بيروت طلبت المحامية رولا محمد الخطيب بوكالتها عن هادي مخايل البستاني بولايته الجبرية عن ابنه مايك هادي البستاني بصفته مشترياً لـ 2400 سهم رقمية بالقسم 3 من العقار 2818 منطقة الأشرفية بموجب عقد بيع مسجل احتياطياً سند تمليك بدل عن ضائع باسم البائعة / منتهى الياس البستاني بالقسم 3 من العقار 2818 منطقة الأشرفية.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري بالتكليف في بيروت
يوسف شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة إرجعي الى ربّك راضية مرضية
فادخلي في عبادي وادخلي جنتي (صدق الله العظيم)

بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى
ننعي اليكم وفاة فقيدنا الغالي المغفور له بإذن الله تعالى

المرحوم باسم صالح قباني

زوجته: كورينا كولومي
والده: المرحوم صالح محمد علي بك قباني
والدته: المرحومة سعاد حنبلي
ابن عمه: سماحة المفتي الشيخ محمد رشيد قباني
ولداه: صالح قباني زوجته جنيفير غانم وعماد قباني
ابنته: دانا زوجة ماهر الحج عمر
اشقاؤه: ربيع قباني وعماد قباني
شقيقاته: نادرة أرملة المرحوم الحاج محمد الحريري والحاجة نهاد قباني

سيصلى على جثمانه الطاهر يوم عرفة الإثنين الواقع في ٩ ذو الحجة ١٤٤٢ هجرية الموافق في ١٩ تموز ٢٠٢١ م في جامع الحاشقجي حيث يوارى الثرى في جبانة الشهداء.

ملاحظة: بسبب الأوضاع الراهنة وجائحة كورونا نعتذر عن استقبال التعازي شاكرين لكم مشاركتنا والدعاء للفقيد بالرحمة والمغفرة.

التعزية على الأرقام التالية:
زوجته كورينا ٠٣/٤٤٩٤٤٩ ولده صالح ٧٠/١١٣١١٣ ولده عماد ٧٠/١٥٣٣٣٣
ابنته دانا ٧٠/١٠٢١٠٢ صهره ماهر ٧٠/١٢٥٥٥٥ شقيقه ربيع ٠٣/٢٣٧٧٢٧
شقيقته الحاجة نادرة ٧٠/١٥٣١٣١ ابن شقيقه بشار ٠٣/٠٢٣٣٧٩
ابن شقيقته حسن ٠٣/٢٣٣٤٣٣

للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
إنا لله وإنا اليه راجعون

الراضون بقضاء الله وقدره آل قباني وحنبلي وكولومي والحج عمر وعدنان وحمدان والحريري وغاغ وصيداني وعكاوي والهبري وكنفاني.

سينما

يكتبها شفيق طبارة

Cruella: الشريرة وساحرة الموضة الطالعة من ثقافة البانك

ظهرت كرولا دو ڤيل للمرة الأولى عام 1956 في روايات الأطفال التي كتبتها دودي سميث. وقتها عرفنا كرولا على أنها «زوجة الشيطان» التي حاولت تحويل الكلاب والجراء الدلماسية اللطيفة إلى معطف من

فيلم «ديزني» يكتنف سحر الروك القوطي، تمتزج فيه الأزياء والموسيقى والقصة البسيطة

الفرو. اشتهرت كرولا أكثر عند ظهورها في فيلم ديزني «مئة مرقش ومرقش» عام 1961 وبعد ذلك في الكثير من أفلام «ديزني». ولكن قبل قصة «مئة مرقش ومرقش»، كانت لكرولا قصتها الخاصة، التي ترويها في فيلم كرايغ غيليسبي الجديد «كرولا» (2021).

إستيلا (إيما ستون) شابة متمردة مفعمة بالحيوية، شعرها نصف أسود ونصف أبيض منذ الولادة. لديها جانب متطرف، تحلم بأن تصبح مصممة أزياء. والدتها تموت باكراً، فتترعرع مع عائلة من المحتالين المنافقين، وتصبح مصممة أزياء تنكّرية لهم، ولكن لا أحد يأخذ ذوقهم في الموضة على محمل الجد. ذات يوم، اكتشفتها البارونة فون هيلمان (إيما طومسون) مصممة الأزياء الراقية الشيطانية، التي أصبحت معلمة استيلا، تبيع إبداعاتها على أنها من تصميمها، إلى وقت تخرج استيلا من ظلها وتصبح كرولا الشريرة المنتقمة.

كرولا هي ساحرة الموضة في لندن السبعينيات، تجد لها موقعاً مع حركة موسيقى البانك روك، وتنتقل من شابة إلى مصممة أزياء مصابة بجنون العظمة. فيلم «ديزني» الجديد فيه سحر الروك القوطي، تمتزج فيه الأزياء والموسيقى والقصة البسيطة التي لا تتطلّب الكثير. فقط ساعتان من المرح والضحك مع فيلم «ديزني» نموذجي مصقول بأسلوب البانك والفوضى المتلألئة. في بعض المشاهد، تصبح الأزياء في قلب الحدث وعنصراً مهماً للسرد، مثل الفستان الأحمر الذي ترتديه كرولا. وفي مشهد آخر، تدخل شاحنة قمامة لتخرج منه بثوب مصنوع من القمامة.

في لحظات محددة في الفيلم، يتم ربط الشريط بكارتون ديزني الشهير «مئة مرقش ومرقش»، حيث تظهر شخصيتان ثانويتان من الفيلم فجأة، كما في مشهد آخر عندما تقود كرولا سيارتها الأيقونة بسرعة في الشوارع الضيقة من دون التفكير في الضحايا والخسائر.

الفيلم ليس مثالياً. وبالرغم من السيناريو الضعيف، فإنه يؤدي وظيفته في سرد قصة كرولا التي لا نعرفها. من يحب الموضة والأزياء والموسيقى الجيدة والاستمتاع مع شريرة خيالية، ليس هناك ما يمنع من الوقوع في الحب. الفيلم مضحك ومرح فيه حيوية أفلام «ديزني» وموسيقى وأزياء وثلاثة كلاب فقط.

Cruella في الصالات اللبنانية

ستريمينغ

«المنارة» ستخرّب عقولكم

«المنارة» (2019) هو محاولة الهروب من الذات، والإصطدام بالوعي الذي يجعلك مجنوناً. هو بحث في العزلة الأشدّ خطورة. في خضمها، يُستهلك الكثير من الكحول الذي يخلق علاقة حميمية، وفي الوقت نفسه يفاقم

توازن بين الدراما النفسية والواقعية والخيال القوطي والميتافيزيقيا

الإحتكاكات اللفظية والعنفية، هو محاولة للإبتعاد عن العالم الذي تعني الدخول في أحشائه، والهروب من الماضي الذي تقابله رغبة في اكتشاف المجهول. هو رهاب الأماكن المغلقة التي تستدعي الكوابيس والهلوسات.

في فيلمه الثاني، يعيدنا المخرج الأميركي روبرت أيغرز إلى عام 1890، ويضعنا في جزيرة معزولة على ساحل نيو انغلاند. يصل إليها الشاب توماس هاوورد (روبرت باتيسون) للعمل لمدة شهر كمساعد لحارس المنارة توماس وايك (ويليام دافو). كلاهما عليهما الصيانة والمحافظة على المنارة والجزيرة حتى يصل الحارس الجديد والمساعد، وبعدها يعودان إلى البر الرئيسي.

«المنارة» قصة شخصيتين فريدتين في عزلة مطلقة، لا نرى تقريباً غيرهما طوال الفيلم. وايك البحار العجوز المخضرم الحاد الطباع، وهاوورد الشاب الأكثر انضباطاً واقتضاباً. شيئاً فشيئاً، يصبح الرابط بين الإثنين مخلخلاً بسبب الكحول والألغاز التي تكشفها الحبكة او تخفيها. وفي الوقت نفسه، تبدأ الكوابيس والأسرار الدفينة بالخروج إلى العلن، وآثار العزلة تصبح لا تطاق أكثر فأكثر. كل ما هو داخل المنارة وحولها يحمل الكثير من التأويلات والأسرار الغامضة. وقبل كل الرعب، كل شيء بشع هنا حتى ضوء المنارة الساطع والنورس. العزلة والطقس القاسي والمتطلبات الجسدية لمهامهما، تصيبهما بالجنون، في صورة لها تأثير الأفلام الصامتة، مع لقطات قريبة من الوجوه والطبيعة التي تنقل قوة بدائية. كل شيء يكمله أداء دافو وروبرت القوي والحاد والمبتل بالمياه والكحول والتلعاب والعرق وإفرازات الجسد.

التوازن بين الدراما النفسية والواقعية والخيال القوطي والميتافيزيقيا والصورة التاريخية للصراعات البشرية لا تضع أبداً، مع الأصداء الواضحة للأدب الأميركي في القرن التاسع عشر ولمحات فلسفية عن عناصر الطبيعة (الماء، الأرض، الصخور، الرياح). وقبل كل هذا، إشعاع روحي يأتي من المنارة الذي يغير كلاً من عقل وحياة الشخصيتين. ومن جانب آخر، هناك الإدمان وعبادة حرارة الضوء اللذين يصيبان الرجلين كقدر ولعنة. الفيلم تجربة بصرية بالأبيض والأسود، ذات قوة ايقونية تخريبية للعقول. «المنارة» صاخب ومحطم، ضيق وخانق، داكن السواد ولامع البياض. سينما تعبيرية بادق التفاصيل، تكرم الآلهة اليونانية والجبابرة والأساطير والأفكار القديمة بطريقة معاصرة.

في فيلمه الأول «الساحرة» (2015 – متوافر على نتفليكس)، أظهر إيغرز موهبة في سرد قصص بادق تفاصيلها، في جو مرعب ومخيف. في «المنارة» يخطو خطوة إلى الأمام، لا سيما في ما يتعلق بالجماليات التي تذكّرنا بالأفلام التعبيرية. قصة يتم سردها باصالة تنتمي إلى نوع سينمائي بدأ بالتراجع بسبب التكرار. إيغرز يقدم نوعاً جديداً من أفلام الرعب تسعى بطريقة سوريالية، إلى حد ما، لخلق مناخ ثابت من الخوف بسبب الأسلوب والنبرة والأداء. وإذا كان «الساحرة» استكشافاً مرعباً للعقل الانثوي، فإن «المنارة» يتعمق في الشقوق النفسية للرجل في مبارزة منتشية ومرهقة، تعاني العزلة والحبس كإدانة لقوة تتفوق عليه.

The Lighthouse على نتفليكس

كلاسيك

«كلوكورك أورنج»: توتاليتارية الأنظمة وقمع الإرادة الحرة

في هذا الوقت الذي يبدو فيه أنّ السينما فقدت الكثير من الأفلام المستفزة والمثيرة للأحاسيس وللجدل تحت شعار «الصوابية السياسية» الذي تعزو الفن بشكل

عناصر حسية، ساخرة، جنسية، فكاهية وجوانب موسيقية مليئة بالزخارف ولقطات بصرية موحية

عام، نعود 50 سنة إلى الوراء، وتحديداً إلى تحفة ستانلي كوبرك «كلوكورك أورنج» (1971)، فيلم مليء بالنقد الثقافي والإجتماعي: المرأة كشخصية الأم التي تتحد مع المرأة كشيء جنسي. هيمنة الرموز القضيبية على المجتمع. عالم كريه الرائحة خالٍ من أي إنضباط أو نظام. الموسيقى والجنس والعنف كفن. مجتمع أوديب وفرويد وفضول المتلصّص. طهرانيّة المسيح وشهوة الجسد. تعريف الطبيعي والجنون. مجتمع مريض كمعرض فنّي. الشخص المثالي الذي خلقته يد الإنسان. توبة الخير والشر. على مدى خمسين عاماً، لا يزال فيلم كوبرك مليئاً بهجاء إجتماعي حول مسألة ما إذا كان للدولة والمجتمع الحق في مكافحة العنف الإجرامي من خلال حرمان «مرتكب العنف» من إرادته الحرة. نقد السلطة كقوة توتاليتارية قمعية. من هو الجلاد؟ ومن هو الضحية؟ مع تبديل التسميات لإظهار عدم جدواها.

يجرّد كوبرك المجتمع من إنسانيته، ويركز كما دائماً على مسألة العنف، ولكن ليس بالمعنى الأخلاقي ولكن كسؤال عن نشأته ودوره. يستمتع اليكس (مالكوم ماكدويل) وأصدقاؤه في لندن بإرتكاب جميع أنواع الجرائم والآثام: ضرب متسول عجوز، إغتصاب، إقتحام منازل... ذات ليلة، بعد إحدى «مآثره»، يتم القبض على اليكس وسجنه وإخضاعه لعلاج جديد يقمع ظمأه للعنف، ويخرج بعدها إنساناً جديداً.

الفيلم المقتبس من رواية أنتوني بورغس بالعنوان نفسه (1962)، مخلص للرواية. النص الذي لا يخلو من الجدل، على الرغم من الإختلاف في مفهوم «الأخلاق» بين العملين الأدبي والسينمائي. الرواية التي تتكون من 21 فصلاً، أبصرت النور في أوروبا، فيما استغنت طبعة أميركا الشمالية عن الفصل الأخير، الذي يظهر تحولاً جذرياً في سلوك اليكس ودعوةً للتكامل الإجتماعي ونبذ العنف. أما كوبرك، فقد تجاهل الفصل الأخير والنهاية السعيدة التي صوّرها بورغس، فاستحال الفيلم داعي بؤس واضحاً ومحصناً من أي أمل. يحكي كوبرك عن مستقبل متشائم، غارق في العنف بعناصر حسية، ساخرة، جنسية، فكاهية وبجوانب موسيقية جمالية مليئة بالزخارف الجذابة واللقطات البصرية الموحية.

في الفيلم مناخ من عدم الإهتمام الإجتماعي والإنانية، مجتمع يتميز بالألوان الزاهية اللاذعة والأثاث الكلاسيكي البلاستيكي والفن المعاصر والغرف الباردة. صوّر كوبرك المشاهد العنيفة والإغتصاب ببراعة مثل رقصة باليه تتخللها موسيقى كلاسيكية وأغنيات عاطفية تسهم في انحراف الحدث. صوّر حياة اليكس كسمفونية من العنف والجنس. وبعدها ينقلب الفيلم عند إلقاء القبض على اليكس ويبدأ غسيل الدماغ الطوعي. عندها يطلب اليكس الشفاء، يمسك أعضاءه التناسلية ويهرب من كل شيء، يتجرد من كل شيء حتى مشاعره الإنسانية الفطرية الطبيعية ليكون فرداً صالحاً في المجتمع. يخرج أمام اللجنة مع تاج من الشوك (إحالة إلى المسيح المصلوب) ويحدق كما لو كان ميتاً بعين واسعة في الشاشة، مما يوضح كل عنف التاريخ والمجتمع.

قتلت التجربة إرادة اليكس الحرة، وطرحت السؤال: هل الشرطة والسجن موجودان فقط لأنّ العنف موجود او العكس؟ في «كلوكورك أورنج»، الإجرام والسلطة وجهان لعملة واحدة، يتماهى معهما المجتمع أيضاً. «كلوكورك أورنج» صرخة ضد عواقب وظروف التنوير، ضد كل ما يسمى «الإنضباط الإجتماعي»، ضد «السجن» الذي وصفه فوكو، كقيود للإحتياجات العاطفية الطبيعية.

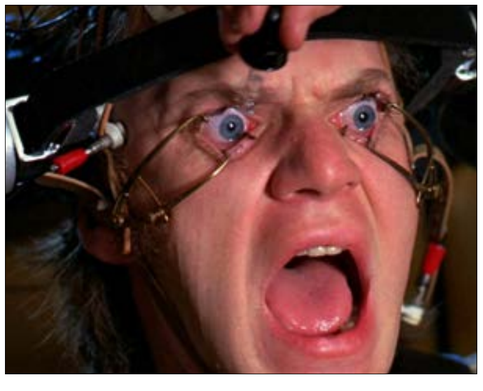

zoom

«يوسف» لكاظم جهاد: سيكولوجيا الشباب المهمّش

خليك الحاج علي

تراجيدي، نفسي، وبوليسي. هكذا يبرز «يوسف» للمخرج كاظم فياض، كأحد الأفلام اللبنانية الواعدة الذي يبحث صنّاعه عن هوية سينمائية أصيلة تحاكي البيئة المعاشة. من بين 500 فيلم، نجح «يوسف» (سيناريو: كاظم فياض حسين حيدر وعلي منصور)، في بلوغ التصفيات العشر النهائية، في «مهرجان جنيف الدولي للأفلام الشرقية»، في دورته الـ 16، ومن المقرر عرض الشريط (90د) في الصالات اللبنانية أواخر 2021. إفرازات الأنظمة المتخلّفة، الدولة السائبة، وانعكاساتها على سيكولوجية الشباب القاطنين في ضواحي المدينة الضحلة، أتت مكثفة في فيلم يعكس حقيقة الواقع المعاش.

يقص الفيلم، سيرة يوسف إبراهيم، شاب عشريني يعاني من صعوبة التفريق بين الواقع والحلم (Dream Reality Confusion). يدرس الأدب العربي في بيروت. يعيش حياتين منفصلتين، واحدة في الحلم وأخرى في الواقع. يقرر وقف علاجه، والالتحاق بمجموعة مافيوية تتاجر بالأسلحة بين سوريا ولبنان. في محاولة منه لإنقاذ أخيه فراس المنغمس في تجارة الأسلحة، الذي يموت: في الحلم أم في الواقع؟ لا ندري.

يتقصد المخرج ذلك ليدخلنا دوامة تشويقية معقدة.

ينطلق مخرج «يوسف» من معاناة عاشها على المستوى السيكولوجي (ارتباك واقع الأحلام)، ليخطّ العنوان العريض للفيلم. كان يود إظهار علاقة تفاعلية بين الأنظمة المهترئة، وانعكاساتها على سيكولوجية الشباب. لكن الفيلم أتى صاخباً، محشواً بثنائية الحبكة والشخصية الأساسية. حبكة أمنية وبوليسية، وشخصية تعاني من اضطراب سيكولوجي. تسير المحاكاة بنفس الزخم، ما جعل الفيلم مكدّساً بالتطورات والانفعالات. فلماذا طُرحت حبكة معقدة بالتوازي مع شخصية أكثر تعقيداً؟ يجيب المخرج أن «يوسف» يجسّد مثالاً معاشاً ومعقداً، ينقل الواقع المرير بأحداثه وشخصياته. لكن، إذا عدنا إلى المنطق الدرامي، فإن الحبكة هي جوهر العمل التراجيدي، ثم تأتي الشخصية. فكان من الأفضل تقديم إحداهما على الأخرى، واختيار نوع للحاكاة.

تؤغل «يوسف» في قلب الأحياء الفقيرة، وعكس نمط حياة الشباب فيها، وأظهرهم في أسلوب واقعي. يؤكد المخرج بأن السيناريو جرى في المقاهي الشعبية والطرقات، فأتى شعبياً قريباً للغة المحكية، أظهر بؤس سكان الأحياء الفقيرة والضواحي، وتمزق أوصالهم، وخفة دمهم في أسلوب شيّق.

التعرف إلى شخصية يوسف (أداء حسين حيدر)، كان من خلال سرد الأحداث على لسان الطبيب النفسي الذي يفسّر دوافعه. إلا أنّ ذلك لا يتم من خلال التوصيف والرواية والسرد فحسب، وإنما من خلال الأحداث والانفعالات الذي يشعر بها يوسف. إلا أنّ أداء الشخصية جاء أقرب إلى الكليشيهات، والصور النمطية، للذين يعانون من اضطرابات نفسية رغم استعانة القيمين على العمل بالفنان السوري أكثم حمادة (المعالجة الدرامية للشخصيات الأساسية)، وبخبراء نفسيين ليكون الفيلم أكثر تماسكاً.

يُطرح الشريط في الصالات في نهاية العام الحالي

إلى جانب النجوم الشباب (محمد فوعاني، حسن فرحات، إياد نور الدين...) تشارك في العمل نخبة من نجوم الدراما اللبنانية في لبنان وسوريا، أبرزهم فايز قزق، ختام اللحام، وسام صباغ وغيرهم. وفق منطلقات ميثيولوجية قوامها الدين، اختير اسم الفيلم على اسم الشخصية الأساسية «يوسف إبراهيم». كنّا نتوقع أن يظهر يوسف في كادرات سينمائية أشبه بلوحات تشكيلية، ترسّخ صورة الممثل البطل في ايقونولوجيا تعكس هالته وثقله وتفاصيله، كما تُظهر صور القديسين أو الرسل في اللوحات التشكيلية. كنا نتوقع أن نرى كادرات تركز على وجه يوسف، بطريقة تخلده في أذهاننا. لكن لم يتم تصويره وفق ذلك. حتى إن الحالة النفسية التي يعيشها بين الواقع والحلم، تم تصويرها في كادر موحّد منفصل بين حقيقة يوسف وحلمه، على طريقة الـ Split Screen، ما أضعف الرؤية الإخراجية، وأعطى الفيلم نزعة خطابية، تلقينية، على صعيد الشكل الفني.

على مستوى الإخراج، خيّمت الألوان القاتمة التي تميل إلى الاصفرار طيلة الفيلم، رغم تعدّد مناظر ومواقع التصوير، وهذا أضفى طابعاً جمالياً. أقحم المخرج كل شيء في العمل: الشتاء، الصيف، البحر، الجبل، الأحياء، الموت، الحياة، الزواج، الاضطراب، في محاولة منه لعكس حقيقة الواقع. حتى إنّ الموسيقى أتت خارج سياق الجو العام للفيلم، الذي ينقل معاناة المجتمعات في منطقة بلاد الشام، فلماذا رافقت الموسيقى التكنو والراب الفيلم؟ حتى إنّها أتت في كثير من الأحيان تزيينية، لتضفي جو الرعب، أو الإثارة أو التشويق. يقول المخرج، بأن هذا الخيار يأتي استكمالاً لعكس توجه الشباب واهتماماتهم اليوم.

«يوسف» فيلم طموح، وكاظم فياض، يستحق التقدير رغم ثغرات العمل، لأنّه يحدوه همّ مع الشباب بتغيير نمطية السينما اللبنانية، وتقديم عمل يحاكي مآسيهم ومعاناتهم وفقرهم وعوزهم وحاجتهم، في ظل غياب المبادرات في مجتمعهم، ما يجعلهم يضعون الغرب ومهرجاناته نصب أعينهم. لكن السؤال يبقى: هل تحمل دول الشمال أجندات من خلال دعمها الفني لمثل هذه المبادرات؟ وكيف يستطيع الشباب تحقيق ما يصبو إليه بعيداً عن تنفيذ الأجندات السياسية؟ سؤال يحتّم على صناع السينما الشباب التوفيق بين سندان غياب الدعم في دولهم، ومطرقة أجندة الخارج.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 19 تموز 2021 العدد 4394

السعفة الذهبيّة للفرنسيّة جوليا دوكورنو

مهرجان كان: المجد للشباب والنضال «النسوي»!

جوليا دوكورنو ورئيس لجنة التحكيم المخرج سبايك لي (كريستوف سيمون ـ أف ب)

منذ الدقائق الأولى لبداية الحفلة الختامية لـ «مهرجان كان السينمائي الدولي» مساء أوّل من أمس، أعلن رئيس لجنة التحكيم سبايك لي عن اسم الفائزة بالسعفة الذهبية فيما كان يفترض أن يعلن عن اسم أفضل ممثل. وبذلك أضيفت مفاجأة إلى المفاجأة الأولى المتمثّلة بالفائزة غير المتوقّعة المخرجة الفرنسية جوليا دوكورنو عن فيلمها «تيتان»، لتصبح ثاني مخرجة تحصد السعفة بعد منحها للمخرجة النيوزيلندية جين كامبيون عن فيلمها «ذي بيانيست» (1993). وجاء اختيار دوكورنو عن شريطها السوداوي التشويقي الذي حافظ على أسلوبها الصادم والجامح الذي تميّزت به بفيلمها Raw الذي عُرض سنة 2016، ضمن «أسبوع النقّاد» في المهرجان. وفي حين سلّمتها الممثلة والعارضة الأميركية شارون ستون الجائزة، دخل هذا الخيار في النقاش السينمائي العالمي لحركة «مي تو» بسعيها إلى ترسيخ دور المرأة في الصناعات والأوساط السينمائيّة، رغم أن الشريط لم يكن المفضّل لدى معظم النقّاد. وبهذا، يتبع الفيلم شريط «باراسايت» الذي حصد عنه الكوري الجنوبي بونغ جون هو السعفة الذهبية لعام 2019، بعدما تأجّلت دورة العام الفائت بسبب أزمة كورونا. التوجّه النسوي والشاب طغى على قرارات لجنة التحكيم، وإن بدأ المهرجان مع بعض الانتقادات للحضور النسائي الخجول بمشاركة أربع مخرجات فقط ضمن المسابقة الرسمية من بين 24 تنافسوا على السعفة. وفي السياق نفسه، حصدت المخرجة الكرواتية أنتونيتا ألامات كوسيانوفيتش جائزة الكاميرا الذهبية عن فيلمها «مورينا».

وقد حفلت الدورة الحاليّة والاستثنائية بأسماء كبار السينمائيين من كلّ دول العالم مثل ليو كاراكس الذي افتتح المهرجان بفيلمه الموسيقى «آنيت» ونال عنه جائزة أفضل مخرج في المهرجان، رغم أنه لم يحضر الاحتفال. كذلك شارك الإيراني أصغر فرهادي، والمخرج الهولندي بول فيرهوفن بفيلمه المثير للجدل «بينيديتا»، والأميركي ويس أندرسون والإيطالي ناني موريتي الذي نال السعفة سنة 2003 عن فيلمه «غرفة إبني»، فيما شهدت المسابقة الرسمية منافسة مخرج عربي واحد هو المغربي نبيل عيوش بفيلمه «علّي الصوت».

تقاسم الجائزة الكبرى للجنة التحكيم في المهرجان كلّ من أصغر فرهادي عن «بطل»، والمخرج الفنلندي يوهو كووسمانن عن Compartment No. 6. أما جائزة أفضل ممثّلة فقد نالتها الممثّلة النرويجية رينات راينسف، عن دورها في فيلم «أسوأ شخص في العالم» للمخرج النروجي يواكيم تريير، فيما فاز الممثل الأميركي كاليب لاندري جونز بجائزة أفضل ممثل عن فيلم «نيترام» للمخرج الأسترالي جاستين كورزل، الذي يستعيد أحداث مجزرة بورت آرثر في أستراليا عام 1996. ويظهر خيارا أفضل ممثلين، انحيازاً إلى الوجوه الشابّة والجديدة، رغم أن الأفلام المشاركة كانت قد حفلت بمشاركات استثنائية لنجوم عالميين في الأفلام مثل تيلدا سوينتن، وماريون كوتيار، وآدام درايفر وآخرين. كذلك فاز اليابانيان ريوسوكي هاماغوتشي وتاكاماسا أوي، بجائزة أفضل سيناريو عن فيلم Drive my Car من إخراج ريوسوكي هاماغوشي. ويُعدّ هذا الشريط الأطول في المهرجان، بمدّة ثلاث ساعات، ضمن رحلة في السيارة تنبش الأسرار والاعترافات والندم.

ومن المحطّات الأساسية في الحفلة الختاميّة، منح المهرجان سعفة فخرية للمخرج الإيطالي ماركو بيلوكيو الذي قدم فيلماً وثائقياً شخصياً بعنوان «ماركس يمكن أن ينتظر» توّج فيه خمسة عقود من العمل السينمائي الملتزم.

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

شظايا

لا شيءَ أصعبُ على البريء من إثباتِ براءتِه.
وإذْ هُم، لأسبابٍ لا علاقةَ لها بالرحمة، عاجزونَ عن قتلِه:
خيارٌ واحدٌ متاحٌ للبريء
: أن يصير سفّاحاً... سفّاحاً نَوَويّاً.

*

الشعراءُ - إلاّ أقلّهم - ينتمون إلى ذلك الصنفِ النادرِ من المقامرين..
أولئكَ الذين، على دوامِ الدوام، لا يروقُ لهم أن يَخرجوا إلاّ مهشَّمي القلوبِ والأدمغة، وَ: خاسرين.

*

ياه! كم أتمنّى أنْ أختمَ سجلّ هزائمي وكوابيسي بكتابةِ قصيدةٍ عملاقة (قصيدةٍ من سبعِ كلماتٍ أو أقلّ...)
تبدأُ بكلمةِ «أحلم»، وتنتهي بكلمةِ «وردة».

*

ما أتعسَ المنتصرين، وما أوحشَ كوابيسَهم!...
كجميعِ أسلافِهم المقبورين:
المنتصرون دائماً في خطر.

مريم صالح «يا بنت السلطان»

تعود الحركة تدريجاً إلى المشهد الفني في المدينة. ملك الأغنية الشعبية في مصر السبعينات أحمد عدوية (1945 ـ الصورة)، الذي ترك بصمته على أجيال من الفنانين، ستستدعيه الشابة مريم صالح إلى «مترو المدينة». المغنية المصرية التي اشتهرت باستعادة روائع الشيخ إمام، ستتصدى هذه المرة لصاحب «يا بنت السلطان»، الذي استعادته أيضاً مراراً في الفضاء البيروتي. تحت عنوان «فرح»، ستقدّم صالح أشهر أغنياته يومي الجمعة والسبت المقبلين مع فرقة مؤلفة من: سماح بو المنى (أكورديون)، جورج الشيخ (عود)، سام ملاعب (كمنجة)، أسامة الخطيب (باص)، بهاء ضو (إيقاع)، علي الحوت (إيقاع)، أحمد الخطيب (إيقاع) إلى جانب رندا مخول (رقص).

«فرح - مريم صالح تغنّي أحمد عدويّة»: الجمعة 23 والسبت 24 تموز (يوليو). «مترو المدينة» (الحمرا). للإستعلام: 76/309363

نصر تموز يشرف على «الميادين»

في أجواء الإحتفاء بذكرى حرب تموز، وإنتصار المقاومة قبل 15 عاماً، تعرض شبكة «الميادين»، السلسلة الوثائقية «سياج العنكبوت»، المؤلفة من ثلاثة أجزاء. تؤرخ السلسلة لمسار المواجهة اللبنانية- الإسرائيلية على مدى سبعة عقود أي منذ نكبة فلسطين 1948. تبدأ السلسلة يوم الأحد المقبل، فيعود بنا الجزء الأول إلى العلاقة التاريخية بين سكان الجنوب اللبناني والفلسطينيين، والى حقبة إحتلال إسرائيل «للقرى السبع»، وإنشائها أول حزام أمني بعد إجتياح لبنان عام 1948 وإرتكابه مجزرة «حولا». يركز هذا الجزء على المخططات التي أعدها قادة «الحركة الصهيونية» حيال منطقة جنوب لبنان وحلم السيطرة على نهر «الليطاني»، قبل أن تنطلق المقاومة الفلسطينية في لبنان، سيما في فترة الخمسينيات، وصولاً إلى حرب العام 1967 وإحتلال «مزارع شبعا» و«كفرشوبا»، والعدوان على «مطار بيروت الدولي» في العام 1968. ويؤرخ الجزء الثاني من السلسلة مرحلة المقاومة الفلسطينية في لبنان ومسارها من إتفاق «القاهرة» إلى إجتياح العام 1978. يستعرض هذا الجزء نشاط الإمام السيد موسى الصدر وإنشاءه «حركة المحرومين» وتأسيس مقاومة مسلّحة لمواجهة الإعتداءات الإسرائيلية ويضيء على دور وزير الدفاع الإيراني الأسبق مصطفى شمران. أمّا الجزء الثالث، فيبدأ من الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وإنطلاقة المقاومة في لبنان ونشأة «حزب الله» ودور الشهيدين عماد مغنية ومصطفى بدر الدين، ويكشف بعض كواليس تلك المرحلة، سيما بعد سيطرة القوات المتعددة الجنسيات على بيروت وإسقاط إتفاق «17 أيار» وتصاعد عمليات المقاومة وصولاً إلى التحرير عام 2000 . يركز الجزء في نهايته على تآكل قوة الردع الإسرائيلية وإنقلاب المعادلة من الخوف اللبناني من القوة الإسرائيلية إلى القلق الإسرائيلي من إجتياح «الجليل». الأجزاء الثلاثة، ستؤرخ توازياً لشهادات عدة من ضمنها شهادة شهود مجزرة «حولا»، والأمين العام السابق لـ «الحزب الشيوعي» الشهيد جورج حاوي، والعميد السابق في الجيش النائب وليد سكرية (الصورة)، ومحافظ الجنوب السابق حليم فياض، ومن الجانب الإسرائيلي ضابط الإستخبارات السابق يائير رافيد.

الجزء الأول من «سياج العنكبوت»: 21:00 مساء الأحد 25 تموز (يوليو) على «الميادين»

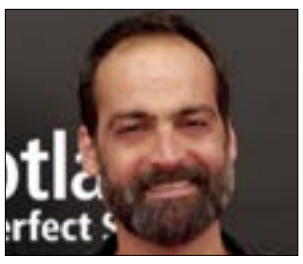

بيروت 4 آب: كاميرا ما بعد الزلزال

بالشراكة بين «بيروت دي سي» و IMS، إختير خمسة مخرجين لبنانيين تأثروا بشكل مباشر بإنفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) 2020، للمشاركة في مشروع يقارب هذا الزلزال. أما المخرجون، فهم سارة قصقص، إيلي داغر، جان كلود بولس، لوسيان بو رجيلي، وبانوس أبراهاميان. وأعلنت «بيروت دي سي» أنّها ستعرض هذه الأفلام على موقع www.aflamuna.online خلال شهر آب (أغسطس)، «كما على منصات شركائنا». إلى جانب ذلك، أعلنت الجمعية أنّها ستعرض أيضاً بالشراكة مع «المفكرة القانونية»، فيلماً للمخرج اللبناني سيمون الهبر (الصورة) يضيء على «بيروت الخاضعة لسياسات إعادة الإعمار المتوحشة منذ نهاية الحرب الأهلية». يذكر أنّ جمعية «بيروت. دي. سي» التي تأسست في بيروت عام 1999، تهدف إلى «تقديم الدعم لصنّاع الأفلام المستقلين في العالم العربي».

الإثنين 19 تموز 2021 العدد 157
Lundi 19 Juillet 2021 no157

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
مصرف لبنان لا يمكنه إنكار خسائر الـ«بونزي»

03
محمد وهبة
حصار بعد فقر وبطالة وهجرة

05-04
رؤية للخروج من الأزمة

06
الغذاء العربي مستورد

08
الأمجد سلامة
الحدود الوهمية بين الاقتصاد والسياسة

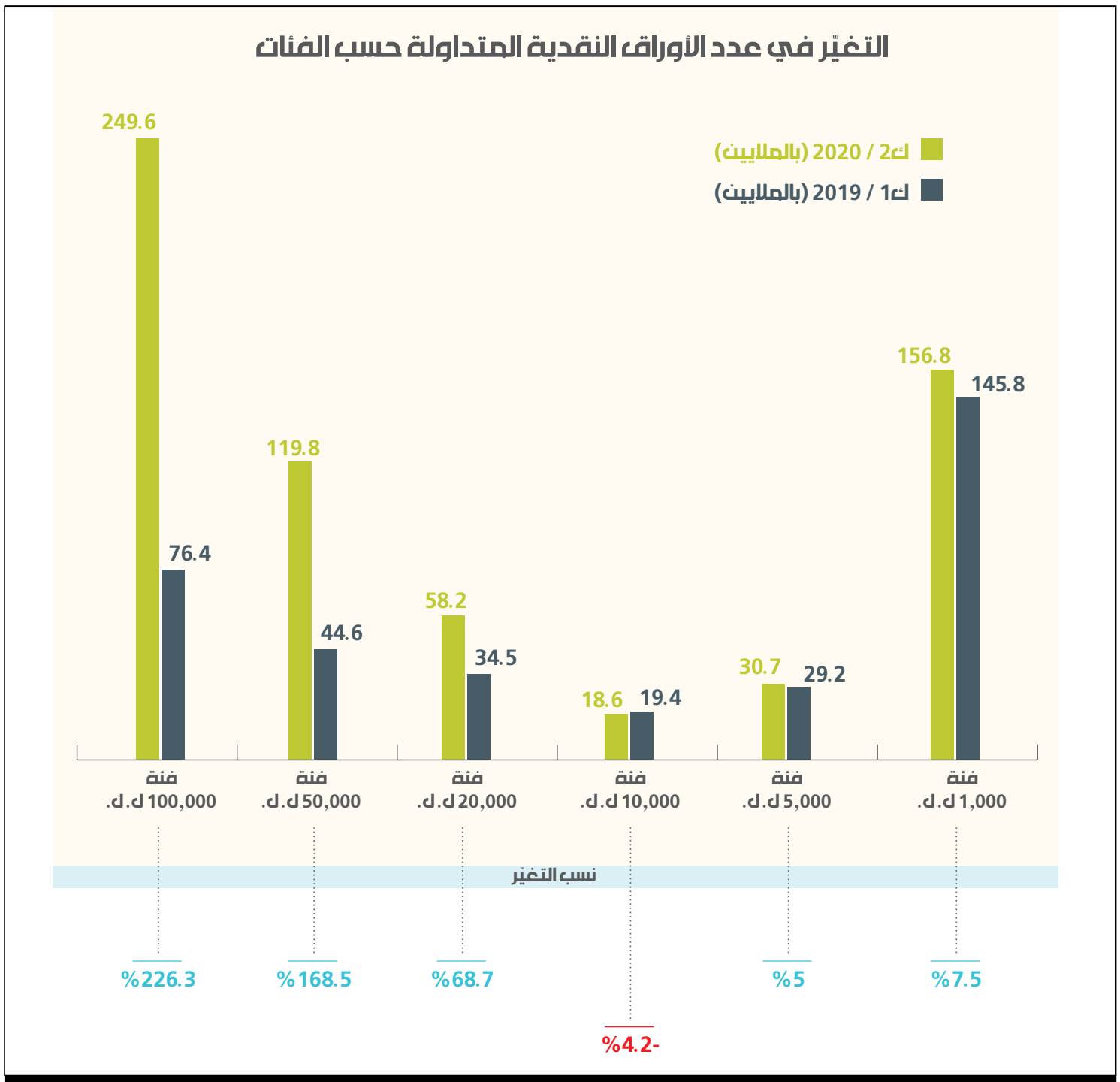

ثلاثيّة حلقة التدهور المتسارع

في عام 2020 ضخّ مصرف لبنان سيولة نقدية في السوق بقيمة تبلغ 24358 مليار ليرة منها نحو 21555 مليار ليرة عبارة عن أوراق مالية مُصدَرة حديثاً من خمس فئات. عدد الأوراق المصدرة في السنة المذكورة يبلغ نحو 283 مليون ورقة منها 173,1 مليون ورقة من فئة الـ100 ألف ليرة، و75 مليون ورقة من فئة الـ50 ألف ليرة، و23,7 مليون ورقة من فئة الـ20 ألف ليرة، و1,4 مليون ورقة من فئة الـ5 آلاف ليرة، و10,9 ملايين ورقة من فئة الـ1000 ليرة. وبذلك تكون الزيادة بنسبة 7,5% من أوراق فئة الـ1000 ليرة، وبنسبة 68,7% من أوراق فئة الـ20 ألف ليرة، وبنسبة 168,5 % من أوراق فئة الـ50 ألف ليرة، وبنسبة 226,3 % من أوراق فئة الـ100 ألف ليرة.

لماذا هذه الزيادة كلّها في طبع العملات الورقية؟ عندما انهارت العملة المثبتة تجاه الدولار منذ عام 1997، تضخّمت أسعار السلع التي تأتي في غالبيتها من الخارج، أي مسعّرة بالدولار. هكذا تصبح هناك حاجة إلى زيادة كمية النقود المتداولة في السوق من أجل تغطية العمليات التجارية الجارية يومياً، سواء عمليات التجزئة أو نصف الجملة، ولتغطية جزء من عمليات الجملة أيضاً كون السوق تحوّلت بدرجة كبيرة إلى سوق العمليات النقدية (الكاش). المشكلة أن الكتلة النقدية الموضوعة قيد التداول، تتحوّل من نتيجة لتضخّم الأسعار إلى محفّز لارتفاع إضافي يلحق بها، لأنها تصبح مصدراً إضافياً للطلب على الدولار. إتاحة كمية أكبر من الليرة اللبنانية في سوق تعاني من أزمة نقدية ومصرفية، يعني خلق طلب إضافي على الدولار. هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتضخّمها مجدداً، ما يمثّل عامل ضغط على الكتلة النقدية المتداولة. هكذا، يدخل سعر الصرف، وتضخّم الأسعار، والكتلة النقدية المتداولة، في حلقة من العلاقة الثلاثية المترابطة التي يتغذّى فيها كل عامل على الآخر، ولا يعود الفصل بينها أمراً سهلاً.

إذاً، كيف يمكن كسر هذه الحلقة في ظل أزمة نقدية واقتصادية واجتماعية ضخمة؟ لا يمكن استقراء هذا الأمر بعيداً من مسار إطفاء الأزمة. مصدر الأزمة الأساسي يكمن في تلك الخسائر التي وقعت في المصارف ومصرف لبنان، وهي في جزء منها مرتبطة بتمويل عجز الخزينة في الدولة اللبنانية. في النتيجة، تبخّرت المدّخرات ولم تعد موجودة. كل المدّخرات التي أتت من الخارج بالدولار الأميركي منذ منتصف الثمانينيات إلى اليوم لم تعد موجودة، لا يقابلها لدى مصرف لبنان سوى بضعة مليارات، إذ بلغت احتياطاته بالعملات الأجنبية في 15 تموز الماضي نحو 15,2 مليار دولار. لكن يترتّب على هذا المبلغ التزامات بقيمة تبلغ 1,4 مليار دولار هي عبارة عن فواتير غير مسدّدة لتمويل واردات سلعية (هي الواردات المدعومة أو التي كانت مدعومة) من موادّ غذائية وأدوية ومستلزمات طبية وسواها، أي أن المبلغ الباقي فعلياً هو 13,8 مليار دولار. بهذا المعنى تصبح قيمة كل دولار في المصارف مساوية لنحو 13,1 سنتات. وإذا أردنا احتساب قيمة هذه السنتات بالليرة قياساً على حجم الودائع البالغ 105 مليارات دولار (أي ما يوازي 158287 مليارات ليرة على سعر الصرف الأساسي البالغ 1507,5 ليرات وسطياً) فإن سعر صرف هذه الكتلة بات يبلغ 11400 ليرة لكل دولار.

لكن هذه ليست الطريقة المناسبة لسعر الصرف، إنما لمعرفة مسار إطفاء الخسائر. فهذا المسار، بشكله البسيط، يعني إطفاء نحو 92% من قيمة الودائع وتحويلها إلى الليرة. بدوره هذا يعني طباعة كميات هائلة من العملات الورقية على فترة زمنية غير واضحة المعالم بعد. فطباعة العملات الورقية، لا تعني أن كل هذه المبالغ ستضخّ مباشرة في السوق إلى جانب الكتلة النقدية المتداولة. هنا الأمر يتعلق تحديداً بالكابيتال كونترول الاستنسابي وغير القانوني الذي تمارسه المصارف ومصرف لبنان. فبما أنه لم تعد هناك ثقة بالمصارف بعدما أساءت الأمانة وتصرّفت بودائع الناس بطريقة غير مهنية وأسهمت، عن قصد، أو عن غباء، في تبخير هذه المدّخرات، فإن سحب الليرات من المصارف يجري بوتيرة متسارعة في إطار تسعيرات متعدّدة للدولار مقابل الليرة، وضمن سقوف سحب حدّدتها المصارف ومصرف لبنان من أجل منع إعلان إفلاسهما سريعاً. لكن مهما كانت قوّة هذا الكابيتال كونترول، تبقى المشكلة في أن العلاقة الثلاثيّة مستمرّة ولا شيء يمنع التضخّم من التسارع هو أيضاً والتأثير في سعر الصرف والكتلة النقدية. فالكابيتال كونترول مقيّد بمسائل سياسية وحساباته بعيدة نسبياً عن الحسابات الاقتصادية والاجتماعية.

عملياً، منذ مطلع عام 2019 ولغاية منتصف تموز الجاري، تضاعفت الكتلة النقدية المتداولة بالليرة نحو 7,3 مرات. في المقابل تضاعفت هذه الكتلة نحو 58 مرة من مطلع 1980 ولغاية نهاية الثمانينيات، و6,3 مرات منذ مطلع 1990ولغاية نهاية التسعينيات. في الفترات السابقة كانت هناك مراحل مختلفة من انهيار سعر الصرف كان أشدّها وطأة في منتصف الثمانينيات ومطلع التسعينيات. أما اليوم، فنشهد أزمة أشدّ قساوة، من أبرز سماتها إفلاس غير معلن للمصارف ولمصرف لبنان وهو أمر يحظى بتغطية سياسية واسعة من أبرز خطوطها مجلس النواب. هذه هي المصادر الفعلية للأزمة ومن هنا يبدأ كسر حلقة تدهور سعر الليرة وتضخّم الأسعار والكتلة النقدية المتداولة.

لا يمكنه إنكار الخسائر «بونزي» مصرف لبنان

ماهر سلامة

بلغت خسائر مصرف لبنان في آخر حزيران الماضي، أكثر من 65 مليار دولار. تعزى هذه الخسارة الكبيرة إلى تراكم يزيد على 20 عاماً من السياسات النقدية التي هيمنت على السياسات المالية والاقتصادية حتى انهار النموذج بكامله. وقعت هذه الخسائر بعد الإفراط في تحويل الموجودات الخارجية إلى موجودات محلية واستعمالها لدعم القوّة الشرائية تعزيزاً للاستهلاك المستورد. سياسة تثبيت سعر الليرة تجاه الدولار هو التعبير الأكثر تداولاً عن هذه العملية. فقد كان على مصرف لبنان أن يمتصّ العملات الأجنبية من أجل استمرار النموذج، إلا أن الاستهلاك المستورد المدعوم كان يفاقم الحاجة إلى استهلاك المزيد من العملات الأجنبية إلى أن صارت الحاجة مفرطة لكميات إضافية كبيرة ترجمت عملياً في تنفيذ «الهندسات المالية». لكن مصرف لبنان لا يعترف بهذه الخسائر، بل يصنّفها «أصولاً أخرى» في ميزانيته. هذا الإجراء، هو حرفياً ما يحذّر منه صندوق النقد الدولي في حال تكبّد المصرف المركزي أي خسائر

إن الفشل في معالجة الخسائر المستمرة، أو معالجة سلبية القيمة الصافية (negative net worth)الناشئة عن خسائر مصرف لبنان، سيؤثّر في فعالية الإدارة النقدية للمصرف المركزي، وقد يعرض صدقيته للاهتزاز. كما أن هذا الأمر قد ينعكس سلباً على «استقلالية» المصرف التي أصبحت من الخصائص الأساسية للسلطات النقدية حول العالم. لذا، من المهم أن يعترف المصرف المركزي بهذه الخسائر، بشكل واضح، في ميزانيته، وتحمّل موجباتها وتبعاتها على المصارف التجارية والقطاع المصرفي بشكل عام.

هل يخسر المصرف المركزي؟

عادةً، تعمل المصارف المركزية على قاعدة الربح شبه المضمون. يعود ذلك إلى أنها تملك في يدها أداة حصرية تؤمّن لها الربحية، هي طباعة الأموال.

ينتج من هذه الأداة ما يسمّى بعوائد سكّ العملة، أو الـ«seigniorage»، أي العوائد الناتجة من الفرق بين كلفة طباعة العملة والقيمة الاسمية (face value) للعملة المصدرة. كما يمكن للمصارف المركزية أن تحقق أرباحاً من خلال عمليات السوق مع المصارف التجارية من خلال الاقتراض بكلفة أقل من الكلفة السوقية، ومن الاستثمار، في الوقت نفسه، والحصول على العوائد المتاحة في السوق.

لكن يحدث أحياناً أن تصاب ميزانيات المصارف المركزية بالخسائر. هذه الخسائر، بحسب جون دالتون وكلوديا دزيوبك في ورقتهما البحثية بعنوان «خسائر المصارف المركزية وحالات سابقة في بعض البلدان المختارة»، تنتج من عدّة أنشطة يقوم بها بعض هذه المصارف، ومنها: عمليات السوق المفتوحة، الاستثمارات المحلية والأجنبية، والائتمانات والضمانات، الأكلاف المرتبطة بإعادة هيكلة القطاع المالي، دعم الفوائد المباشر أو الضمني، والأنشطة غير الأساسية ذات الطبيعة المالية أو شبه المالية.

تتحقق خسائر المصارف المركزية بطريقتين:

- من خلال تجاوز المصاريف التشغيلية للدخل التشغيلي، وهو ما يؤدي إلى خسائر تشغيلية.
- عندما يتجاوز صافي خسائر التقييم، الدخل التشغيلي، بعد إجراء عملية إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات أو أي خسائر انخفاض في القيمة. وهو على سبيل المثال، في حال إعادة تقييم قرض أعطاه المصرف المركزي لجهة لم تعد قادرة على الدفع، يحتاج المصرف إلى إعادة تقييم هذا الأصل لمواجهة الخسارة الحقيقية التي حدثت. وهنا يتم إدراك الخسائر على الورق.

بالنسبة لمصرف لبنان، لا يمكن الجزم إذا كانت الخسائر التي لحقت به على مدى السنوات، ناتجة من تجاوز مصاريفه، للإيرادات المحققة، لأنه لا ينشر بيانات الدخل الخاصة به بشكل دوري. إلا أنه يمكن الاعتقاد بأن هذه الخسائر لم تحصل بشكل مفاجئ؛ إذ لم يخسر المصرف موجوداته بالعملات الأجنبية بين ليلة وضحاها، بل ليس ممكناً أن تحدث هذه العملية إلا بشكل تدريجي. كذلك، تكبّد مصرف لبنان جزءاً من خسائره، أيضاً، من خلال خسارة جزء من استثماراته، وهذا يحتاج إلى إعادة تقييم من أجل إدراك الخسارة على الورق. ومن أهم هذه الاستثمارات، المليارات الخمسة التي كان قد استثمرها في سندات اليوروبوندز التابعة للحكومة اللبنانية.

أربعة أسباب

أعد مارتن ماندل وفلاديمير تومشيك ورقة بعنوان «أسباب ونتائج انكشاف المصارف المركزية على

> **الفشل في معالجة الخسائر المستمرة يؤثر في فعالية الإدارة النقدية للمصرف المركزي ويهزّ صدقيته**

> **المصدر الوحيد للاحتياط في مصرف لبنان كان من التدفقات الرأسمالية إلى المصارف اللبنانية**

العملات الأجنبية على المدى الطويل» وهي نشرت في مجلّة «اقتصادات أوروبا الشرقية». تميّز الورقة بين أربعة أسباب أساسية تؤدي إلى خسائر في المصارف المركزية هي:

- خسائر مرتبطة بدور المصرف المركزي في الحفاظ على استقرار المصارف التجارية. فإذا لم تنجح جهود تحقيق الاستقرار، كلياً أو جزئياً، فإن البنك المركزي سيعاني من خسائر في قروضه للنظام المصرفي.
- خسائر مرتبطة بالسياسات النقدية المعاكسة للدورة الاقتصادية التي تهدف إلى مواجهة التحديات الاقتصادية. ففي وقت الأزمات، تحاول المصارف المركزية تأمين السيولة في السوق من خلال شراء السندات الحكومية من خلاله، عندما تكون معدلات الفائدة السوقية منخفضة، الأمر الذي ينتج منه ارتفاعاً في سعر السندات. وتعود المصارف المركزية لاحقاً، بعد التعافي الاقتصادي، لتتبع هذه السندات في السوق، في الوقت الذي تكون معدلات الفائدة السوقية قد عادت إلى الارتفاع، وهو ما ينتج منه انخفاض في سعر السندات. بمعنى آخر تشتري المصارف المركزية السندات الحكومية من السوق بسعر مرتفع خلال الأزمات، ثم تبيعها بعد التعافي بسعر منخفض، ما يؤدي إلى خسائر في ميزانياتها.
- خسائر مرتبطة بسياسة سعر الصرف، وهي الخسائر الناتجة من تدخّل المصارف المركزية في السوق من أجل رفع أو خفض قيمة العملة المحليّة. ويحدث هذا الأمر عبر عمليات شراء العملة المحلية من السوق باستخدام الاحتياطات بالعملات الأجنبية، أي عندما يتدخل المصرف المركزي لرفع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار. كذلك، قد يلجأ المصرف المركزي إلى شراء العملات الأجنبية من السوق باستخدام العملة المحلية، من أجل خفض قيمة العملة مقابل الدولار (عادة هذا الإجراء تقوم به الدول التي تعتمد على تصدير إنتاجها والتي تحرص على أن تكون قيمة عملتها منخفضة) من أجل تحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية. إن هذه العمليات تؤدّي إلى خسائر لدى المصارف المركزية، على السواء، إما بالعملات الأجنبية أو بالعملة المحلية.
- خسائر مرتبطة بالاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي، أي المرتبطة بانكشاف المصرف المركزي لحاجته إلى مطلوبات من العملات الأجنبية طويلة الأجل. قد تكون هذه الخسائر نتيجة إما للانكشاف على مخاطر التغيّر في سعر صرف العملات الأجنبية أو على مخاطر التغيّر في أسعار الفائدة.

«بونزي» مصرف لبنان

تلقى المصرف المركزي اللبناني أكبر خسائره من سياسة سعر الصرف الثابت التي اتبعها منذ نهاية التسعينيات، حين استقرّ سعر الدولار على 1507,5 ليرات وسطياً. ففي بلد غير منتج، يعتمد على الاستيراد، ويعاني من عجز كبير في الميزان التجاري والحساب الجاري، منذ أكثر من 20 عاماً، لا شكّ بأن الاعتماد على سياسة تثبيت سعر الصرف، يسبّب نزيفاً هائلاً في احتياطات العملات الأجنبية. تثبيت سعر الصرف يعني أن المصرف المركزي يغطّي حاجة السوق من الدولارات لإبقاء سعر الصرف مستقراً ضمن الحدود التي رسمها (1507,5 ليرات وسطياً). هذه الحاجة تغطى جزئياً عبر السيولة المتوافرة لدى المصارف التجارية (وهي أموال الناس)، بينما يغطّي المصرف المركزي الجزء المتبقي من الاحتياطات الموجودة لديه التي قد يكوّنها من خلال توظيفات المصارف لديه.

لم يكن لدى لبنان فائضاً في الميزان التجاري في أي وقت سابق، ولا هو دولة منتجة ومصدرة للنفط، أو لإنتاج غزير صناعياً أو زراعياً، ولا هو يتمتع بتدفقات شبه مضمونة من العملات الصعبة إلى المصرف المركزي. المصدر الوحيد للاحتياطي في مصرف لبنان كان من التدفقات الرأسمالية إلى المصارف اللبنانية والتي يعبّر عنها حساب رأس المال الذي حافظ على وجود فائض في ميزان المدفوعات في معظم السنوات التي سبقت عام 2011 أو بداية الحرب السورية. والعملات الأجنبية التي كانت تصرف في كل تلك الفترة من الموجودات في ميزانية مصرف لبنان، يقابلها مطلوبات بالعملات الأجنبية على القطاع الآخر من ميزانيته. لذا من الطبيعي أنه كانت المطلوبات بالعملات الأجنبية أكبر بكثير من الموجودات، الأمر الذي يعني أن مصرف لبنان كان في حالة خسارة.

إن تسجيل عجوزات متتالية في ميزان المدفوعات منذ عام 2011، أوصل المصارف اللبنانية إلى مكان خطير في عام 2016. حينها قرر حاكم المصرف إجراء ما سمّاه بـ«الهندسات المالية» في محاولة للحفاظ على

ديميترو سكاجينيك ـ أوكرانيا

18
الف مليار ليرة
او 12 مليار دولار
هو مجمل
ما هو مسجّل في بند
«الأصول من عمليات تبادل
الادوات المالية» وهي
خسائر عزلها مصرف لبنان
في هذا البند لتخبئتها

80
الف مليار ليرة.
او 53 مليار دولار
هي قيمة بند
«الأصول الاخرى»
التي يخبئ فيها مصرف
لبنان خسائره
في ميزانيته الخاصّة

استقرار المصارف التي تكبّدت خسائر هائلة بفعل استثمار أموال المودعين في الدين السيادي. هذه السلسلة باتت تسمى لاحقاً «مخطط بونزي اللبناني». كانت الهندسات قائمة على استجلاب الودائع بالدولار من الخارج. المصارف تغري المودعين بأسعار فائدة عالية ومصرف لبنان يغري المصارف بعوائد مرتفعة أيضاً. غاية مصرف لبنان تعزيز احتياطاته بالعملات الأجنبية. لذا، أجرى أيضاً عمليات تبادل سندات (bond swaps)، مع الحكومة اللبنانية من جهة، وبذلك حوّل ديونه على الحكومة من ليرة إلى دولار، ومع المصارف اللبنانية من جهة أخرى من خلال الحصول على أموال الودائع التي اجتذبوها. المصارف وضعت الأموال بين يدي مصرف لبنان عبر شهادات الإيداع وشراء سندات اليوروبوندز (التي استبدلها المركزي مع الحكومة). وفي المقابل اشترى مصرف لبنان سندات الخزينة بالليرة التي حملتها المصارف (لضخ سيولة كانت تفتقدها المصارف).

كلّفت هذه العملية المصرف المركزي خسائر، جراء محاولته تأمين الاستقرار للقطاع المصرفي عبر عملية لم تتكلل بالنجاح. فهو حوّل سنداته بالليرة إلى سندات بالدولار، وأصبحت لاحقاً سندات متعثّرة، وفي المقابل زادت مطلوباته تجاه المصارف بالدولار (الهدف تعزيز احتياطاته التي استنفدها عبر إرساء سياسة سعر الصرف).

انتكاسة السياسة النقدية

تتحول الخسائر في المصرف المركزي إلى مشكلة عندما تبدأ في التأثير في سياساته النقدية. يحدث ذلك، عندما تنتكس احتياطات المصرف المركزي بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية. هذه الاحتياطات هي من أهمّ أسلحة المصرف في تطبيق سياساته النقدية. في هذه الحالة، ولأن الاقتصاد بحاجة إلى سياسة نقدية ملائمة لبعيد حالة استقرار، تجب مواجهة هذه الخسائر بطريقة أو بأخرى.

قد تكون إحدى هذه الطرق، أن تؤمّن خزينة الدولة سيولة تمكن المصرف المركزي من تغطية خسائره، أو تعطيه سندات حكومية يؤمّن من خلالها تدفقات مالية مستقبلية، وهذا ما يعرف بـ«إعادة رسملة» المصرف المركزي. لكن هذا الخيار ليس متاحاً في الحالة اللبنانية، إذ إن الموازنة الحكومية هي دائماً في حالة عجز وهي غير قادرة على تحويل أموال إلى مصرف لبنان. في هذه الحالة تكون إعادة رسملة المصرف، بالطريقة التقليدية، غير متاحة.

ما يقوله صندوق النقد الدولي في هذا الموضوع، هو أنه ما لا يجب أن يفعله المصرف المركزي في حالة الخسارة هو إظهارها كأصل مؤجّل أو غير ممول في الميزانية العامة. لكن هذا بالضبط ما فعله مصرف لبنان ويستمر بفعله، إذ يسجّل هذه الخسائر في خانة «الأصول الأخرى» من دون أن يوضح ما هي هذه الأصول وطبيعتها. إلا أنه في الحالات التي لا تكون الحكومة قادرة فيها على إعادة رسملة المصرف، يقوم المصرف بالاعتراف بقيمته الصافية السلبية (negative net worth)، أي أن موجوداته هي أقل من مطلوباته. هذا ما ينطبق على مصرف لبنان لجهة الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية. ففي هذه الحالة، بحسب صندوق النقد، على المصرف أن يقوم بإعلان هذه الخسارات على «وجه الميزانية» الخاضة به في إطار الشفافية اللازمة لعاقة الناس باعتباره المؤسسة القائدة في القطاع المالي، وباعتبار أن الشفافية عاملاً أساسياً لنجاح سياساته النقدية في تحقيق أهدافها.

ما إن يقوم المصرف المركزي بالاعتراف بهذه الخسائر، سيترتب على المصارف التجارية أن تعترف بخسائرها أيضاً. هذا الأمر سيفرض إعادة هيكلة للقطاع المالي كلّه، لأن الخسارات في الكثير من المصارف ستكون بمثابة إعلان إفلاسها. ورغم صعوبة تداعيات هذا الأمر، إلا أنه من المهم جداً عودة الحياة الاقتصادية إلى التعافي مجدداً، لأن بقاء القطاع المصرفي بحالة الموت السريري التي يعيشها، سيبقي الحركة الاقتصادية مشلولة، إذ إن هذا القطاع يعتبر العصب الأساسي لأي نوع من الاقتصاد.

يُحكى أن ●●●

مكرم صادر خارج جمعيّة المصارف

هناك تغييرات في جمعية المصارف تتعلق بموقعين أساسيّن: الموقع الأول يتعلق بالأمين العام للجمعية مكرم صادر الذي اقترب من بلوغ سنّ التقاعد، والثاني يتعلق بمسؤول الإعلام في الجمعية جورج أبي صالح الذي تقاعد هو أيضاً. بحسب المعطيات المتداولة، فإن مجلس إدارة الجمعية وافق على تعيين جيسيكا أسطون مسؤولة عن الإعلام، فيما لا يزال البحث جارياً عن أمين عام بدلاً من صادر. بعض المصرفيين يروّجون بأن البديل قد يكون مسؤول الدراسات في بنك بيبلوس نسيب غبريل وإن لم يكن قد عُرض عليه الأمر بعد.

صادر يُعدّ أحد أهمّ منظّري المصارف وواحداً من مصادر قوّتها رغم أنه كان في فترة سابقة يميل ضدّ هذا النموذج الذي يقدّس الريع، إلا أنه انخرط في الدفاع عنه لاحقاً واستشرس في القيام بهذه الوظيفة وبات يدافع عن السياسات النقدية وعن الهندسات المالية، فمن أبرز ما كتبه في مقالة الشهر في آب 2017 مقالٌ بعنوان «في متانة النقد الوطني وسلامة القطاع المصرفي»، لكنّ مقاله الأخير المنشور على موقع الجمعية بعنوان «السياسة النقدية: الكلفة الباهظة لشراء الوقت» لا يترك مجالاً للنقاش بأنه عدّل عن رأيه الذي بات يعكس رؤية المصارف وخلافاتها مع مصرف لبنان.

الضمان ينوي زيادة التعرفات الإستثنائية 70%

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أعدّ دراسة لزيادة التعرفات الاستشفائية بنسبة إجمالية تبلغ 70%، ما يرفع إجمالي كلفة صندوق ضمان المرض والأمومة إلى أكثر من 500 مليار ليرة وهو ما يتطلب بدوره زيادة في اشتراكات الضمان التي يدفعها أصحاب العمل والعمال والدولة. لكنّ هذا الاتجاه مبنيّ على تجربة قام بها الجيش اللبناني منذ نحو شهرين تشير إلى أن زيادة التعرفات بنسبة 70% لم تؤدّ إلى النتيجة المتوخّاة منها، أي أن مرضى الجيش ما زالوا عاجزين عن الاستشفاء من دون تسديد فروق من جيوبهم. وهذه ليست المشكلة الوحيدة التي سيواجهها الصندوق مع المستشفيات التي لا تزال تمتنع عن إدخال المرضى من دون تسديد الفروق من جيوبهم الخاصة، فهي ستواجه ممانعة قوية من أصحاب العمل في زيادة الاشتراكات رغم أن مبرّرات هذا الأمر متوافرة نظراً إلى ارتفاع الأسعار الذي مارسه القطاع الخاص عموماً انسجاماً مع ارتفاع سعر الدولار. وبالتالي تبقى الخيارات المتاحة أمام الضمان، في إقرار زيادة التعرفات من دون زيادة الاشتراكات وتمويل الفرق في الكلفة عبر إجبار الدولة على تسديد المتأخّرات التي تفوق الـ 4000 مليار ليرة، إلا أن هذا الخيار ليس علاجاً مستداماً لأن العجز سرعان ما سيعود إلى الظهور في ضمان المرض والأمومة.

«الطبقة المغتصبة»: حصار بعد فقر وبطالة وهجرة

محمد وهبة

صارت ملامح المرحلة المقبلة أوضح. عام كامل بالحدّ الأدنى ستكون فيه العناوين السياسية والأمنية طاغية. ستكون الأزمة النقديّة والمصرفيّة وتداعياتهما الاجتماعيّة مجرّد مسائل شائكة أو أدوات يمكن استعمالها من هذا الطرف ضدّ ذاك. هي مسائل شائكة لأن لا أحد منحَها هذه الأولوية منذ مطلع 2019 ولغاية اليوم. فباستثناء خطّة التعافي الحكومية التي أُطيح بها قبل أكثر من سنة، لم يكن هناك سوى بديل واحد: خطّة رياض سلامة. لم تأتِ خطّته بالصدفة. منذ البدء، كان الرجل يجاهر بكلّ ما ينوي فعله. قالها تحديداً في الاجتماعات الـ15 التي جرت بين ممثلي صندوق النقد الدولي وممثلي الحكومة اللبنانية يوم تقرّر عرض خطة التعافي الحكومية كمحاولة لاقتناص موافقته المسبقة عليها. قالها في القصر الجمهوري في الاجتماعات المالية التي حضرها كلّها... قالها كثيراً إلى حدّ الملل. كان الجميع على علم بخطّته. هي خطة بسيطة في الشكل وخبيثة في المضمون: إطفاء الخسائر عبر التضخّم. يومها قال له ممثل صندوق النقد الدولي: «ستشعل سعر الصرف». لم يكترث. ظلّ على قناعته إلى أن أُتيح لقوى السلطة الإطاحة بخطّة التعافي كاملة. يومها تكرّست قناعته عملاً تنفيذياً متواصلاً لغاية اليوم. وبمعزل عن التفاصيل التي تتعلّق بمن وافق وشارك بهذه الإطاحة أو من سجّل موقفاً منها من دون مواجهتها، لا شكّ بأن خطّته سلكت مساراً يصعب الرجوع عنه. ويتعزّز هذا الاستنتاج مع الوقائع الجديدة الطارئة بعدما دخلت القوى الإقليمية والمحلية في معركة تعديل موازين القوّة. ساحة هذه المعركة هي الانتخابات النيابية في لبنان. تمثّل هذه الساحة فرصة لاستعادة المشروع الأميركي الإطاحة بحزب الله أو تجريده من شرعيّته الشعبيّة. بالنسبة لهم هي فرصة مؤاتية وسط انهيار نقدي واقتصادي واجتماعي ومن دون أيّ أفق للتعامل مع هذا الانهيار بغير خطّة سلامة. طبعاً، المعركة ستتداخل فيها العوامل المحليّة بالعوامل الخارجية.

أصل المسألة يكمن في التبعية للخارج. تأسّس لبنان على يد الاستعمار الذي أتاح هيمنة التجّار. تحوّلت لاحقاً إلى هيمنة المصارف. كل قرارات الدولة كانت تُصاغ بيد هذه الطبقة. الطبقة هنا بمعنى المعرفة التي تحصّلها المجموعة. أنتجت هذه الطبقة نموذجاً بائساً في سنوات ما بعد الحرب. بائس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. بموجبه أنخرط مصرف لبنان والمصارف في تبديد ودائع الناس ومدخراتهم مقابل رفع قدرتهم الشرائية عبر تثبيت سعر صرف الليرة تجاه الدولار. وكان لهذه الطبقة رموز مثل رفيق الحريري ونبيه بري ووليد جنبلاط ورياض سلامة وسواهم.

انكشف للعلن بؤس النموذج في 2016، وفي 2019 انكسر ركنه الأساسي: ثبات سعر الصرف. لكن المشكلة التي ظهرت لاحقاً لم تكن متعلّقة بالنموذج البديل، بل في الاستغناء عن فرصة إحياء أو إعادة إنتاج النموذج القديم. هنا المشكلة تحديداً تتعلق بطمأنة بري أن سلامة لا يُمسّ مثله مثل أيّ ركن آخر في النموذج، لا بل ذكّرنا بأنه سيعيد أيام العملة القوية التي تمنحنا جيوباً شرائية واسعة وتبعيّة أكثر للخارج. فالعملة عندما تكون بقدرة شرائية كبيرة، تقضي على القطاعات الإنتاجية، وتسحب المستهلكين أكثر فأكثر نحو الاعتماد المفرط على استيراد السلع من الخارج. هذا أحد أوجه التبعية للخارج. وعندما بدأت تُثار الشبهات المالية حول سلامة في سويسرا وفرنسا وسواهما، سارع إلى إنقاذه دايفيد هيل والسفير شيا بغداء احتفالي في نيسان الماضي. لو لم يكن لدينا رياض سلامة تابع للخارج، لكان لدينا آخرون. هذه هي الطبقة التي تسيطر على لبنان. وهي لم تعد تسمى «الطبقة المهيمنة»، بل «الطبقة المغتصبة» لأنها لم تعد تقتصر على التجّار والمصرفيين. هذه الطبقة هي نفسها التي تقوم بإفلاس التضخّم لإطفاء الخسائر وتستفيد منه. مفاعيل هذا الأمر باتت واضحة على غالبية المقيمين في لبنان: فقر، بطالة، هجرة. لكن مع المشروع الجديد للتبعية الخارجية، أي الربط بين مساري المفاوضات الأميركية - الإيرانية، وبين مسار الجوع في لبنان، فإن هذا المسار سينتج شكلاً من الأشكال التي رأيناها سابقاً مثل انقسام 8 آذار و14 آذار. وسط هذه «العلقة» لن يكون هناك أيّ مجال لأي بحث جدّي وجذري في كسر المسار الحالي لإطفاء الخسائر قبل الانطلاق نحو البحث عن نموذج بديل. ستكون الفقر والبطالة والهجرة، أدوات التفاوض في المعركة التي ستحتصل. الجوع سيُستعمل من أجل المفاضلة في المسارات. سيكون هناك حصار وانفراجات. لكلّ وقته وأدواته وأهدافه. الخوف من أن يؤدّي الحصار والانفراجات الملحقة به، بما يخدم أهداف صانعيه، إلى انزلاقات نحو العنف أوسع وأكثر حدّة مما هي عليه اليوم. البؤر التي خلّفها الانهيار جاهزة لمثل هذا الأمر. طرد رموز «الطبقة المغتصبة» أول حلقة لكسر الحصار، تمهيداً لطرد أفكارها، وإلا سنكون فريسة شبكات الإغاثة التي تعزّز التبعية للخارج والزبائنية المحليّة.

ورقة عمل

أصدر المنتدى الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، ورقة اقتصادية تحدّد أولويات خطّة إنقاذ الاقتصاد اللبناني. انطلاقًا من أن لبنان محاصر اقتصاديًا وماليًا من دول ادّعت صداقتها له لأنها غير راضية عن تنامي دور المقاومة وحلفائها في الحياة السياسية. تخلص الورقة إلى أن لبنان يعاني من بنية هشّة، شديدة التبعية للخارج، وتعمل بمنسوب عالٍ من هدر الموارد المالية والبشرية وتدمير البيئة الطبيعية، وتفاوتات اقتصادية اجتماعية

المنتدى الاقتصاديّ والاجتماعيّ: هذه رؤيتنا للخروج من الأزمة نحو التغيير

لا خصخصة، لا صندوق النقد الدولي

أبرز ما في ورقة المنتدى الاقتصادي والاجتماعي، أنها تقدّم مقاربة تربط بين التغيير الاقتصادي والسياسي، وترفض بشكل قاطع الخيارات والتوجهات والسياسات المتبعة منذ الاستقلال، إلى جانب رفضها المطلق أيضاً لخيارات قوى السلطة الحاكمة مثل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل الخارجي. كذلك ترفض دعوات الخصخصة التي تشكّل مخرجاً لأصحاب المصارف وكبار المودعين للتهرّب من مسؤولياتهم في تسبّب الكارثة ومعاناة وإذلال المواطنين. بناء النموذج الجديد يعني أن تتقدّم طبقات اجتماعية لا تستند إلى اقتصاد ريعي بل إلى اقتصاد منتج يتلازم مع ثقافة المساءلة والمحاسبة للمسؤولين المرتقبين. نموذج كهذا، يتطلب مراجعة جذرية للبرامج التربوية من الحضانة إلى الجامعي وما بعده، إلا أنه لا يمكن أن يأخذ طريقه إلى حيّز الواقع من خلال المبادئ العامة التي حكمت التطور الاقتصادي الاجتماعي منذ الاستقلال وحتى الآن، ولا سيما المتعلق منها بدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وعلاقة الاقتصاد اللبناني بالخارج. ففي ما يتعلق بدور الدولة، يجب التخلّص من نظام الليبرالية المتفلتة والانتقائية، الذي وضع أجهزة الدولة وسياساتها في خدمة المصالح الخاصة الاحتكارية كالكارتيلات مثلاً، وترك القطاع الخاص يعمل من دون حسيب أو رقيب. لذا ما يقتضي بحسب الورقة، هو:

1- الأخذ بمبدأ التخطيط على المستويين الوطني والمناطقي، بما يؤمّن التكامل والتنسيق بين نشاطات القطاع العام والقطاع الخاص، ويجعلها تصبّ في خدمة الأهداف الاستراتيجية للنموذج العتيد وفقاً لخطّة اقتصادية اجتماعية قطاعية ومناطقية متفق عليها بين أربعة فرقاء هم: الدولة، ممثلو القوى العاملة، ممثلو أرباب العمل، وممثلو الحرفيين والمزارعين.

2- أن تأخذ الدولة على عاتقها تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والتأمينات الاجتماعية إلى عموم المواطنين، بالإضافة إلى تأمين البنى التحتية والمرافق العامة.

3- قيام الدولة بدور الموجّه والمحفّز والمنظّم لنشاط القطاع الخاص في مجال الإنتاج، والحلول محله عندما تدعو الحاجة.

بالنسبة إلى العلاقة مع الخارج، يجب تخليص القرار الاقتصادي اللبناني من تبعيته المفرطة تجاه الخارج، وخصوصاً تجاه الغرب، أي أن تكون العلاقات الخارجية خاضعة بالدرجة الأولى لمقتضيات المصلحة الوطنية، واعتبار لبنان جزءاً لا يتجزأ من المنطقة العربية، والعمل على بناء فضاء اقتصادي تكاملي بين أقطار المشرق العربي يندرج بدوره في فضاء اقتصادي تكاملي يشمل جميع الأقطار العربية.

إلى جانب ذلك، ترى الورقة أن هناك تلازماً في التغيير الاقتصادي مع التغيير السياسي. مدخل هذا الأخير هو قانون انتخاب جديد على قاعدة النسبية والدائرة الواحدة أو المكبّرة، بالإضافة إلى تغيير قضائي يؤكّد استقلالية القضاء من التدخّل السياسي، ومراجعة إدارية تعيد الاعتبار إلى الإدارة العامة عبر إعادة هيكلها وفقاً لمتطلّبات المرحلة، وإصلاح تشريعي لمواكبة التغيير الاقتصادي والاجتماعي. في السابق لم تكن موازين القوّة الداخلية والعربية والدولية لمصلحة التغيير، لكن الموازين الداخلية تغيّرت، كما تغيّرت في المشرق العربي وفي الإقليم وحتى دولياً. «القوى الحيّة التي شكّلت في الماضي رافعة للتغيير، تلاشت وحلّ مكانها المقاومة اللبنانية (التي حرّرت الأرض وساهمت في دحر الإرهاب التكفيري) وحلفاء هذه المقاومة. هناك سؤال: هل هذه القوى كافية لإطلاق مسيرة التغيير الداخلي وما زال الصراع مع الكيان الصهيوني أولوية للمقاومة؟». الورقة تحسم بأن لا جدوى من الإصلاح. فالمطلوب التغيير على قاعدة اقتصاد منتج وعدالة اجتماعية في آن واحد. أما الخيار الاستراتيجي، فهو الالتصاق بالمحيط العربي والمشرقي كجزءٍ أساسي، وليس «صلة وصل» مع الغرب كما كان منذ نشوء الكيان اللبناني.

في ما يلي أبرز ما جاء في الورقة:

الأهداف والتوجهات

الرؤية المطروحة لها ستة أهداف؛

- الخروج من الأزمة المعيشية الكارثية التي سبّبتها أزمة مالية خانقة ومفتعلة التي لها أهداف سياسية على الصعيدين اللبناني والإقليمي.
- الخروج من المستنقع الذي يحيط بالنشاط الاقتصادي اللبناني والمضي في إعادة الاعتبار إلى الاقتصاد العيني الإنتاجي عبر دعم كلّ القطاعات الإنتاجية التي أُهملت منذ البدء بالعمل باتفاقية الطائف.
- إعادة التنمية في مختلف المناطق التي أُهملت بسبب سياسات الحكومات المتتالية في حقبة جمهورية الطائف بما فيها مناطق الشمال والبقاع التي تجاهلتها النخب الحاكمة خلال العقود الثلاثة الماضية.
- تقليص هجرة الطاقات المنتجة من عقول ومهارات وإيجاد فرص للإبداع والإنتاج.
- مقاربة الفوارق الاجتماعية التي أوجدتها سياسات الريع والمحسوبية وإهمال الطبقات الوسطى والفقيرة. فلا نهوض اقتصادياً مع إهمال الواقع الاجتماعي بين مكوّنات الشعب في لبنان.
- تخفيف الانكشاف الاقتصادي تجاه الخارج وخاصة التبعية للغرب وفتح آفاق جديدة مع دول الجوار العربي وثم الإقليمي أي الجمهورية الإسلامية في إيران وتركيا، وشرق آسيا عبر الالتحاق بالكتلة الاقتصادية الأوراسية المتجسّدة في طريق الحرير الجديدة.

> من الأولويات عزل حاكم مصرف لبنان ومجلسه المركزي، لأن الحاكم مسؤول مباشر ورئيسي عن خيارات وصياغة السياسات النقدية وتجاوزات قانون النقد والتسليف وأحكام القضاء والشريك الفاعل في تهريب الرساميل وفي الفساد المالي والنقدي الذي شمل كبار المسؤولين في الدولة اللبنانية

في التوجهات، ندعو إلى بناء اقتصاد متوازن في القطاعات الإنتاجية والمناطق والطبقات الاجتماعية وخارج عن الطابع الريعي وغير منكشف تجاه الخارج، ونعني هنا الغرب. التوجه جغرافياً واقتصادياً وسياسياً هو نحو الشرق من دون إجراء القطيعة مع الغرب. كما أن التوجه الاقتصادي هو نحو إعادة تأهيل القطاع العام وترشيده والحفاظ على قوّامته وإلزام القطاع الخاص في تنفيذ مسؤولياته تجاه البيئة والأجراء. لذلك المشروع المعروض هو مشروع نمو (بمعنى زيادة المتغيّرات الكلّية كالناتج الداخلي والتجارة الخارجية عبر التصدير والاستثمار العام والخاص على سبيل المثال) وتنموي (بمعنى تطوير مكوّنات المجتمع للوصول إلى الرفاهية عبر التربية والصحة والحفاظ على البيئة والإنفاق على البحوث والتكنولوجيا على سبيل المثال) للبنان. الدقة في التمييز في المصطلحات هدفها إبراز البعد السياسي للمشروع كما هو انعكاس لواقع نريد تغييره بالشكل (نمو وتطوير) والمضمون (الرفاهية) الشاملة.

الخطة المقترحة لا تستند إلى بعض الخيارات التي تريد فرضها الطبقة السياسية الحاكمة كاللجوء إلى صندوق النقد الدولي كركيزة لما يعتبرونها «خطة إنقاذ» عبر الحصول على تمويل خارجي، ولا على دعوات الخصخصة التي تشكّل المخرج لأصحاب المصارف وكبار المودعين للتهرّب من مسؤولياتهم في تسبّب الكارثة ومعاناة وإذلال المواطنين. هناك إجماع في المنتدى حول التحفظ الشديد تجاه تلك الحلول التي تقوّض استقلالية الدولة وتسهم في تهريب المسؤولية لمن ارتكب الجرائم الاقتصادية والمالية بحق الشعب اللبناني.

رؤية المنتدى للخروج من الأزمة تنطوي على ثلاث مراحل في كلّ منها مجموعة أولويات. هي مجرّد خريطة طريق قابلة للتطوير.

الموقّعون أعضاء الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي الاجتماعي حسب التسلسل الأبجدي

أمين صالح، بشارة مرهج، بشير المر، بطرس لبكي، جورج قرم، حيان سليم حيدر، خليل بركات، رياض خليفة، زياد حافظ، ساسين عساف، عصام نعمان، عماد شبارو، عمر زين، غادة يافي، غياث يافي، معن بشور، ملحم سلمان ونجيب عيسى

الأولويات في المدى القصير جداً

تم ترتيب الأولويات وفقاً للفترة الزمنية الضاغطة على لبنان ضمن فترة تُراوح بين 3 أشهر إلى سنتين.

- توفير شبكة أمن اجتماعي للفئات المتضررة من فقدان الدعم وفقدان العمل وتدهور سعر الصرف. الأولوية هي مساعدة الفئات المسحوقة بسبب التدهور الحاصل في القوّة الشرائية وفقدان الدعم للسلع الأساسية. المقترحات عديدة تتناول إيجاد بطاقة تمويلية تسهّل الحصول على تلك المواد، وتأمين الاستشفاء عبر دعم الضمان الصحي وإلزام المستشفيات باستقبال المرضى، وتوسيع قدرات التعليم في المدارس الرسمية، وتأمين النقل المشترك. إن تمويل هذه الإجراءات يكمن في عدم دفع الفوائد لحاملي سندات الخزينة إلى أن تتم إعادة هيكلة الدين العام.

- استقرار سعر الصرف لليرة اللبنانية (خلال 3 أشهر). الأولوية في توفير استقرار (لا تثبيت) سعر الصرف تعود إلى تداعياته المباشرة على حياة المواطنين. فمعظم حاجات المواطنين مستوردة وحتى الإنتاج الداخلي يتأثّر بسعر الصرف لاستيراد بعض المواد الأولية في صنع المُنتَج. لكن ما هي آليات توفير الاستقرار في سعر الصرف؟ تحديد الطلب على العملات الأجنبية وخاصة الدولار، وتوفير العرض للدولار. هذه البديهيات تستدعي سلسلة من الإجراءات أولها:

- التدقيق الجنائي في وزارة المالية ومصرف لبنان.
- عزل حاكم مصرف لبنان ومجلسه المركزي فوراً وإحالة الحاكم إلى القضاء. فالحاكم في رأي المنتدى، مسؤول مباشر ورئيسي في خيارات وصوغ سياسات نقدية، وتجاوز قانون النقد والتسليف وأحكام القضاء، والشريك الفاعل في تهريب الرساميل إلى الخارج، والشريك في الفساد المالي والنقدي الذي شمل كبار المسؤولين في الدولة اللبنانية. تهرّبه ومماطلته في التعاون لإنجاز التدقيق الجنائي قرينة أساسية على تثبيت مسؤوليته. وهو الذي يتبجّح بأن الاقتصاد اللبناني أصبح «مدولراً» بنسبة 80%، وبالتالي مخالفاً لمهمته الأولى، وهي الحفاظ على النقد اللبناني واستقراره. يعود ذلك إلى سياساته التي هدّدت الأمن القومي اللبناني وقد ترتقي إلى مستوى الخيانة العظمى؛ كما أن طواقم المجلس المركزي القديمة، ولجان الرقابة السابقة على المصارف مسؤولون عن عدم مراقبة المصارف وسلوكها، وبالتالي يتحمّلون مسؤولية مع حاكم مصرف لبنان لما جرى وما زال جارياً.
- عدم التعامل بالدولار في المبادلات الداخلية دون استثناء كما هو مطلوب قانوناً، وتجريمه إذا لم يلتزم اللبنانيون بهذا القرار. التسعير للسلع والخدمات يجب أن يكون بالليرة اللبنانية ولا داعيَ ولا مبرر لحمل الدولار. هذا يخفّف من الطلب على الدولار النقدي.
- استيراد بعض المواد الأساسية من دول شقيقة وصديقة تقبل أن يكون الدفع بالليرة اللبنانية مع فترات تسامح تريح الخزينة والاقتصاد. هذا سيخفف من الطلب على الدولار ويحفظ إلى حدّ ما الاحتياط العام للنقد الأجنبي.
- تخفيف الاستيراد قدر الإمكان وقد حصل ذلك فعلاً بسبب جائحة الكورونا وشحّ الدولار. لكن في مرحلة إعادة بناء الاقتصاد اللبناني يجب أن تكون سياسة الاستيراد مرتبطة بحاجات الاقتصاد اللبناني قبل الإقبال على الكماليات. الصناعات الوطنية لها أولوية ويجب حمايتها من الإغراق التجاري التي تمارسه بعض الدول عبر دعم صادراتها. هذا يتطلّب مراجعة كلّ الاتفاقيات التجارية التي جعلت الساحة اللبنانية مرتعاً للبضائع الأجنبية وعلى حساب البضائع الوطنية. ويواكب ذلك، مراجعة داخلية للوكالات الحصرية التي تفرض ممارسات احتكارية تمسّ بأمن المواطن اللبناني في قطاعات الدواء والغذاء وغيرها ورفاهيته في العديد من السلع.
- إيقاف لفترة سنتين، عمل الصيرفيين كي لا تكون لهم إمكانية للتداول بالعملات الأجنبية. فالحصول على النقد الأجنبي وخاصة الدولار يجب أن يكون عبر المصارف ولأغراض مشروعة كالسفر والتجارة والاستثمار.
- في سياق تخفيف الطلب على النقد الأجنبي يجب ضبط إيقاع التحويل إلى الخارج وفقاً لمعايير تتفق مع السياسة النقدية والمالية التي يجب وضعها لتوفير الاستقرار في سعر الصرف. حرّية التحويلات إلى الخارج يجب أن تكون مقيّدة حتى استعادة عافية الليرة اللبنانية وفي ما بعد مرتبطة بسياسة نقدية متماهية مع مشروع التنمية الاقتصادية التي تحدّدها الخطة المركزية. فالاستيراد يجب أن يرتبط بحاجات الاقتصاد وليس بأولوية الاستهلاك وخاصة في الكماليات. لا نطالب بإلغائها ولكن بعقلنة الاستيراد بما يفيد الاقتصاد اللبناني وتسديد الحاجات التي لا تستطيع البنية الإنتاجية في لبنان توفيرها. الحرّية المفرطة للتجارة الخارجية والتحويلات المالية التي ترافقها كانت من أسباب الأزمة الاقتصادية والنقدية والمالية التي يمرّ بها لبنان. فالحرّية الاقتصادية بالمطلق وهم يجب العزوف عنه وإحلال الواقعية في تقدير حاجات البلد وليس وفقاً لرغبات القوى المهيمنة على الاقتصاد الوطني التي يجب إخضاعها لمستلزمات الخطة الوطنية. دراسة النموذج الصيني قد تكون مفيدة من تجربة ناجحة حقّقت أرقاماً قياسية في النمو والتنمية واستطاعت خلال عقدين رفع أكثر من 250 مليون صيني من مستوى الفقر إلى مستوى الطبقة الوسطى.

واسعة، تمثّلت بتركّز النشاطات الاقتصادية الأكثر إنتاجية والخدمات العامة الأكثر جودة في بيروت ومحيطها القريب من جبل لبنان، وتركز الدخل الوطني والثروة عند قلة قليلة جداً من اللبنانيين. لذا، ترى الورقة أن الخروج من الأزمة المعيشية الكارثية وإعادة الاعتبار للاقتصاد العيني الانتاجي وتخفيف الانكشاف الاقتصادي تجاه الخارج وخاصة التبعية للغرب، يبدأ من توفير شكة أمن اجتماعي، وتقليص الاستيراد، وعزل حاكم مصرف لبنان ومجلسه المركزي... ثم العمل على أولويات متوسطة المدى ودائمة

في ما يتعلّق بزيادة عرض الدولار، فهذه عملية قد تأخذ وقتاً لجهة إعادة الاعتبار للتصدير وإعادة تأهيل القطاع السياحي. فمثل هذا الأمر يتطلّب فترة قد لا تقلّ عن ستة أشهر. لكن من ضمن الإجراءات التي قد تكون فورية لو كانت هناك موافقة دولية على ذلك فهو الضغط لاسترجاع الأموال المهرّبة إلى الخارج. لكن هذا الضغط لن يحصل إلا مقابل ثمن قد لا تتحمّله الدولة اللبنانية. لذا نعتقد أنه من الأنسب اعتماد حلول لا ترتكز أساساً على مساعدة غربية مالية ولا التعويل على رغبتها في ردّ الأموال المهرّبة. يعود ذلك إلى ما لهذه الدول من مسؤولية في تغطية المسؤولين عن الأزمة في لبنان خلال العقود الماضية وإلى أجندتها السياسية تجاه لبنان والمنطقة التي لم تتغيّر حتى الساعة رغم التغيير في موازين القوّة على الصعيد الدولي والإقليمي لمصلحة المحور الذي يناهض هيمنتها.

بالمناسبة، ليست هناك دراسة تستطيع أن تجزم كيف يتم تحديد سعر الصرف. بدعة «السوق» هي تغطية للتلاعب في الطلب والعرض، والقطاع المصرفي هو المسؤول الأول عن ذلك. سعر الصرف هو سلاح ضاغط على الشعب اللبناني ليقبل بحلول لا يمكن قبولها في أحوال طبيعية. وبما أن الاستيراد تراجع بشكل ملحوظ (من نحو 19 مليار دولار إلى أقل من 12 مليار دولار)، فإن الحاجة إلى الدولار قد تكون تراجعت إذا اعتبرنا العامل الاقتصادي الصرف. الطلب على الدولار ما زال عملاً سياسياً للضغط ليس إلا.

- توفير السلع الضرورية (فترة بين 3 و6 أشهر)

هناك عروض لتزويد لبنان بسلع ضرورية كالمشتقات النفطية والأدوية والقمح. يمكن توسيع الرقعة لضم بعض السلع الغذائية التي باتت مفقودة كاللحوم والدجاج. هذه الإجراءات تسهم في دعم شبكة الأمن الاجتماعي. كما يمكن تحفيز زيادة إنتاجها محلياً بسرعة، خصوصاً أن قسماً مهماً منها كان يُنتج في العقود السابقة.

- إلغاء أو تجميد الديون الاستهلاكية وديون الإسكان (خلال شهرين). يمكن إلغاء الديون الاستهلاكية لدى المصارف أو تعليق تسديدها دون فوائد لفترة سنة حتى تستعيد الليرة عافيتها وتعود العجلة الاقتصادية إلى دورتها الطبيعية.

الأولويات في المدى القصير/ المتوسط (من سنة إلى سنتين)

- إعادة هيكلة الدين العام (6 أشهر/ سنة). تسهم إعادة الهيكلة في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف، وإن لم تكن هناك علاقة عضوية بين المسألتين، بل هي علاقة «انطباع» حول مصداقية السياسات الاقتصادية بشكل عام والمالية والنقدية بشكل خاص. هناك طريقتان لإعادة الهيكلة: مقترح النقيب أمين صالح، عبر تغطية خسائر أطراف عدة وإلغاء الدين العام، وطريقة توزيع عبء الهيكلة على المصارف وكبار المودعين وحماية الودائع التي تقل عن نصف مليون دولار. الطريقتان تتكاملان ويمكن العمل بهما في آن واحد. الطريقتان تهدفان إلى تخفيف عبء خدمة الدين العام وتحرير موارد الموازنة لأغراض الخدمات الاجتماعية وإعادة تأهيل البنى التحتية وتنميتها.

وفي إطار إعادة هيكلة الدين العام يشدّد المنتدى الاقتصادي والاجتماعي على ضرورة إجراء التدقيق الجنائي بغية الحصول على الأموال المنهوبة والمهرّبة إلى الخارج.

- إعادة هيكلة القطاع المصرفي (من سنة الى سنتين) ما سيكون له تأثير مباشر على القطاع المصرفي بشقّيه العام والخاص.

- في ما يتعلّق بالشق العام، إن الأولوية لإعادة هيكلة مصرف لبنان بدءاً من رأس الهرم، فالمجلس المركزي، ثم لجنة الرقابة على المصارف، الذين أخلّوا بمسؤولياتهم الرقابية على سلوك حاكم مصرف لبنان والمصارف. في مراقبتها للمصارف أخلّت لجنة الرقابة على المصارف بأبسط قوانين توزيع الأصول والاستثمارات، وغضّت النظر عن المحفظات المالية المرتكزة إلى سندات الخزينة والقطاع العقاري وأصبحت

> من الضروري إعادة بناء الاقتصاد اللبناني على قواعد جديدة ولا سيما أن جدوى الإصلاح بحدّ ذاته أصبحت غير مجدية إن لم تكن مستعصية

المصارف رهن الصحة المالية للدولة وهي مدركة بتردّي الوضع المالي للدولة. وما زاد الطين بلّة هو سوء الائتمان تجاه المودعين بسبب سياسات الجشع التي اتبعتها المصارف والتي لم تحاسبها لجنة الرقابة على المصارف. المطلوب إذاً، في ما يتعلّق بمصرف لبنان، إعادة النظر في الكوادر على قاعدة كفاءات وغير مرتبطة بالقطاع المصرفي.

- القاعدة التي يجب أن تحكم مفهوم إعادة هيكلة القطاع المصرفي، تكمن في الخروج عن الدور الوظيفي التاريخي للقطاع ما قبل نشأة الكيان ولا سيما في حقبة الطائف. المطلوب هو تغيير دور القطاع المصرفي من قطاع اقتصادي يبغي الربح فقط إلى قاعدة المنفعة العامة (public utility) أسوة بقطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات والتربية والاستشفاء والمطار والمرفأ وسائر المرافق الاقتصادية العامة. والقطاع المصرفي يجب أن يكون في خدمة الاقتصاد الوطني أولاً، وليس في خدمة المساهمين كأولوية. لذا، نرى من الضرورة إعادة النظر في عدد المصارف وملكيتها لتصبح خادمة للمصلحة العامة ولسياسات التنمية التي تتبعها الدولة. تجربة «القرض الحسن» التي أوجدها حزب الله، وأيضاً عدد من مؤسسات الاقتراض للمنشآت الصغيرة الأخرى في عدة مناطق كالتعاونية اللبنانية للإنماء وجمعية التضامن المهني وصندوق كاريتاس وغيرها، جميعها تجارب جديرة بالدرس كنموذج آخر ومختلف للعمل المصرفي الذي يخدم المجتمع ويحافظ على الأموال المؤتمن عليها.
- تقليص عدد المصارف عبر عمليات دمج وتصفية إلى 10-12 مصرفاً في كل لبنان إضافة إلى المصارف القطاعية.
- زيادة رأس المال.
- إعادة النظر في الملكية مع إعطاء الأولوية للملكية الشعبية (تعاونية، تعاضدية، مفتوحة للجمهور).
- ضمان سلامة ودائع المودعين الصغار وأصحاب المدّخرات الصغيرة والمتوسّطة (تحت المليون دولار) والنظر في شرعية الودائع الكبيرة العائدة إلى موظفين وضباط وسياسيين ومقاولين مرتبطين بالطبقة السياسية.

- تنشيط ودعم القطاعات الإنتاجية والحماية من الإغراق التجاري (من سنة إلى سنتين). الدعم يكون من خطوط تمويلية على المدى المتوسط والطويل بفوائد مخفّضة لنشاطات تعتبرها الخطة الاقتصادية من أولوياتها. معيار الدعم لهذه القطاعات هو إمكانية إنتاج قيمة مضافة ودورها الاستراتيجي في الاقتصاد. الإنتاج الذي يستند فقط إلى الدعم لا أفق اقتصادياً له، فهو يستنزف قدرات الدولة ولا يأتي بقيمة مضافة للاقتصاد. التنافسية تساهم في الإنتاجية وبالتالي التركيز يكون على تنمية الإنتاجية لتصبح المشاريع منتجة. هنا نرى مدى ترابط البحوث في التطوّرات التكنولوجية من أجل الإنتاج كسبيل للتطوير.

- إنشاء مصارف للصناعة والزراعة والسياحة والتكنولوجيا (سنتان) مملوكة من الدولة لتنفيذ مقتضيات الفقرة السابقة.

- إنشاء هيئة تخطيط مركزي (6- خلال أشهر/سنة) تدليلي، قائمة على رباعية الدولة والأجراء والمزارعين والحرفيين وأرباب العمل.

- إعداد خطة مركزية لفترة ثلاث سنوات للإجراءات السريعة ثم لفترة خمس سنوات لإعادة تأهيل البنى التحتية والتربية واستيعاب البطالة وتنفيذ الإعداد خلال فترة لا تتجاوز السنة؛

- المباشرة بتشجيع القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات ذات القيمة المضافة وليست الريعية.
- إعادة تأهيل البنى التحتية من طرقات، شبكات مياه، نفايات إلخ.
- تأهيل وتحديث سكة الحديد التي تربط العاصمة بالشمال والجنوب والبقاع تمهيداً لربط السكة بحمص وحلب من جهة والشبكة الإقليمية: دمشق وبغداد وعمان في مرحلة أولى تمهيداً لربط جميع العواصم العربية وذلك عبر عملية بناء - تشغيل - وتحويل.

- إعادة تأهيل قطاع الكهرباء وبناء محطات حرارية وكهرومائية وتطوير الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح وغيرهما).

- إعادة تأهيل المرافئ في بيروت وطرابلس وصيدا على طريقة بناء-تشغيل-وتحويل (BOT) (3 أشهر-سنة)، سواء من خلال عروض صينية، أو ألمانية، أو روسية، أو غيرها.

- استخراج الغاز والنفط في المربّعات غير المتنازع عليها وتنمية تكرير وتصنيع النفط والغاز لاستعمال منتجات البتروكيماويات والغازوكيماويات في الصناعة والزراعة وللتصدير.

- ترشيد النفقات العامة وإعادة النظر في هيكلية الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛

- إلغاء المؤسسات الرديفة (صندوق الجنوب، صندوق المهجّرين، الهيئة العليا للإغاثة، مجلس الإعمار، وعدد من المؤسسات العامة المماثلة) وإعادة وظائفها للوزارات المعنية.
- إيقاف التوظيف في الإدارة خارج إطار مجلس الخدمة المدنية.
- جعل الضرائب تصاعدية لتخفيف الفجوات الاجتماعية ولإعادة توزيع الثروة على قاعدة أوسع عبر تقديم خدمات اجتماعية وبنى تحتية تساهم في رفاهة المواطن.
- تحسين الجباية ومنع التهرّب الضرائبي.
- ترشيد مصلحة كهرباء لبنان وعدم اللجوء إلى الخصخصة. فالاحتكار الخاص أسوأ من احتكار الدولة.

- إعادة النظر في شرعية ومردودية استثمار الأملاك البحرية المحمية من قوى سياسية على قاعدة عدم المس بأملاك الدولة العقارية وغيرها.

- إعداد شبكة أمان اجتماعية تدريجية شاملة لضمان الشيخوخة، ولضمان البطالة، ولضمان المزارعين والحرفيين، ولضمان الصحّة الشامل بعد تأمين سلامة صندوق الضمان الاجتماعي وإعادة أمواله.

- التوجه شرقاً يبدأ بالتفاهم مع سوريا لتمكين عودة النازحين السوريين تمهيداً لفتح صفحة جديدة تؤدّي إلى التشبيك الاقتصادي مع سوريا. مبادرة الرئيس عون خطوة في الاتجاه الصحيح. التشبيك يكون في إعادة إحياء سكة الحديد، والتنسيق في إنتاج الطاقة، والاستثمارات المشتركة في الصناعة والزراعة، وإعادة البناء.

أولويات المدى الطويل والدائمة

- التربية والتعليم: مجانية التعليم في كلّ المراحل (ابتدائي، ثانوي، جامعي)، إعادة النظر في البرامج التربوية والتركيز على العلوم والتربية المدنية، الأولوية للمدارس الرسمية وإعادة تأهيلها بالبناء والمعدات والكوادر، الأولوية للجامعة اللبنانية، الإنفاق على التربية والتعليم لا يجب أن يقل عن 6% من الناتج الداخلي.

- الاستثمار في التكنولوجيا والبيئة والمواصلات والذكاء الاصطناعي: الاستثمار في حاضرات بحثية (technopolis) تجمع نشاطات التعليم العالي والبحثي العلمي والتكنولوجي والإنتاج في مجال التقنيات المتقدمة، الاستثمار في الطاقة المتجددة النظيفة (طاقة شمسية، طاقة الرياح وغيرهما)، الطاقة النووية السلمية.

- الاستثمار في اقتصاد المعرفة.

- تطوير وتنمية الموارد المائية: إعادة تأهيل سدّ القرعون واستكمال سدود مشروع الليطاني (سد الخردلي وسد ميفدون) وسد الهرمل على نهر العاصي، تنفيذ السدود (90) المدروسة في كل المناطق المستوفية شروط الجدوى التقنية والاقتصادية والبيئية، تكرير المياه الآسنة واستعمالها للري.

- استقطاب التنمية الصناعية وإنشاء مدن صناعية كاملة التجهيز (أرض / مبان صناعية / ماء / كهرباء / تدريب / فروع مصرفية / مستوصفات / مطاعم / صالات عرض للإنتاج). في كل المناطق انطلاقاً من عواصم المحافظات والأقضية والبلدات الكبيرة. على أن تكون هذه المناطق الصناعية بقربها مناطق سكنية للعاملين فيها وأسرهم، مجهزة إضافة الى المساكن ببنية تحتية تجارية وثقافية (مسارح، سينمات) وترفيهية لاجتذاب عنصر الشباب إليها ومدارس مهنية وعامة. وذلك مساهمة في الإنماء المتوازن جغرافياً وللحد من اكتظاظ المدن وخاصة العاصمة وضواحيها ومن أجل التصنيع المحلي للإنتاج الزراعي والحيواني والمنجمي وغيرها من فروع الصناعات.

- تعميم وتعزيز تجربة اتحادات البلديات وجعلها مستقلة عن وصاية وزارة الداخلية وتوسيع صلاحياتها ومواردها المالية لتكون عنصراً فعّالاً في إنماء مناطقها بالتنسيق مع الخطة الوطنية التدليلية، وذلك في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية.

هذه الورقة من إعداد:
زياد حافظ
(باحث وكاتب اقتصادي وسياسي لبناني والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي)
أمين صالح
(النقيب السابق لنقابة المحاسبين المجازين في لبنان)
نجيب عيسى (اقتصادي لبناني)
بطرس لبكي (اقتصادي لبناني).

أنجل بوليغان - المكسيك

الغذاء العربي مستورد

الأمن الغذائي في المنطقة العربية مكشوف على الصدمات الخارجية. واحدة من أبرز الصدمات اعتماد المنطقة على الاستيراد. فرغم أن دول المنطقة لديها موارد هائلة للاستثمار في الإنتاج الغذائي من جذوره الزراعية إلى تفرعاته الصناعية، إلا أنها تتكئ على استيراد جزء أساسي من حاجاتها. قد تكون لديها بعض العوائق التي تقيّد توسيع المساحات الزراعية مثل التربة الهشّة وموارد المياه المحدودة، إلا أن ذلك لا يلغي واقع تنامي تبعيتها للخارج، وأن الدول العربية المنتجة للنفط تفضل استعمال الريع الناتج من مبيعات النفط لتمويل استهلاك السلع الجاهزة. هذا النمط لا يتعلق بما تقوله منظمة الأغذية الزراعية عن هشاشة المساحات الزراعية وموارد المياه المحدودة، بل هو نمط من الاقتصاد السياسي المنتشر بين الدول العربية الزراعية أيضاً. فالطابع الريعي للموارد النفطية، مضافاً إليها بنية الأنظمة السياسية العربية تقود هذا المسار من دون محاولات جادة للاستفادة من الموارد المتاحة. المغرب مثلاً، لديه بنية زراعية هائلة، تماماً كالسودان ومصر أيضاً، لكن مستوى الجوع فيه مرتفع. في مصر كان عدد الجائعين يبلغ 4,2 مليون شخص في 2007، وارتفع إلى 4,6 مليون جائع في 2019. السودان كان لديه قبل جائحة كورونا نحو 5,2 مليون جائع، والمغرب لديه 1,6 مليون جائع بحسب منظمة الأغذية والزراعة.

إلى جانب الدول والمناطق التي يوجد فيها نزاعات تلعب دوراً مؤثّراً في السياسات المرتبطة بالغذاء، تلعب السياسات المالية والاقتصادية دوراً سلبياً في الأمن الغذائي. هذه السياسات مصدرها النظم السياسية لهذه البلدان التي تتبنى نهج الأسواق لتغطية حاجات المجتمع، فضلاً عن ولاءاتها الإقليمية والدولية التي تجعل نسبة تأثير تبعيتها للخارج مرتفعة. التبعية للخارج تعني المزيد من الاستيراد بالنسبة لهذه الدول، وإذا كان الأمر مرتبطاً بالاعتماد على استيراد الغذاء، فهذا يعني تبعية أكثر تجذراً. التبعية نحو الخارج أشكال متعددة أبرزها صعوبة الدول المنخفضة الدخل في الحصول على العملات الأجنبية لتمويل الاستيراد. صحيح أن الاستيراد قد يسهم في تعزيز قدرة النظام الغذائي على الصمود في ظل إمكانية شراء الأغذية بأسعار مقبولة ومن مصادر متنوّعة، إلا أن مخاطره أكبر على الأمن الغذائي، خصوصاً في البلدان التي توجد فيها مخاوف من الحصار أو الحظر أو العقوبات. في الواقع، لم تكن هذه هي الحال دائماً. استيراد المنتجات الغذائية والحيوانية من خارج المنطقة، «نما بشكل كبير منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ليبلغ أكثر من 90 مليار دولار في عام 2013 (هو العام الأخير الذي تتوافر فيه بيانات شاملة عن قيمة التجارة من قاعدة بيانات فاوستات)» وفق المنظمة. كذلك، تشير المنظمة إلى أن المنطقة العربية تعدّ أكبر مستورد للحبوب في العالم «وهذه نتيجة تلقائية لمنطقة تعاني من مقيدات بيئية وزيادة في عدد السكان، لا سيما أن محاولات زيادة الإنتاج المحلي من خلال الزراعة المروية يمكن أن تزيد الضغط على تربة هشّة أصلاً وموارد مياه محدودة».

وبمعزل عن تحديد شكل ونتائج التبعية للخارج، فإن الحكومات في المنطقة العربية تحاول تعويض مواطنيها عن سلوك طريق الاعتماد على استيراد الغذاء من خلال الدعم. مجدداً يظهر النظام التوزيعي السياسي كآلية لتقاسم الناتج من الريوع. بحسب المنظمة إن الدعم الحكومي لأسعار المواد الغذائية في العديد من البلدان العربية، يلعب دوراً سياسياً، ويرتّب أعباء مالية كبيرة (تصل نسبته في ميزانية مصر مثلاً إلى 31 في المئة). هنا يظهر بشكل أوضح التدخل الخارجي. فقد لجأت العديد من الدول مثل مصر والمغرب والسودان، إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على المساعدة. النظم السياسية في هذه الدول هي سبب المشكلة، وهي سبب اللجوء إلى المنظمات الدولية للمساعدة على معالجتها. المعالجات غالباً ما تكون على شكل تقشّف، يعني تقليص الاستثمارات والمزيد من الجوع والفقر والبطالة. في مصر مثلاً، دعا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى استبدال دعم المواد الغذائية بمساعدات موجهة ما يعني أنها أصبحت جسراً للعلاقة بين القيادة السياسية والقاعدة الشعبية. بعض البلدان تتأثّر بتقلبات أسعار النفط مثل الجزائر التي انكمش اقتصادها بنسبة 3,9 في المئة في الربع الأول من 2020 بعد نموّ بنسبة 0,8 في المئة في 2019، ما دفع الحكومة إلى خفض دعم القمح. طبعاً هناك مشكلات من نوع آخر في دول أخرى منتجة للنفط مثل المساحات الزراعية والموارد المائية المحدودة وسواها فاقمتها جائحة كورونا. فقد تسببت جائحة كوفيد - 19 في انكماش اقتصادي عالمي وانهيار الطلب على المنتجات النفطية حول العالم، ما وضع ضغوطاً مالية هائلة على حكومات بلدان الخليج، فمثلاً، ضاعفت حكومة المملكة العربية السعودية معدل ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات وألغت البدلات لموظفي القطاع العام من أجل الحفاظ على ربط عملتها بالدولار بالغ الأهمية لاقتصاد التصدير في البلاد.

> الحكومات في المنطقة العربية تحاول تعويض مواطنيها من سلوك طريق الاعتماد على استيراد الغذاء من خلال الدعم

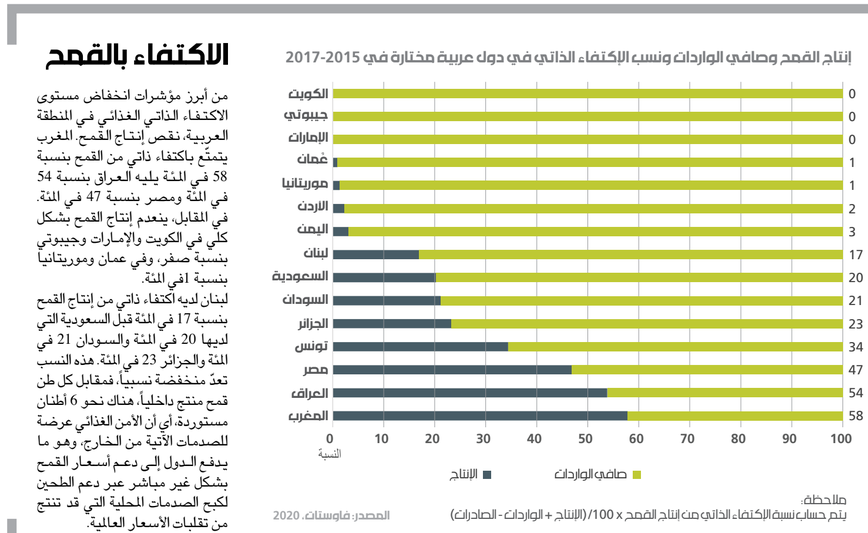

الاكتفاء بالقمح

من أبرز مؤشرات انخفاض مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي في المنطقة العربية، نقص إنتاج القمح. المغرب يتمتّع باكتفاء ذاتي من القمح بنسبة 58 في المئة يليه العراق بنسبة 54 في المئة ومصر بنسبة 47 في المئة. في المقابل، ينعدم إنتاج القمح بشكل كلي في الكويت والإمارات وجيبوتي بنسبة صفر، وفي عمان وموريتانيا بنسبة أقي المئة.

لبنان لديه اكتفاء ذاتي من إنتاج القمح بنسبة 17 في المئة قبل السعودية التي لديها 20 في المئة والسودان 21 في المئة والجزائر 23 في المئة. هذه النسب تعدّ منخفضة نسبياً. فمقابل كل طن قمح منتج داخلياً، هناك نحو 6 أطنان مستوردة، أي أن الأمن الغذائي عرضة للصدمات الآتية من الخارج، وهو ما يدفع الدول إلى دعم أسعار القمح بشكل غير مباشر عبر دعم الطحين لكبح الصدمات المحلية التي قد تنتج من تقلبات الأسعار العالمية.

نصوص

الفقر والبطالة

تتوقّع منظمة «إسكوا» أن يسجّل معدّل البطالة في الدول العربية 11,3% في عام 2021. وسيشهد بعض البلدان العربية معدلات مرتفعة، ولا سيما تلك التي تواجه مخاطر سياسية وعدم استقرار، مثل تونس ولبنان. كذلك تتوقّع المنظمة أن يبلغ معدّل الفقر في البلدان العربية 18,8%، ومن غير المتوقّع أن ينخفض الفقر بشكل كبير في البلدان المتأثّرة بالنزاعات وفي البلدان العربية الأقلّ نمواً حيث يبلغ 55,4% و41% على التوالي. وتمثّل النزاعات وموجات النزوح عبئاً ثقيلاً على البلدان المتأثّرة بالنزاعات، فيما تواجه البلدان الأقل نمواً تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة. وتستضيف الدول العربية أكثر من 6 ملايين لاجئ وأكثر من 11 مليون شخص نازح داخلياً. وقد أثّرت جائحة كورونا وما يرتبط بها من تداعيات، إضافة إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المضيفة، ولا سيما لبنان، تأثيراً شديداً على مجتمعات اللاجئين. فمن بين اللاجئين السوريين، البالغ عددهم 5,6 ملايين في الدول العربية، يعيش أكثر من النصف تحت خط الفقر.

	معدل البطالة (%)		نسبة الفقر (%)			معدل البطالة (%)		نسبة الفقر (%)	
	2020	2021	2020	2021		2020	2021	2020	2021
الإمارات	2,6	2,1	غير متوفّر	غير متوفّر	البلدان العربية متوسطة الدخل	12,8	12	20,9	18,8
البحرين	3,6	2,1	غير متوفّر	غير متوفّر	الجمهورية العربية السورية	10,9	12,3	87,8	87,8
عمان	1,4	0,4	غير متوفّر	غير متوفّر	العراق	17,3	16,2	24,8	23
قطر	0,1	0,1	غير متوفّر	غير متوفّر	فلسطين	28	27,7	36,2	35,7
الكويت	0,9	0,8	غير متوفّر	غير متوفّر	ليبيا	17,7	11	غير متوفّر	غير متوفّر
المملكة العربية السعودية	7,4	7,2	غير متوفّر	غير متوفّر	اليمن	12,1	12,7	81,7	83
بلدان مجلس التعاون الخليجي	4,5	4,2	غير متوفّر	غير متوفّر	البلدان المتأثرة بالنزاعات	15,3	14,6	55,6	55,4
الأردن	24,7	28,1	23,1	21,7	جزر القمر	7,9	7,3	41,9	41,6
تونس	18,7	18,3	19,1	17,2	جيبوتي	58,9	59,1	19,1	18,2
الجزائر	16,3	16	5,2	4,5	السودان	17,3	16,9	41	42
لبنان	40	25,8	57,9	47,4	الصومال	11,5	11	غير متوفّر	غير متوفّر
مصر	8,5	8	31,1	28,5	موريتانيا	10,5	9,9	35,4	35,8
المغرب	10,5	10	4,3	3,4	البلدان العربية الأقل نمواً	16,4	16	40,1	41

قراءات

مقال

هل التحوّل إلى الاستثمار الاجتماعي كافٍ؟ *

برابهات باتنايك

كان جون مينارد كينز من أبرز الإقتصاديين البرجوازيين، في القرن العشرين، الذين يتمتعون برؤية نافذة. لم يكن بمقدوره أن يلعب دوراً مدافعاً عن النظام الإقتصادي في ذلك الوقت، لأنه كان ينشر أفكاره خلال فترة الكساد الكبير، وفي أعقاب الثورة البلشفية. ولو أنه قرّر التظاهر بأن كل شيء، على ما يرام حينها، لكان تسبّب بأكبر ضرر يمكن أن يصيب النظام الرأسمالي الذي كان يحبه بشدّة. لذلك، قرر كينز أن أفضل أمر لإنقاذ هذا النظام كان من خلال إنتقاد عيوبه بصدق ومحاولة إصلاحها.

العيب الرئيسي الذي اكتشفه هو أن النظام كان مثقلاً، بشكل دائم، بالبطالة الجماعية، التي كان يخشى أن تؤدي إلى رفض هذا النظام وإندثاره. سبب هذه البطالة الجماعية، كان يتمثّل بقرارات الإستثمار التي كانت تتّخذ من قبل مجموعة من الرأسماليين بشكل مشتّت. هذا ما جعل الإستثمار الكلي غير كافٍ (إلا في بعض فترات «الحماس» القصيرة) لتغطية الفرق بين الناتج القابل للإنتاج في حالة التشغيل الكامل، أي عندما يعمل الإقتصاد بكل وسائل إنتاجه بشكل فعّال، وبين الإستهلاك الذي سيتحقق في حال تفعّل هذا الانتاج. هذا ما أدّى إلى عدم كفاية الطلب الكلي، في حالة الإنتاج عبر التشغيل الكامل، وبالتالي منع التوظيف الأقصى من الحدوث (لأن الناتج المحقّق في أي اقتصاد رأسمالي يجب أن يساوي الإستهلاك مضافاً إلى الإستثمار).

لذا، اقترح كينز إضفاء الطابع الاجتماعي على قرارات الإستثمار. أي أن تضمن الدولة نيابة عن «المجتمع»، من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية، أن تكون قرارات الإستثمار، بشكل إجمالي، على نحو يغطي الفرق بين ناتج التشغيل الكامل والإستهلاك من هذا الناتج. فإذا طُبق هذا الأمر يمكن للنظام أن يعمل بشكل مناسب.

كان كينز يعتقد أن جعل الإستثمار إجتماعياً، داخل النظام الرأسمالي نفسه، يمكن أن يكون كافياً للتغلب على عيوبه. لكن، بالنسبة له، لم تكن إتاحة ملكية وسائل الإنتاج لمشاركة غير المستثمرين، كالمنتجين العمال وغيرهم، أي الاشتراكية، أمراً ضرورياً. وقد جاء على لسان كينز: «ليس من المهم أن تتحمّل الدولة عبء ملكية أدوات الإنتاج. إذا كانت قادرة على تحديد القيمة الإجمالية للموارد المخصصة لزيادة أدوات الإنتاج، وتحديد المعدل الأساسي للمكافأة لمن يمتلك هذه الأدوات، فستكون قد أنجزت كل ما هو ضروري».

حتى في ذلك الوقت الذي كان كينز يكتب فيه، أشار العديد من المؤلفين، الذين ينتمون إلى تقليد الفكر الماركسي، إلى أن علاج كينز لم يكن مناسباً. وأن إضفاء طابع النظرة الإجتماعية على الإستثمار داخل النظام الرأسمالي، لم يكن كافياً للتغلب على البطالة الجماعية. وقد أصبح لدينا سنوات عديدة من الخبرة العملية تؤكد ذلك بشكل كبير.

البطالة الجماعية في ظل الرأسمالية ليست قائمة فقط بسبب عدم كفاية الطلب على الإنتاج. بهدف الحفاظ على استمرار النظام، مطلوب حدّ أدنى من البطالة الجماعية، أو ما أطلق عليه ماركس إسم «جيش العمل الإحتياطي». البطالة الجماعية في ظل الرأسمالية ليست مجرد عيب، بل هي جزء من طريقة عمل النظام. صحيح أن البطالة الهائلة التي شوهدت أثناء الكساد الكبير في الثلاثينيات، أو حتى المستوى المعتاد للبطالة الجماعية التي يصادفها المرء في الاقتصاد الرأسمالي، يمكن خفضها من خلال تحفيز الطلب الكلّي من قبل الدولة؛ إنما في الواقع، إن الرأسمالية الكلاسيكية، كما أشار الاقتصادي الماركسي البولندي مايكل كاليكي، هي «نظام مقيّد بالطلب». إذا استمرت الزيادة في الطلب بعد انخفاض البطالة إلى حد ما، سيكون هناك تضخم هائل. السبب يتمثل في أحد الأدوار المهمة لـ«جيش العمل الاحتياطي» المؤثّر في الاقتصاد الرأسمالي، لجهة السيطرة على قوة مساومة العمال حتى لا يطالبوا بأجور أعلى. لذا، إن انخفاض البطالة الجماعية إلى ما دون مستوى معيّن، يمنع هذا الدور من أن يتحقق. عندها تتحسن القوة التفاوضية للعمال ويطالبون بأجور أعلى (أي أعلى من معدل نمو إنتاجية العمل) من أجل تحسين حصّتهم من الناتج. لكن الرأسماليين، وبسبب عدم استعدادهم للتنازل عن حصّتهم مقابل أي زيادة في حصة العمال من الناتج، يعمدون إلى رفع الأسعار حتى لا تكون هناك زيادة في حصّة الأجور الحقيقية. هذا يؤدي إلى التضخم. وإذا استمر العمال في مطالبهم، يبقى التضخم مستمراً. وإذا توقع العمال حدوث تضخم، وبالتالي أدرجوه ضمن مطالب الأجور، فهذا يجعل التضخّم يتسارع أكثر بمرور الوقت. وفق هذا التسلسل في العلاقة، لا يمكن القضاء على البطالة الجماعية في ظل الرأسمالية. ولا يمكن أن تنخفض أبداً إلى ما دون مستوى معيناً من دون جعل النظام معطّلاً من خلال أزمة تضخمية حادة.

كل هذا ليس مجرد نظريات، فقد كان هذا بالضبط ما أنهى طفرة ما بعد الحرب العالمية الثانية. في السنوات التي تلت تلك الحرب، اتبعت السياسات التي دعا إليها كينز في معظم البلدان الرأسمالية، ما زاد الطلب، وخفّض البطالة. وبسبب ارتفاع مستوى الطلب، تحفّز استثمار الرأسماليين، ما أدى إلى ارتفاع مستويات النمو. سميت تلك الفترة «العصر الذهبي للرأسمالية». لكن مستويات البطالة المنخفضة، التي طال أمدها، أدّت في النهاية إلى نشوب صراع لا يمكن حلّه حول التوزيع بين حصص الأجور والأرباح، وتجلّى ذلك على شكل تضخّم حاد. ولهذا السبب، عادت الرأسمالية لتنتج مستويات عالية من البطالة في عهد تاتشر وريغان.

لكن قبل العودة إلى معدلات البطالة المرتفعة، بُذلت جهود لإنقاذ الرؤية الكينزية من خلال فرض «سياسة الأسعار والأجور». كانت الفكرة هي السيطرة على التضخم من خلال وجود اتفاق بين العمال والرأسماليين على حصص كل منهما من الناتج للتحكم بالأجور وبزيادة الأسعار. لكن سياسة التوازن بين الأسعار والأجور لا يمكن أن تنجح أبداً في الاقتصاد الرأسمالي. يعود ذلك إلى أنه حتى لو توصل العمال والرأسماليون إلى إتفاق، ونظراً لأن معدل نمو إنتاجية العمل سيختلف عبر القطاعات، فإن معدل نمو الأجور الحقيقية الناتجة عن هذه الإتفاقيات سيختلف أيضاً بحسب القطاعات. أي العمال في القطاعات التي تكون إنتاجية العمل فيها منخفضة، أو راكدة، سيعانون من ركود في أجورهم الحقيقية من دون أن يكون لهم ذنب في ذلك، (لا يشاركون في إتخاذ القرار بشأن نمو إنتاجية العمل). وسيبدأ الانقسام بين العمال في الظهور، فيحظى البعض منهم بزيادة سريعة في الأجور الحقيقية، فيما يواجه الآخرون ركوداً فيها. وبالتالي ستنهار هذه الاتفاقات بشكل حتمي.

البديل من ذلك، أن يكون هناك اتفاق على مستوى الدولة بين ممثلي العمال وممثلي الرأسماليين حول حصّة الأجور من الناتج، والسماح للأجور الحقيقية في كل مكان بالزيادة بنفس مستوى معدل نمو إنتاجية العمل. في مثل هذه الحالة، سترتفع حصّة الأرباح في بعض القطاعات (حيث يكون نمو إنتاجية العمل أعلى) وتنخفض في قطاعات أخرى. لهذا السبب، إن أي اتفاقية من هذا القبيل ستنهار، ويثور ضدّها الرأسماليون في القطاعات ذات حصّة الأرباح المتراجعة، وبالتالي، من المستحيل تحقيق سياسة الأسعار والأجور في الاقتصاد الرأسمالي.

لنأخذ، على نقيض ما تقدّم، الاقتصاد الاشتراكي. وبما أن جميع القطاعات مملوكة للدولة، فإن توزيع الأرباح بين القطاعات يصبح غير ذي أهمية، لأن جميعها يذهب في النهاية إلى خزانة الدولة. لذا، أي اتفاق يتلقى فيه جميع العمال معدل نموّ أجور يساوي معدل نمو إنتاجية العمل، لن يخلق أي صعوبات. (بالطبع قد يتجاوز متوسّط نموّ الأجور متوسط نموّ الإنتاجية، إذا كان هناك اتفاق على زيادة نصيب الأجور، وقد ينقص عنه إذا كان هناك اتفاق على خفض حصة الأجور). باختصار، يمكن للاقتصاد الاشتراكي أن يتبع بسهولة سياسة الأسعار والأجور، وأن يحافظ على العمالة الكاملة، كما فعلت بالفعل البلدان التي عاشت التجربة الاشتراكية، التي كانت قائمة سابقاً.

> طريقة عمل النظام الراسمالي تزخر بالعيوب اي انه نظام قائم على العداء الطبقي

إن وصفة كينز لثلاثينيات القرن الماضي، يمكنها في أحسن الأحوال إزالة عيب واحد فقط في نظام الاقتصاد الرأسمالي. لكن طريقة عمل النظام نفسه تزخر بالعيوب، بمعنى أنه نظام قائم على العداء الطبقي. لذلك فإن الاعتقاد بإمكانية إنقاذ هذا النظام من طريقة عمله المشوبة بالعيوب هو وهم. ومع ذلك، عندما يحدث تضخّم حادّ في ظل الرأسمالية، يأتي الجهد لحلها على حساب الموردين المنتجين الصغار للمواد الخام والسلع الأولية من العالم الثالث، الذين يتصرفون عموماً كـ«متلقّي أسعار» لأنهم يملكون القليل من القوة التفاوضية. هؤلاء يشكلون مجموعة مهمة من موردي المدخلات للوسط الرأسمالي، وهم لا يستطيعون حتى الحفاظ على حصتهم من الإنتاج. لذا، إن أي انتعاش تضخّمي يتم تسويته في النهاية على حسابهم. وفي الواقع، يتمثل أحد الأدوار المهمة للإمبريالية في ضمان بقاء هؤلاء خاضعين لمستوى الأسعار الذي تحدده. لكن، نظراً إلى الضغط الذي تعرضت له حصتهم على مر التاريخ، فقد بلغت هذه الحصة الآن درجة متدنية جداً، وقد أصبحت السيطرة على التضخّم في مركز الرأسمالية من خلال الضغط عليها، أمراً شبه مستحيل. إلى جانب ذلك، إن الاعتقاد بأن مركز الرأسمالية يمكن أن تحافظ على التوازن داخلها على حساب الدول الأخرى إلى الأبد، هو أمر شنيع وغير واقعي.

* **نشر هذا المقال على موقع** networkideas.org **في 5 تموز** 2021

مقال

الحدود الوهمية بين الاقتصاد والسياسة

الأمجد سلامة

يتفق اللبنانيون على أمرين: الأول أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق فساد النسبة الأكبر من الطيف السياسي اللبناني. والثاني أن هناك مسؤولية، كبيرة أيضاً، على الجهاز التكنوقراطي الذي أدار السياسات المالية، والذي أساء الإدارة، سواء بسبب سوء النية أو بسبب قلّة الدراية ومحدودية القدرات المعرفية.

في الآونة الأخيرة، بدأت بعض الدول المؤثّرة، كفرنسا والولايات المتحدة، بتبنّي هذا الإستخلاص، واستخدامه ضمن خطاب جديد موجّه إلى الحياة السياسية اللبنانية بكل طبقاتها. جوهر هذا الخطاب هو أنّ المساعدات لن تُقدّم للبنان، إلاّ إذا نفّذ مجموعة من «الاصلاحات» التي تضمن معالجة «فساد الطبقة السياسية» وسوء إدارة الجهاز التكنوقراطي. ولكن هل تنحصر المسؤولية عن الإنهيار في هذين السببين فعلاً؟ هل يحق لأي من هذه الدول في أن تضغط على اللبنانيين لأجل هذين السببين؟

الإجابة تكمن في تعريفنا للاقتصاد. فهل نُعرّف الاقتصاد على أنّه مجال قائم بذاته، منعزل عن المجال العام ويتواصل معه من خلال قنوات واضحة ومحدودة ومحدّدة؟ أم أن الاقتصاد جزء أساسي من المجال العام، منسوج في ثناياه، أي أنّ الاقتصاد ممارسة سياسية بحد ذاتها؟ البحث هنا سيتمحور حول شرح الممارسة السياسية للاقتصاد، واستحالة فصله عن المجال العام.

ولأنّ الإنهيار اللبناني هو موضوع نقاشات محلية وعالمية، من الأفضل أن ندخل إلى هذا البحث من بوابة لبنان. ولنبدأ من التأكيد بأن العمل السياسي في لبنان ينقسم إلى مستويين: المستوى الأول هو المستوى المحلي، بينما المستوى الثاني هو المستوى الخارجي. وتظهر العلاقة المعقدة بين هذين المستويين وبين الاقتصاد، بشكل جليّ، في الأزمة المالية المصرفية لعام 1989، وهي ثاني أكبر الأزمات اللبنانية، بعد الأزمة الحالية التي أدت إلى الانهيار.

ثاني أكبر الأزمات: فعل سياسي

كانت جذور أزمة عام 1989 مالية، تتعلق بسوء إستثمارات المصارف اللبنانية في المضاربات على العملات في الأسواق المالية الخارجية، كما يروي نجيب حوراني- حوراني هو من أهم الباحثين في هذه الأزمة. ورغم أن مصرف لبنان، بقيادة حاكمه آنذاك الدكتور إدمون نعيم، تغاضى عن هذه الإستثمارات خلال الفترة الممتدة بين عامي 1983-1988، إلاّ أنه قرّر رفع الغطاء عن مصرفي «المشرق» و«كريديه ليبانيه»، علماً بأنّهما كانا يشكّلان العصب الأساسي للشبكة المصرفية التابعة لحزب الكتائب. ويربط حوراني هذا الإجراء بخروج أمين الجميّل من الحكم ونفيه خارج لبنان، على يدي سمير جعجع. إجراءات نعيم تبعها انهيار المصرفين، ما هدّد القطاع برمّته، بما أن شبكة الكتائب المصرفية كانت تسيطر على أكثر من ربع القطاع المصرفي في عام 1988. ولإنقاذ القطاع قرّر نعيم، بالتشاور مع الولايات المتحدة، بدء تنفيذ حزمة إنقاذ (Bailout) ضخمة للمصارف اللبنانية، كانت كلفتها النهائية في عام 1990 ما يقارب المليار دولار. علماً بأن موارد البلاد كانت محدودة، وما تبقى من احتياطي بالعملات الاجنبية كان يؤمّن الدعم الحكومي على المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية، وكان يُعوّل عليه للبدء بعملية إعادة الإعمار.

شرح أزمة عام 1989 بالذات يُظهر تداخل المستوى السياسي المحلي مع المستوى الدولي في ممارسة القرار الاقتصادي والمالي، كجزء من الفضاء السياسي العام.

يضيف حوراني أن الانهيار الكبير في سعر صرف الليرة اللبنانية في عام 1992، في زمن حكومة الرئيس عمر كرامي، لم يكن وليد ديناميات اقتصادية-مالية بحتة. في الظاهر كانت أحداث الحرب الأهلية في عامي 1989 و1990 والـ Bailout من الأقسى على المالية العامة للدولة وعلى الاستقرار المالي والنقدي. لكن، في الخلفية، هناك عاملاً آخر لعب دوراً رئيسياً في صناعة هذه الأزمة، هو المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). فبعد شهر واحد فقط من انتهاء حرب 13 تشرين الأول 1990، أعلن صندوق النقد الدولي أن المساعدات الدولية لإعادة الإعمار يجب أن تكون مشروطة، ببرنامج تقشّف وتجميد للأجور في القطاع العام ورفع الدعم عن المواد الغذائية والمحروقات، لأجل معالجة العجز في الموازنة، الذي هو السبب الرئيسي في عدم الإستقرار المالي. والحقيقة هي أن حكومة الرئيس عمر كرامي أذعنت لهذه المطالب، بداية من عام 1991. لكن تلبية مطالب المؤسسات المالية الدولية لم تدفعها إلى تأمين الأموال اللازمة لإعادة الإعمار. وحُرم لبنان من المساعدة رغم مطالبة الرئيس كرامي، في الاجتماع الأول للمانحين الدوليين في عام 1991، بتقديم 4,45 مليار دولار. وبرغم هذه المطالبة قدم البنك الدولي دعماً فاتراً، وأيّد منح لبنان خُمس المبلغ المطلوب فقط. وعمد البنك الدولي إلى تأجيل اجتماعات المتابعة طوال عام 1992. وحتى بعدما سمح مصرف لبنان بتعويم سعر صرف الليرة، تماشياً مع مطالب صندوق النقد الدولي، بقيت أموال إعادة الإعمار محجوبة عن لبنان. وسرعان ما دفعت هذه السياسات المجتمع اللبناني، بقيادة القوى السياسية المحلية الخارجة من الحرب، إلى الإضطرابات التي أسقطت حكومة الرئيس كرامي.

ومن الواضح أن ضغط المؤسّسات المالية الدولية كان محورياً في صناعة الأزمة الاقتصادية عام 1992، بالأخص أن هذه المؤسسات عينها اعتبرت أن «الثقة» بالاقتصاد اللبناني وبنظامه المالي قد عادت بمجرد إجراء الانتخابات عام 1992، ووصول الرئيس رفيق الحريري إلى سدّة رئاسة الحكومة. ويأتي هذا الأمر، رغم التقارير الدورية لهذه المؤسسات التي تفصّل سوء إدارة حكومات الرئيس الحريري للسياسات المالية والاقتصادية. أول هذه التقارير صدر في عام 1993.

هذا التدخل الدولي عبر المؤسسات المالية الدولية، وهي الخاضعة للمشيئة الأمريكية بشكل تام، ليس سوى تعبيراً عن تأثير المستوى الثاني من السياسة في لبنان، أي السياسة الخارجية.

في الواقع، تمثّل الأزمة الممتدة من عام 1989 إلى عام 1992صورة واضحة ومكثّفة لتداخل الاقتصاد في نسيج السياسة بكل مستوياتها في لبنان، حيث أن كل مسار الأزمة كان عبر قرارات وممارسات سياسية واضحة تداخل فيها ما هو محليّ مع ما هو خارجي. وفي الوقت نفسه يظهر أن المستوى السياسي الخارجي أمضى في تأثيره من ذلك الداخلي أو المحلّي.

قوة الدفع بالضمانات

ولشرح هذا التأثير الغالب للمستوى الخارجي، من الأفضل الاستعانة بورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي نفسه، أعدّها أكسل شيملفينيغ وإدوارد غاردنر في عام 2008. تشرح الورقة أن لبنان يستفيد أولاً وقبل كل شيء من «الضمانات غير المباشرة» التي تنعكس على رغبة المانحين في تمويل لبنان، بالإضافة إلى سمعته في أسواق الائتمان بسبب عدم تخلفه عن السداد سابقاً (التقرير نُشر في عام 2008). والعامل الثاني هو نتيجة للعامل الأول، أي وجود «الضمانات غير المباشرة»، حيث يشعر المستثمرون والمودعون على حدّ سواء بالارتياح من التصور القائل بوجود «الضمانات غير المباشرة» بعدم السماح للبنان بالوقوع في أزمة مالية. وهذه «الضمانات» بقيت موجودة، كما تشرح الورقة، رغم سوء الإدارة المالية والاقتصادية في التسعينيات، وحتى بعد مؤتمرات باريس، لأسباب جيوسياسية خاضعة للتبدل والتغيير. ويعرض التقرير حالتان متقابلتان لشرح كيف تعمل «الضمانات» على المحافظة على سلامة الوضع المالي والنقدي:

- الحالة الأولى: ما حصل في عام 2005 إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري. يومها تعرّض الوضع المالي للإهتزاز، إلى درجة أن مصرف لبنان فرض عطلة مصرفية لمدّة خمسة أيام لدرء احتمال حصول حركة سحب مفرط من المصارف وتحويل الودائع إلى الخارج بكثافة. وانعكست التساؤلات، حول مصير لبنان وموقعه السياسي، ضغوطاً على الأسواق المالية عبر خروج الودائع المتسارع وغياب الدعم الغربي والخليجي، إلى أن تم تأليف حكومة الرئيس نجيب ميقاتي. ولم تنعكس الآية إلاّ بعد انتخابات حزيران من العام نفسه، التي حسمت أكثرية نيابية لفريق 14 آذار، حيث عادت التدفقات المالية إلى النظام المالي اللبناني، تعبيراً عن عودة «الضمانات غير المباشرة».

- الحالة الثانية: ما حصل إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006. فقد سارعت الدول الخليجية إلى إيداع مليار ونصف مليار دولار في مصرف لبنان، بالإضافة إلى تقديم نحو مليار دولار أخرى على شكل مساعدات (كل هذا قبل نهاية تموز 2006)، بينما كانت حصيلة مؤتمر استوكهولم نحو مليار دولار من المساعدات. وهذا من دون أن ننسى أنّه في ظل الحصار المطبق على لبنان براً وبحراً وجواً في حينه، أعلن حاكم مصرف لبنان عن استقدام شحنة بانكنوت وصلت خلال الحرب. في هذه الحالة، لم تنقطع «الضمانات غير المباشرة» وبقي الوضع المالي بعيداً عن التأزم.

ما تشير إليه الورقة، هو أن ثقة المودعين والمستثمرين- وهؤلاء هم مصدر تدفق رأس المال الرئيسي- مدفوعة بوجود «الضمانات غير المباشرة» التي تؤكّد دعم النظام المالي اللبناني، وبمجرد غيابها سينقطع التدفق وتهرب رؤوس الأموال من لبنان.

الامتثال والمكافأة

في الحقيقة، إذا حاولنا تجميع ما حصل من أحداث ومسارات في السنوات الثلاثين الأخيرة، سنخرج بصورة ترسم الآتي: ممارسة القرار الاقتصادي والمالي، كجزء من نسيج الحياة السياسية، كان مشوباً بسوء الإدارة والفساد بما يسمح باستمرار منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية. لا بل أدارت الإرادة السياسية الخارجية (الولايات المتحدة) دخول لاعبين جدد إلى المنظومة، بما يخدم تصورها لموقع لبنان ضمن منظومتها الإقليمية. والإرادة السياسية الداخلية امتثلت للإرادة السياسية الخارجية، التي كافأتها بأن ضمنت تأمين تدفقات رأس المال الغربي إلى منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية، بشكل يعاند «طبيعة السوق» وضمنت إستمرارها. واستمرت هذه الإرادة في تقديم «الضمانات» اللازمة لاستمرار التدفقات، حتى عام 2016. ولكن لماذا التغيّر المفاجئ؟ بكل بساطة لأن موقع لبنان ضمن المنظومة الأميركية في المنطقة تغيّر.

أمّا حصر أصل المشكلة في سوء إدارة داخلية فقط، وعزل الأزمة عن كل أبعاده السياسة، في محاولة للإيحاء بأن للاقتصاد فضاء خاص به، فهو وصفة لإعادة إنتاج المنظومة بلاعبين جدد لا غير. يشرح المنظّر السياسي تيموثي ميتشل أن «الاقتصاد»- المجال القائم بحد ذاته- هو مفهوم مزيّف من إنتاجات القرن العشرين. فإنتاج المعرفة الاقتصادية وممارسات الحكم المستمدة منها هي التي تجعل الفصل بين «الاقتصاد» و«السياسة» تصوّراً حقيقياً. وفقط حين نُسقط تلك الحدود، التي تعطي «الاقتصاد» بعداً عقلانياً، تسقط مبررات مجتمع السوق وتتكشف الصورة الحقيقية لعالم من القوة السياسية والافتراس. لبنان مثال شديد الوضوح عن ممارسة القرار الاقتصادي كفعل سياسي بحت، تتداخل فيه السياسات المحلية بالخارجية في نسيج واحد أدام استمرار منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية بما يخدم مصالح أهلها ورعاتها الخارجيين.

لبنان مثال شديد الوضوح عن ممارسة القرار الإقتصادي كفعل سياسي بحت تتداخل فيه السياسات المحلية بالخارجية في نسيج واحد أدام استمرار منظومة الاقتصاد السياسي اللبنانية بما يخدم مصالح أهلها ورعاتها الخارجيين

مينيكسي كام ـ تركيا

المصادر:

■ «رأسماليون في نزاع»، نجيب حوراني
■ «المعونة وإعادة التنمية. التمويل الدولي وإعادة إعمار بيروت. الحرب بوسائل أخرى؟»، نجيب حوراني؛ من كتاب «بيئة ما بعد الصراع»
■ «لبنان - الصمود في وجه العواصف المثالية» أكسل شيملبفينيغ وإدوارد غاردنر، ورقة عمل صندوق النقد الدولي كانون الثاني 2008
■ «إعادة التفكير في الاقتصاد»، تيموثي ميتشل